



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

عنوان المذكرة:

التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية

- دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطلبة:

د/ عساس مريم

بوحبيبة عماد الدين اسلام

عليوة حسام عبد الرؤوف

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
جقريف علي	أستاذ محاضر (ب)	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
عساس مريم	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	20 أوت 1955 سكيكدة
بوفليسي نجمة	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا	20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

اشكر المولى عز وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ومن خلاله أتقدم بأسمى عبارات الشكر

والتقدير لكل من مد لي يد العون والمساعدة

أخلص عبارات الشكر والتقدير للأستاذة الأفاضل:

الدكتورة مريم عساس، البروفيسور نبيل قروود، البروفيسور بلال كيموش، البروفيسور إلياس بوجعادة

الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة علينا في إنجاز هذا العمل

عماد وحسام

إهداء

أهدي هذا النجاح والتتويج إلى أمي الغالية الإعلامية والدكتورة زهرة بوسكين
إلى أبي محمد وإخوتي إناس، آدم، إبراهيم وأميمة
إلى جميع أصدقائي ورفاقي
إلى من قاسمني هذا العمل رفيق الدراسة عليوة حسام عبد الرؤوف

بوحبيبة عماد الدين
إسلام

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى من وهبني الحياة و الامل , والنشأة على شغف
الاطلاع و المعرفة , ومن علموني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ,
برا , واحسانا , ووفاء لهما : ابي العزيز رحمه الله , امي الغالية
الى من وهبني الله نعمة وجودها في حياتي : اختي العزيزة
الى من كاتفني و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية ,
الى صديقي واخي : بوحبيبة عماد الدين اسلام .

و أخيرا الى كل من ساعدني , وكان له دور من بعيد او من قريب في إتمام هاده الدراسة,
سائل المولى عز و جل ان يجزي الجميع خير الجزاء في دنيا والاخرة .

عليوة حسام عبد الرؤوف

الملخص:

هذه الدراسة تبرز دور التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية واخترنا كنموذج المؤسسة المنائية سكيكدة

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، واعتمدنا على المنهج التجريبي في الجانب التطبيقي بميدان الدراسة حيث قمنا بمعالجة البيانات وإختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة:

التنبؤ من أهم الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية لتتمكن من وضع خططها المالية التنبؤ بالمبيعات عملية ضرورية ومهمة داخل المؤسسة يجب تطويرها دوما والأخذ بنتائجها لرفع الجودة وتقديم الأفضل

الكلمات المفتاحية: التنبؤ المالي، الإدارة المالية، النماذج الاحصائية، النماذج الرياضية، المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S

Abstract

This study highlights the role of financial forecasting as a tool to improve the performance of financial management in the economic institution and we chose as a model the port institution Skikda Relying on the descriptive analytical approach in the theoretical aspect, and we relied on the experimental approach in the applied side of the field of study Where we processed the data and tested hypotheses using the spss program Among the most important findings in this study: Forecasting is one of the most important strategies that an economic institution relies on to be able to develop its financial plans Sales forecasting is a necessary and important process within the organization that must always be developed and its results taken to raise quality and provide the best

Keywords: Financial forecasting, Financial management, Statistical models, Mathematical models, Skikda E.P.S

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتنبؤ المالي والادارة المالية	
5	تمهيد
6	المبحث الاول : الإطار النظري للتنبؤ المالي و الادارة المالية
6	المطلب الاول : ماهية التنبؤ المالي
22	المطلب الثاني : ماهية لادارة المالية
32	المبحث الثاني : العلاقة بين التنبؤ المالي و الادارة المالية
32	المطلب الاول : التخطيط المالي
36	المطلب الثاني : العلاقة بين التنبؤ المالي و التخطيط المالي
37	المطلب الثالث : تعريف التحليل المالي
42	المطلب الرابع : العلاقة بين التنبؤ المالي و التحليل المالي
43	المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة
43	المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة
45	المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة
45	المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة
47	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة حالة التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة المينائية سكيكة E.P.S	
49	تمهيد
50	المبحث الأول : بطاقة تعريفية عن المؤسسة ميدان التربص
50	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة:
51	المطلب الثاني : تعريف المؤسسة المينائية لسكيكة E.P.S.
52	المطلب الثالث : أهداف ووظائف المؤسسة المينائية سكيكة
53	المطلب الرابع : تقديم المؤسسة المينائية من الناحية التنظيمية
54	المطلب الخامس : هياكل ومهام مديرية المؤسسة المينائية سكيكة
56	المبحث الثاني : إطلالة مفصلة حول مديرية المالية والمحاسبة
57	المطلب الأول : تقديم مصلحة المالية والمحاسبة:
60	المطلب الثاني : علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديریات
60	المبحث الثالث : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
60	المطلب الأول : تعريف وترميز متغيرات الدراسة
61	المطلب الثاني : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
65	المبحث الرابع : صياغة تقدير وتفسير نتائج الدراسة القياسية
65	المطلب الأول : التعريف بمتغيرات الدراسة
65	المطلب الثاني : الدراسة التنبؤية
66	المطلب الثالث : دراسة صالحية النموذج
67	المطلب الرابع : اختبار معنوية المعلمات المقدره
69	خلاصة الفصل
70	خاتمة
73	قائمة المراجع
77	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نموذج مبسط للمدخلات والمخرجات	21
02	مصفوفة المعاملات الفنية	21
03	منظومة نموذج المدخلات والمخرجات	22
04	المبيعات الشهرية لسنة 2020-2021-2022	61
05	مقدار معامل الانحدار المتعدد	66
06	جدول نتائج تحليل الارتباط المتعدد	67
07	تحليل التباين المتعدد	68
08	تقييم الدراسات السابقة	45

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
10	خطوات عملية التنبؤ المالي	01
13	أساليب التنبؤ المالي	02
24	وظيفة الإدارة المالية في المنشأة	03
54	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيدة	04
58	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة	05
61	المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2020	06
62	المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2021	07
63	المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2022	08
64	المنحنى البياني لسلسلة مبيعات 36 شهر كاملة	09

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
78	إدارة الحساب 2022-2021-2020	01
83	أصول الميزانية	02
84	نتائج Spss	03
90	الميزانية السلبية	04

مقدمة

مقدمة

لكل مؤسسة اقتصادية، مجموعة من الأهداف والوظائف التي تسعى لتحقيقها. والقدرة على تحقيق هذه الأهداف والوظائف بأفضل طريقة ممكنة هي القياس الأساسي لكفاءة المؤسسة ومستوى أدائها. هذا يتطلب إدارة جيدة، حيث تتألف عملية الإدارة من مجموعة من العمليات المتكاملة والمنسقة، بما في ذلك التخطيط، التنظيم، التوجيه، والرقابة.

حيث أن التخطيط هو العملية الرئيسية في الإدارة داخل المؤسسة الاقتصادية، حيث يجعل عملية تحديد الأهداف وتحقيقها أمراً واضحاً ويوجه الطريق نحو ذلك. لذا، يجب أن يتم بناء التخطيط على أساس الحقائق التي يتم جمعها، وليس بناءً على الخيال، وذلك من خلال تحليل الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

وهنا يبرز دور التنبؤ، وأهميته البالغة لأنه يمكننا من التعرف على الظروف والحالات المحيطة بالمشكلة قبل اتخاذ أي قرار. كما يساعد في تصور مستقبلي لوضع المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في المستقبل. كما أن اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطر وعدم اليقين يعتمد على الأساليب العلمية الإحصائية والكمية في التنبؤ، من أجل تحقيق نتائج واقعية ومنطقية تعكس الوضع الحقيقي للمشروع الاستثماري في المستقبل.

وتكمن أهمية التنبؤ في تحقيق درجة كبيرة من الدقة في التقديرات المستقبلية، وذلك من خلال معرفة مسار بعض المتغيرات في المستقبل، التي تستند إليها المنشأة لتحديد سياسة نشاطها وتحديد احتياجاتها المالية، وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات

1_ إشكالية الدراسة :

أ_ الإشكالية الرئيسية :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية تنظيماً اقتصادياً مستقلاً مالياً في إطار قانوني واضح، وتعتمد المؤسسات الاقتصادية على العديد من الاستراتيجيات لمعرفة مختلف الاتجاهات المالية واستشراف مركزها المالي من أجل اتخاذ الإجراءات الصحيحة في التسيير كأداة رئيسية في التنمية الاقتصادية تضمن الموارد المالية

ومن بين الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في معرفة وتحسين الإدارة المالية "التنبؤ" وذلك من أجل توقع الأداء المالي المستقبلي ووضع تخطيط مدروس لمعرفة حجم الموارد المتاحة، ومتى وكيف يمكن استخدامها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

ومن خلال هذه المعطيات ينبثق السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور التنبؤ المالي في تحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية - ميناء سكيكدة ؟

ب_ الأسئلة الفرعية :

ومنه نطرح الأسئلة الفرعية:

- هل تعتمد المؤسسة المينائية سكيكدة على تقنيات التنبؤ المالي في تحسين إدارتها المالية؟

- هل يؤثر التنبؤ المالي على الإدارة المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة ؟

2_ فرضيات الدراسة :

ومن خلال كل هذا يمكننا أن نضع الفرض الرئيسي التالي :

أ_الفرضية الرئيسية :

التنبؤ المالي يحسن أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية _ ميناء سكيكدة
ومنه تنبثق الفرضيات الفرعية التالية:

ب_الفرضيات الفرعية :

--هل تعتمد المؤسسة المينائية سكيكدة على تقنيات التنبؤ المالي في تحسين إدارتها المالية؟
- لا يؤثر التنبؤ المالي على الإدارة المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة ؟

3_أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيار الموضوع فيما يلي :

أ_دواعي ذاتية :

- الميول الشخصي وحب الإطلاع والبحث في هذا الموضوع.

ب_دواعي موضوعية :

- شرح أهمية التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية .
- موضوع يخدم مجال التخصص .

4_أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على التنبؤ المالي وأساليبه في تحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- معرفة واقع التنبؤ المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- الوصول إلى نتائج و تقديم مجموعة من الإقتراحات و التوصيات حول مساهمة استخدام التنبؤ المالي في تحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية

5_أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي :

- المزايا التي يحققها التنبؤ ودوره في تحسين الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية .
- محاولة التطرق الى مختلف اساليب التنبؤ المعتمدة في التسيير و محاولة تطبيق إحدى هذه الطرق على التنبؤ بمبيعات المؤسسة الاقتصادية.

- أهمية تطبيق التنبؤ المالي في تحسين الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية .

6_حدود البحث :

أ_حدود مكانية: تم تطبيق واقع الدراسة التطبيقية على المؤسسة المنائية سكيكدة .

ب_حدود زمنية: تمت الدراسة الميدانية بالاعتماد على وائق المؤسسة من سنة 2020 الى سنة 2022.

7_منهج الدراسة :

في هذه الدراسة إتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فإتمدنا على المنهج التجريبي لأنه الأنسب و هذا من خلال جمع البيانات من المؤسسة ميدان الدراسة وتحليلها حسب أسئلة وفرضيات الدراسة والإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي البسيط للوصول الى النتائج .

8_صعوبات البحث :

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع .
- صعوبات الحصول على المعلومات في الدراسة التطبيقية بالمؤسسة محل الدراسة .

9_هيكل البحث :

للتدقيق موضوع التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية (نموذج النحدار الخطي البسيط) وللإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية، واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وهي كما يلي:

الفصل الاول : يشمل كل من الإطار النظري للتنبؤ المالي و الادارة المالية وينقسم الى ثلاث مباحث كمايلي :

المبحث الاول : الاطار النظري للتنبؤ المالي و الادارة المالية

المبحث الثاني : العلاقة بين التنبؤ المالي و الادارة المالية

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

أما الفصل الثاني فيتمثل في الدراسة التطبيقية حيث يشمل هذا الفصل على اربع مباحث :

الفصل الثاني : دراسة حالة التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة ميدان التربص

المبحث الثاني : إطلالة مفصلة حول مديرية المالية والمحاسبة

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدارسة

المبحث الرابع: صياغة تقدير وتفسير نتائج الدارسة القياسية

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنبؤ المالي والإدارة المالية

تمهيد :

ان التنبؤ المالي والإدارة المالية يتطلبان فهماً شاملاً للعوامل المؤثرة في البيئة المالية والاقتصادية، فضلاً عن الأدوات والنماذج التحليلية التي تمكننا من استنتاج توقعات مستقبلية دقيقة. حيث يعتبر التنبؤ المالي جزءاً أساسياً من عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في الشركات، وله تأثير كبير على أدائها ونجاحها في السوق المالية.

وفي هذا الإطار النظري نتناول التنبؤ المالي في إطاره المفاهيمي والتحليلي من أجل توضيح وفهم العلاقات السببية بين العوامل المختلفة وتأثيرها على النتائج المالية المستقبلية. ومن خلال فهم هذه العلاقات، يمكن للشركات اتخاذ القرارات الصائبة بشأن الاستثمار والسياسة المالية.

أما بالنسبة للإدارة المالية، فإن فهم الإطار النظري يعني فهم كيفية إدارة الموارد المالية بكفاءة لتحقيق أهداف الشركة. وتوفير الأدوات والتقنيات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة.

اذ يسعى الإطار النظري للتنبؤ المالي والإدارة المالية إلى توفير مجموعة من الأدوات والمفاهيم التي تسهل فهم البيئة المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن الاستثمار والتمويل والتخطيط المالي. ومن خلال الاستفادة من هذه الأطارات النظرية بشكل جيد، يمكن للشركات تحسين أداءها المالي وتحقيق النمو والاستدامة في السوق.

ومن هذا المنطلق سعينا في هذا الفصل الى اللمام بكل المفاهيم الأساسية حول التنبؤ المالي و الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول : الاطار النظري للتنبؤ المالي و الادارة المالية

المبحث الثاني: العلاقة بينهما.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الاول : الاطار النظري للتنبؤ المالي و الادارة المالية

يعتبر التنبؤ المالي وسيلة للوصول الى عملية تخطيط مدروسة، من خلال معرفة حجم الموارد المتاحة ومتى وكيف يمكن استخدامها للوصول للأهداف المرجوة. كما يساعد في تسيير المؤسسات الاقتصادية والشركات والحكومات و على التوسع والنمو على جميع الأصعدة والمستويات، كما يساهم في تحقيق مستوى من الرفاهية والاستقرار المالي والاقتصادي.

المطلب الاول : ماهية التنبؤ المالي

في عالم الأعمال، لا يُمكن التخطيط للمستقبل دون فهم الاتجاهات المالية وتحليلها بشكل دقيق. يُعتبر التنبؤ المالي أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها المدبرون الماليون ورجال الأعمال لاتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة وتحديد مسار الشركة نحو النجاح المستدام.

تمثل عملية التنبؤ المالي تحليلاً متعمقاً للبيانات المالية والاقتصادية المتاحة، بهدف فهم الاتجاهات الحالية وتوقع الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على النتائج المالية للشركة. تشمل هذه العملية تقدير الإيرادات المستقبلية، وتحليل النفقات والتكاليف المحتملة، وتقدير الأرباح المتوقعة وتحليل المخاطر المالية.

من خلال فهم النماذج الإحصائية والنظريات المالية، يمكن للمدبرين الماليين تطبيق الأساليب المناسبة للتنبؤ بأداء الشركة في المستقبل وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف المالية المرجوة. يُعتبر التنبؤ المالي أداة حيوية لاتخاذ القرارات بشأن استثمارات الشركة، وتخطيطها المالي، وإدارة رأس المال، والحد من المخاطر المالية.

الفرع الأول: تعريف التنبؤ المالي و اهميته

أولاً-تعريف التنبؤ المالي :

أ-لغة: من الفعل (نبأ) و يقصد به تقدير المجهول.

ب-اصطلاحاً: هو بناء تصور لما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل وهو عبارة عن عملية تقدير وتخمين ذكي مدروس مبني على طبيعة الظاهرة وتطورها ونموها في وضعها الحالي ودرجة النمو واتجاهاتها ومداهما وقوتها بعد أن يتم إخضاع كل ذلك لأدوات القياس المناسبة وكلما كانت دراسة الظاهرة دقيقة في كافة الجوانب كان التنبؤ إلى حد ما صحيحاً.

إذ هناك عدة تعاريف للتنبؤ المالي نذكر منها:

التعريف الاول: علم وفن التوقع بالأحداث المالية في المستقبل وتلعب الميزانيات التقديرية دور أساسيا في التخطيط والرقابة وفي تكامل الخطط والتنسيق بين عناصرها وتعكس الخطة المالية دور الإدارة المالية في المساهمة في أنشطة الإدارات الأخرى لأن جميع الأنشطة يعبر عنها بأرقام نقدية وتخصيصات مالية.¹

التعريف الثاني: هو عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية.²

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية-الشركات المتقدمة-، اليازوري للنشر، الاردن، 2006، ص31.

² أرشد فؤاد التميمي والنعمي عدنان تايه، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 173.

التعريف الثالث: يتيح التنبؤ المالي الفرصة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية و الاستعداد لها مسبقا كما يتيح

الفرصة لما سيكون عليه المركز المالي وربحية الشركة في المستقبل.¹

وعليه فإن التنبؤ المالي هو مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل و التي تعد بناءا على أسس إحصائية باستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات علمية واساليب رياضية إحصائية مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث و النتائج المالية المستقبلية.

ثانيا- أهمية التنبؤ المالي:

تكمن أهمية التنبؤ المالي في:

- يعطي صورة عن مستقبل المؤسسة و التنبؤ بأرباحها والتخطيط لها للحكم على مدى قدرتها على الاستمرار في نشاطها الاقتصادي.

- أداة هامة تساعد صانعي القرارات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، التمويلية، الإدارية بشكل يتلائم مع طبيعة المؤسسة.²

- يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة وتصحيح الانحرافات التي تزيد من احتمالات تعرض المؤسسة إلى الأخطار.³

- يستعمل لأغراض التنبؤ بالعديد من الظواهر المهمة في حياة المؤسسة كالتنبؤ بالمبيعات، التنبؤ بالأرباح و التخطيط لها، التنبؤ بالإحتياجات المالية والتخطيط للحصول عليها، والتنبؤ بمدى قدرة الإدارة على مواجهة الطوارئ واحتمالات الفشل والإفلاس وغيرها من الظواهر الأخرى.⁴

الفرع الثاني: أنواع وأهداف التنبؤ المالي و مميزاته :

أولا-أنواع التنبؤ المالي :

ينقسم التنبؤ المالي إلى قسمين هما:⁵

أ- التنبؤ المالي طويل الأجل:

هو تقدير وتوفير احتياجات المؤسسة من الأموال لغرض تمويل الاستثمارات طويلة الأجل من مصادر متعددة تختلف من حيث تكلفتها.

¹ محمد غياث شيخوخة، التمويل، روسلان للنشر و التوزيع، سوريا، 2018، ص 43.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي-تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل- ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 29.

³ مرجع سابق، ص 29.

⁴ مرجع سابق، ص 29.

⁵ أرشد فؤاد التميمي والنعيمة عدنان تايه، مرجع سابق، ص 173.

ب- التنبؤ المالي قصير الأجل:

يساعد في عمليات التخطيط المالي والرقابة ويركز أساسا على الميزانية النقدية التقديرية التي تعد جزء من نظام الميزانيات داخل المؤسسة.

ثانيا-أهداف التنبؤ المالي و فوائده :**أ -أهدافه :**

تهدف المؤسسات والحكومات إلى التوسع والنمو وتحقيق معدلات مرضية من الاستقرار والتطور على مستوى الدولة بأجهزتها المختلفة لتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية للمجتمع والاستقرار المالي والنقدي للدولة. وتعمل التنبؤات الدقيقة على رسم السياسات المستقبلية في كافة المجالات، إذ أنها تعمل على تقدير وتوقع أكثر الاحتمالات دقة وموضوعية لمسار الظاهرة محل الدراسة في المستقبل وتباين الاتجاهات لتطورها ومعدلات نموها والتغيرات المصاحبة لها قبل اتخاذ أي قرار بشأنها، لذلك يعتبر التنبؤ وسيلة لتحقيق عملية التخطيط للمستقبل على الوجه الأكمل وذلك باستعمال التنبؤ والاستفادة منه لتوجيه الظروف المتاحة والحالية وفقا للأهداف المراد بلوغها وفي ضوء الإمكانيات المتاحة. ويهدف التنبؤ إلى استعمال النموذج المقدر في بيانات الظاهرة المدروسة للتنبؤ بقيمة المتغيرات المستقبلية استنادا إلى بيانات سابقة تمثل سلسلة زمنية من المشاهدات والتعرف على مسار الظاهرة في المستقبل لذلك يعرف التنبؤ على أنه تحليل بيانات الماضي باستخدام نموذج رياضي مناسب وتطبيق نتائجه على المستقبل¹.

ب-فوائده :

هناك العديد من الفوائد المرتبطة بهذه الممارسات، والتي تم تسليط الضوء على بعضها أدناه:

➤ يساعد الأعمال التجارية على تقييم أفعالها من أجل التنبؤ بالآثار المستقبلية لبعض الإجراءات والاستراتيجيات والقرارات.

➤ كما أنه يمكن أي شخص اعتيادي من فهم أنماط التدفق النقدي والتحكم فيها. وهذا بدوره يساعد على توجيه الأعمال في المسار المطلوب.

➤ يساهم في تطوير معايير لقياسات والإسقاطات، أو النقاط المرجعية التي قد تكون مفيدة في المستقبل.

➤ يساعد الشركة في التخطيط لما هو غير متوقع، خاصة في مراحل الصعوبات المالية.

➤ يساعد المنظمة على التنبؤ بآثار النفقات الجديدة

➤ يساعد الشركة على تحديد مخاطر عمل معينة، وكيف يمكنها تقليل هذه المخاطر

¹ نظمي إياب، العزب ناني، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، 2012

➤ تشخيص مجالات العمل التي تواجه مشاكل مالية؛ الأسباب الجذرية وكيفية حل هذه القضايا المالية¹.

➤ يمكن الأعمال التجارية من العمل ضمن حدود اليقين والاستقرار

➤ تصبح الميزانية المستقبلية أسهل بكثير.

الفرع الثالث: خطوات التنبؤ المالي و اساليبه و نماذجه

أولاً - خطواته :

هناك مجموعة من الخطوات التي تتبع التنبؤ المالي بأي ظاهرة وهي:

-تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.

-تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المتسببة في زيادته ونقصه.

-دراسة العلاقات بين العناصرموضوع التنبؤ والعناصرالأخرى المتعلقة بها.

-إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في القيم المتوقعة مستقبلا.

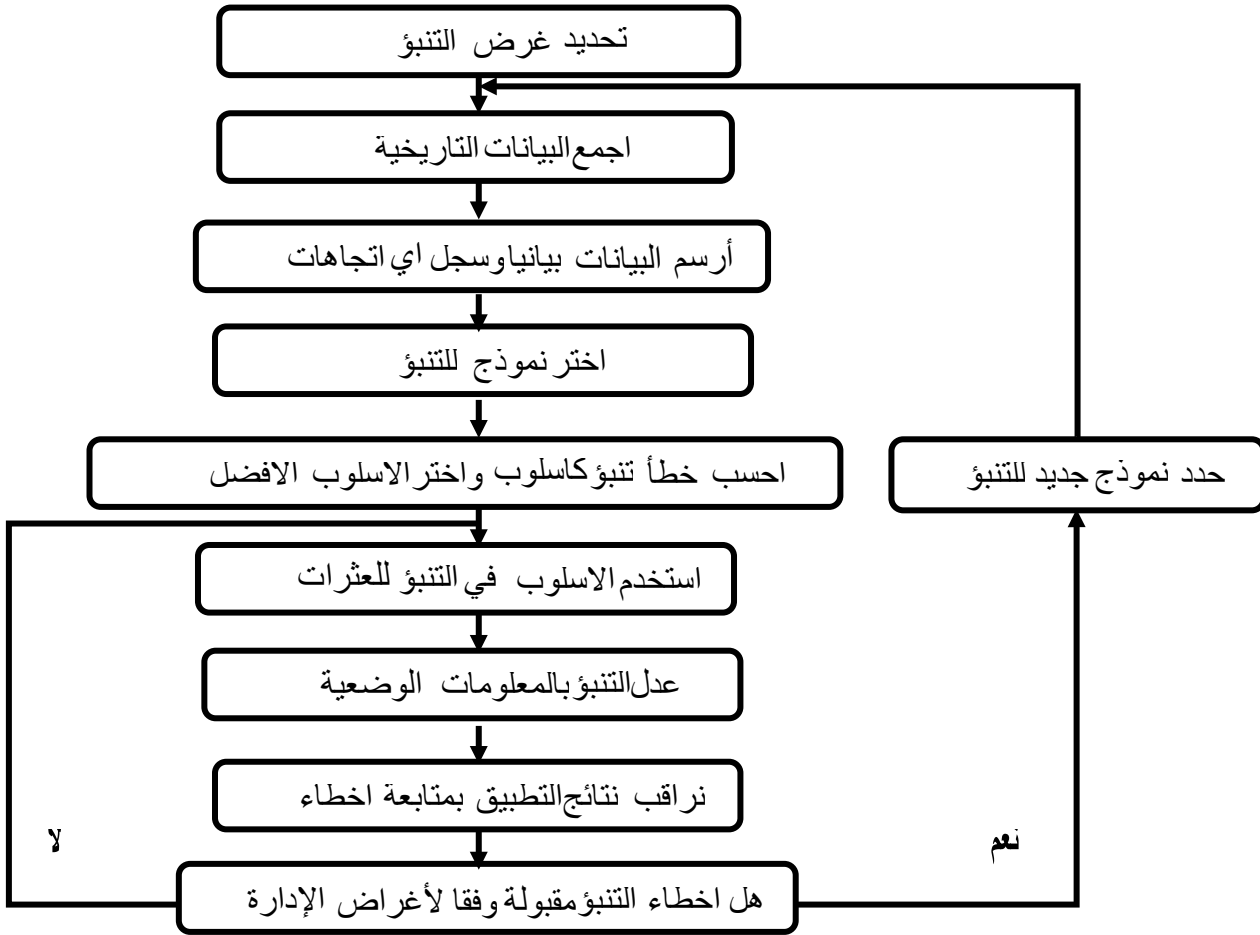
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة عنصر موضوع التنبؤ وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

* والشكل الموالي يظهرعملية التنبؤ المالي المذكورة سابقا:

¹ مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفضل المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،

جامعة جيلاني ليايس سيدي بلعباس، سنة2013، ص 10

الشكل رقم 01 : خطوات عملية التنبؤ المالي



المصدر: سونيا محمد البكري، تخطيط ومراقبة الإنتاج، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص73

ثانياً- أساليب التنبؤ المالي :

يوجد الكثير من الأساليب والطرق المستخدمة في عملية التنبؤ ويمكن تقسيم التنبؤ إلى أساليب نظامية وأساليب غير نظامية تتعرف فيما يلي:¹

أ-الأساليب غير النظامية :

تعتمد هذه الأساليب على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي، وتنقسم إلى مجموعتين:

¹ المعهد العربي لتخطيط - الكويت- ، مقدمة في أساليب التنبؤ، أنظر الموقع الإلكتروني WWW.ARAB-API.ORG/COURSE، تاريخ الاطلاع 2024/05/23 ، على 09:00.

• **أساليب التناظر و المقارنة:** يتم التنبؤ بمسار متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات متشابهة كالتعرف على أثر تخفيض العملة على التضخم وذلك من خلال التعرف على أثر تخفيض العملة على اقتصاد البلد.

• **الأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن و الخبرة:** وتتمثل في الطرق التالية:

▪ **المسوحات و الاستقصاء:** تهدف هذه الطريقة إلى التعرف على رأي ذوي الشأن والخبرة وتوقعاتهم في بعض الأنشطة الاقتصادية لغرض التنبؤ ببعض المؤشرات الاقتصادية كالتنبؤ باتجاهات السوق ومعدلات التضخم، وهي تتم من خلال : استطلاع عينة من المعنيين بذلك باستخدام استبيان يوزع ويجمع إما عن طريقة المراسلة، أو بتكليف فريق عمل يقوم بجمع المعلومات الخاصة بالاستطلاع.

▪ **ندوة الخبراء:** تتمثل في إجراء حوار بين عدد من الخبراء و المفكرين لتبادل الأفكار في المواضيع الاقتصادية التي تهم المجتمع بالدرجة الأولى ومناقشتها للتوصل إلى آراء مشتركة وتقديم حلول لجميع المشكلات القائمة، قد تؤدي هذه الطريقة إلى تصور محدد بشأن المستقبل.

▪ **طريقة دلفي:** من الطرق الشائعة في الولايات المتحدة واليابان، والأساس في تلك الطريقة هو الاعتماد على رأي عدد من الخبراء تم جمعهم بدقة والمزج والتنسيق بين آرائهم بشأن تنبؤاتهم لمواضيع البحث ثم التوصل لرأي واحد لجميع القضايا المطروحة.¹

▪ **طريقة السيناريوهات:** وهو عبارة عن وصف أو سرد لمجموعة من الأحداث والتصرفات المحتملة وقوعها في المستقبل ووصف للقوى المؤدية إلى وقوعها، ويعد هذا الوصف بناء على ترتيب منطقي لتسلسل الأحداث، ومحاولة تحديد جميع الروابط القائمة بينها، باعتبار أن هذه الأحداث لا تقع منعزلة عن بعضها البعض، وأنها ترتبط من خلال عملية ديناميكية، أي أن السيناريو يتكون من عنصرين: الأحداث والتصرفات.

ب- الأساليب النظامية :

تعتمد على قاعدة صريحة بشأن المتغيرات التي تفسر سلوك ظاهرة معينة، وتحديدتها في شكل رياضي قابل للتقدير وتنقسم إلى:²

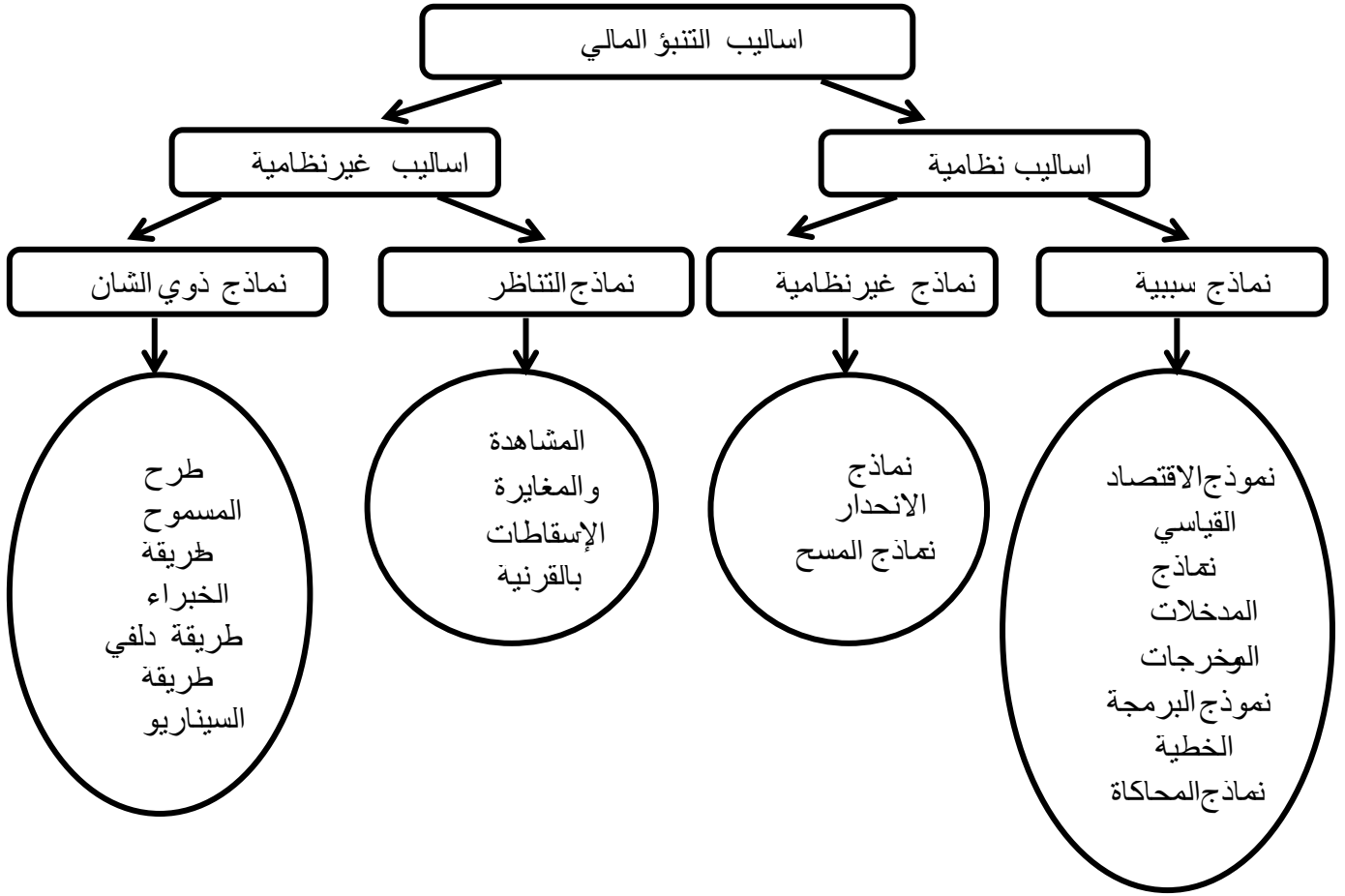
¹ رايح بلعباس، فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14-15 أبريل 2009، ص07.

² عبلة مخرمش، تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2006، ص04.

- **نماذج سببية:** يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيرية تفسر سلوكه، وبالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة موضوع البحث يتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، ويتم صياغة النموذج $C=a+by$ ، وأهم النماذج السببية نذكر منها:
- **نماذج الاقتصاد القياسي:** تعتمد هذه النماذج في قياس وتفسير العلاقة بين المتغيرات استناداً إلى النظرية الاقتصادية بشأن المتغيرات التي تدخل في تفسير سلوك المتغير التابع.
- **نماذج المدخلات و المخرجات:** يتم تصوير العلاقة التبادلية في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العملية الإنتاجية في جداول مدخلات ومخرجات في فترة زمنية معينة، من خلال توضيح مدخلات كل قطاع من احتياجاته مع مستلزمات الإنتاج لكل القطاعات الأخرى، وتستخدم نماذج المدخلات والمخرجات في عملية التخطيط والتنبؤ.
- **نماذج البرمجة الخطية:** تحتم هذه الطريقة باستخدام المواد المتاحة في وصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر من خلال تعظيم أو تصغير دالة الهدف والتي تحتوي على متغيرات هيكلية يتم تحديد مستوياتها بشكل أكبر (أصغر) قيمة لدالة الهدف.
- **نماذج المحاكاة:** لتفادي أية مشكلة قد تواجه الباحث عند إجراء التجارب على أي نظام حقيقي يستخدم لذلك نماذج المحاكاة وهي نماذج رياضية تمثل جميع خصائص وسلوك النظام الحقيقي للتعرف على الآثار المحتملة لقرارات وسياسات اقتصادية معينة قد تؤثر على المسار المستقبلي لبعض المتغيرات.
- **نماذج غير سببية:** تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخية للمتغير المراد التنبؤ بقيمته المستقبلية ومن أهم هذه النماذج:
- **إسقاطات الاتجاه العام:** تعتبر من أكثر الطرق شيوعاً في التنبؤات طويلة المدى للمتغيرات الاقتصادية ويعرف الاتجاه العام على أنه النمط العام للتغير في قيم المتغير موضوع البحث مع تجاهل المتغيرات الأخرى سواء الموسمية، الدورية، العشوائية.
- **النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية:** تركز هذه النماذج على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنية: الإنحدار الذاتي AP، نماذج المتوسطات المتحركة MA، ونماذج بوكس جنكيز.

*الشكل الموالي يلخص أساليب التنبؤ المالي:

الشكل رقم 02: أساليب التنبؤ المالي



المصدر: فريدة بوغازي، فعالية تطبيق تقنيات التنبؤ بالمبيعات في المؤسسة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، 2015، ص 80.

ثالثاً- اهم نماذج التنبؤ المالي :

إن زيادة حجم النشاط الذي تقوم به المنظمات الإدارية المختلفة، وتزايد التعقيدات التي تتسم بها الإجراءات الإدارية، إضافة إلى إدراك الإدارة لمدى أهمية القرار الإداري السليم، كل ذلك كان مدعاة إلى البحث عن تحسين و تطوير عملية صنع القرار الإداري، مما ترتب عنه انتشار استعمال الأساليب الرياضية والإحصائية في مجالات الإدارة ولا سيما إدارة الأعمال بشكل واسع في الآونة الأخيرة.

أ-اهم النماذج الإحصائية

• نموذج الانحدار الخطي:

يعتبر من أهم التطبيقات الإحصائية في الاقتصاد والإدارة والعلوم الاجتماعية، وهو يستخدم بشكل واسع جداً ومنذ

فترات طويلة لتحديد التأثيرات بين المتغيرات المستقلة و التي يرمز لها غالبا ب X_i والمتغير التابع أو المعتمد Y ، حيث توضع هذه المتغيرات على شكل معادلات خطية بحيث يمكن استخدامها للتنبؤ بقيمة المتغير التابع Y بدلالة المتغيرات المستقلة X_i .

• الإنحدار الخطي البسيط:

يقتصر هذا النموذج على صياغة علاقة بين متغيرين فقط Y متغير تابع و X متغير مستقل، يجب أن يستند هذا الأخير إلى مبررات موضوعية قوية، إذ يجب أن يدل التحليل النوعي على أنه يمثل حصيلة تأثير العديد من العوامل غير المباشرة، ويتم تأكيد ذلك إحصائيا عند حساب معامل التحديد حيث يجب أن يدل على أن تغير X يفسر نسبة عالية من تغير Y .¹

و يكتب النموذج الخطي البسيط كالتالي:

$$Y = B_0 + B_1X + U$$

وعند استخدام العينة يكتب كالتالي:

$$Y = B_0 + B_1X + E$$

E : هو الباقي و يعبر عن تقديرات الخطأ العشوائي في

العينة المدورة أما النموذج المقدر فيكتب:

$$Y = B_0 + B_1X$$

■ الإنحدار الخطي المتعدد:

■ تعريف الانحدار الخطي المتعدد:

تعريف 01: إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد و إنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها

لمعرفة العلاقة بين متغير تابع و عدد من المتغيرات المستقلة التي عادة ما تكون مستمرة.²

تعريف 02: نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو نموذج قياسي يعبر عن وجود علاقة خطية بين متغير تابع (الظاهرة المعنية

بالتنبؤ) وأكثر من متغير مستقل.³

¹ بوجعادة الباس ، محاضرات في مقياس تقنيات التنبؤ منشورة على الموقع www.campus virtuel de l'université 20aout

1955-skikda.com في 2024/05/23 ، على الساعة 13:00

² آمنة بوقديرة ، دور الانحدار الخطي المتعدد في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر فيالعلوم

الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص75.

³ Maddla.G.S, Introduction to econometrics, Mac Millan publishing company, New

York, USA, 1988, p128.

وتكتب معادلته على الشكل التالي: $Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+\dots+B_kX_k+u$ حيث: Y هي المتغير محل الدراسة $x_1; x_2; x_3 \dots x_k$ هم المتغيرات أو العوامل المؤثرة في المتغير Y ، فمثلا Y هي رقم الأعمال و $x_1; x_2; x_3 \dots x_k$ هي المنتجات و u حد الخطأ أو التشويش. ان نموذج الانحدار الذي تم دراسته سلفا كان يتضمن علاقة مفردة بسيطة ما بين متغيرين احدهما مستقل والآخر تابع الا ان نموذج الانحدار المتعدد هو علاقة متعددة ما بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة اضافة الى المتغير العشوائي.

■ الافتراضات الموضوعية على نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

تصنف هذه الافتراضات الى نوعين: ¹

هيكلية وعشوائية.

■ الافتراضات الهيكلية: وهي الشروط التي يجب أن تتوفر في المتحولات المستقلة والمتحول التابع وهي غير

مرتبطة بالمتحول العشوائي ϵ وهذه الافتراضات هي:

1- أن يكون حجم العينة n أكبر من $(P+1)$ عدد المعلمات B_j ، أي أن يكون $n > P+1$ وذلك لضرورات رياضية سنها لاحقاً.

2- أن تكون المتحولات $X_1 X_2 \dots X_p$ مستقلة عن بعضها البعض، وهذا يعني أن تكون معاملات الارتباط بينها ضعيفة ويمكن التأكد من ذلك من خلال المصفوفة الارتباطية المشتركة لها، وان هذا الاستقلال يعني أن تكون رتبة المصفوفة X كاملة وتساوي $P+1$ ، وهذا يكافئ أن تكون أعمدة المصفوفة X مستقلة خطياً. أي لا يمكن لأي منها أن ينشأ من تركيب خطي لعمود آخر (أو أكثر).

3- أن تكون العلاقة بين Y وكل من المتحولات المستقلة $X_1 X_2 \dots X_p$ علاقة خطية، ويمكن التأكد من ذلك من خلال حساب معاملات الارتباط الثنائية بين Y وتلك المتحولات.

وفي التطبيقات العلمية يمكننا التحقق من الافتراضين (2) و(3) معا من خلال المصفوفة الارتباطية المشتركة ل X و Y

4- أن تكون القياسات المشاهدة x_{ij} محددة ودقيقة، أي غير متضمنة لأخطاء القياس (غير عشوائية).

■ الافتراضات العشوائية: وهي افتراضات أو شروط موضوعية تحول العشوائي ϵ وهي:

1- أن يكون التوقع الرياضي لكل ϵ_i معدوماً. أي أن يكون:

$$E(\epsilon_i) = 0 \quad i : 1 2 3 \dots n \quad \text{أي أن : } \sigma^2 \text{ ثابت}$$

¹ عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية واداء وتجارب، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص120.

2- أن يكون تباين $i\epsilon$ عدد ثابت

$$3- \text{Var}(\epsilon_i) - E(\epsilon_i - 0) = E(\epsilon_i^2)$$

أن يكون التباين المشترك لأي حدين مختلفين k و l معدوماً. أي أن يكون:

$$\text{Cov}(\epsilon_k, \epsilon_l) = 0 \quad : k \neq l$$

وهذا يعني أن حدود الخطأ العشوائي المقابلة لعناصر مختلفة من العينة مستقلة عن بعضها البعض.

4- يمكن دمج الشرطين (2) و (3) في شرط واحد وكتابتها ضمن مصفوفة التباين المشترك ل ϵ كما يلي:

$$\text{Cov}(\epsilon) = E [(\epsilon - 0) (\epsilon - 0)']$$

5- ومن أجل اجراء اختبارات المعنوية اللاحقة يشترط أن يكون ϵ خاضعاً للتوزيع الطبيعي المتعدد الذي توقعه الشعاع

$$(0) \text{ وله مصفوفة التباين المشترك } V = \sigma^2 I \text{ ، أي أن يكون خاضعاً ل } N(0, \sigma^2 I)$$

6- أن يكون ϵ مستقلاً عن المتحولات X أي أن يكون:

$\text{Cov}(X, \epsilon) = 0$ وذلك حتى تتمكن من قياس وتفسير أثر المتحولات X على التابع Y دون أي التباس بسبب تقاطعها مع ϵ .

• تعريف الموازنات التقديرية:

- تعرف الموازنات التقديرية بأنها الخطة المالية المقدرة التي تحدد الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة الوحدة الاقتصادية وذلك بما يؤدي إلى التعرف على النتائج المتوقعة عن فترة مقبلة¹.
- كما تعرف الموازنة التقديرية على أنها ترجمة مالية للخطة العامة للمنشأة خلال فترة مالية قصيرة الأجل عادة لا تتجاوز السنة².
- ويمكن القول بأن الموازنة التقديرية هي الوسيلة التي يمكن بواسطتها التفكير بمشاكل المستقبل قبل حدوثها لغرض الإعداد لها إعداداً سليماً، وهي بذلك خطة للعمل وضعت بصورة أرقام تفصيلية ومعلومات تبين توزيع المسؤوليات التنفيذية بين العاملين في المؤسسة وكذلك طريقة التنفيذ الواجب إتباعها .

أ_أنواع الموازنة التقديرية:

هناك عدة أنواع من الموازنات التقديرية والتي يتم تصنيفها على أساس عدة معايير ولكننا سنتطرق لأهم الموازنات وأكثرها

¹ محمد الفيومي محمد، الأميرة إبراهيم عثمان: "المحاسبة الإدارية"، الطبعة الأولى 4001، دار الجامعيين للطباعة والتجليد، ص: 52.

² صالح بسويبي، عبد المنعم فليح عبد الله: " المحاسبة الإدارية "، الطبعة الرابعة 4002، الناشر مركز توزيع الكتب- كلية التجارة - جامعة القاهرة، ص: 951.

انتشاراً: ¹

–**الموازنة التقديرية للمبيعات:** إن أول ما يقوم به المسؤول عند إعداد الموازنة هو إعداد الموازنة التقديرية للمبيعات لأنها تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في إعداد الموازنات الأخرى، ونجاح نظام الموازنات التقديرية يتوقف إلى حد كبير على مدى الدقة والتنبؤ بالمبيعات، ولهذا يجب أن تتم عملية التنبؤ بالمبيعات بإتباع الأساليب العلمية.

–**الموازنة التقديرية للإنتاج:** تهدف الموازنة التقديرية للإنتاج إلى تقدير الكميات التي ترغب المؤسسة أن تنتجها خلال فترة الموازنة، وذلك بعد إجراء بحوث السوق في الأسواق الحالية والمستهدفة.

–**الموازنة التقديرية للمشتريات:** لها أهمية كبيرة في المؤسسة الإنتاجية فبناء عليها يتم إعداد عدة موازنات حيث تعكس احتياجات الإنتاج من المواد الأولية، كما تتم الرقابة من خلالها على إدارة المشتريات و تقييم كفاءتها وفعاليتها في تلبية احتياجات الإنتاج في الوقت المحدد وبالكيفية المطلوبة والتأكد من حسن اختيار الموردين ووسائل التوريد المناسبة عند أدنى حد من التكاليف.

–**الموازنة التقديرية للخزينة:** تختلف الموازنة المتعلقة بالخزينة عن باقي الموازنات حيث تتعلق بتفسير المصاريف واليرادات لهذا في أغلب الأحيان هي ليست مرتكزة على قاعدة شهرية أو أسبوعية وتستعمل للتخطيط ومراقبة الخزينة، فهي تعكس من وجهة نظر المالية نشاطات تنبؤية للمؤسسة.

ب_ خطوات الموازنة التقديرية :

يعتمد إعداد الموازنة النقدية التقديرية على الخطوات الرئيسية التالية: ²

- تحديد المدة التي ستعد فيها الموازنة النقدية التقديرية.
- تقدير التدفقات التقديرية الداخلة للمنشأة أو المتحصلات النقدية.
- تقدير التدفقات التقديرية الخارجة أو المدفوعات النقدية.
- تقدير صافي التدفقات التقديرية من خلال طرح التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلة.
- تحديد الحد الأدنى من النقدية الواجب الاحتفاظ بها.
- التنبؤ بالاحتياجات المالية اللازمة للاحتفاظ بالحد الأدنى من النقدية وتحديد الفترة التي تحتاج فيها المنشأة إلى النقدية.

¹ أحمد عبد السلام بن حديد، الموازنة التقديرية كأداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات

شهادة ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 06.

² يامن جميل كلاب، واقع التخطيط المالي في شركات المفعلة في اتحاد المقاولين في قطاع غزة، قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 23.

• السلاسل الزمنية :

السلسلة الزمنية هي سلسلة معطيات إحصائية مرتبطة بالزمن أو هي عبارة عن سلسلة قيم ظاهرة معينة تتغير عبر الزمن.

أ_ مفهوم السلسلة الزمنية:

هي مجموعة من الملاحظات المأخوذة في أوقات محددة، وغالبا ما تكون فترات متساوية بشكل يومي شهري أو سنوي ... مثل: إنتاج البضاعة السنوي، مبيعات السلع الشهرية.¹

و ينبغي التذكير الى أنه عند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل أو أي توقع، و فيما يلي العناصر اللازمة في ذلك:²

- أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات متساوية، فمثلا لا تجوز أن تعبر عن عدد مواليد خلال كل سنة فالمقارنة هنا غير ممكنة.

- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين، وأخرى خاصة بمجال أوسع مثلا.

- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

- التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمة بالأسعار الثابتة، لأن الأسعار تخفي أثر الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.

- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة.

ب_ مركبات السلاسل الزمنية:³

- **الاتجاه العام:** هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن سواء كان هذا التطور بميل موجب أو بميل سالب، إلا أن هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة، وهناك طرق عديدة لتحديد الاتجاه منها:

- **طريقة المعدل النصفى:** وتتلخص هذه الطريقة بتقسيم البيانات إلى قسمين متساويين وحساب معدل كل قسم ورصد كل معدل مقابل نصف الفترة الزمنية التي حسب عليها، ثم رسم خط مستقيم يصل بين هاتين النقطتين.

¹ كوثر بوغابة، دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 60

² ليندة تدارنت، استخدام طريقة box-jenkins للتنبؤ بالمبيعات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 08.

³ صاحبي ريم، استخدام نماذج في التنبؤ بالطلب على المنتجات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 33-34

- **طريقة المربعات الصغرى:** هي طريقة مستعملة في تعيين الانحدار البسيط وذلك بافتراض وجود علاقات خطية.
- **طريقة المعدلات المتحركة:** عندما نريد إيجاد الاتجاه بطريقة المعدلات المتحركة فإننا نحسب معدل المشاهدات لعدد من السنتين، ويعتمد هذا المعدل قيمة الاتجاه مقابلاً لوحدة الزمن الواقعة في منتصف الفترة التي حسب المعدل على أساسها.
- **التغيرات الموسمية:** هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة ويرمز لها ب S.
- **التغيرات الدورية:** وهي التغيرات التي تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة يتكرر كل فترة زمنية طويلة، وهي في ذلك تشبه التغيرات الموسمية إلى أنها تختلف عن هذه التغيرات على سبيل المثال في طول الدورة التي تحدثها هذه التغيرات أكبر بكثير من طول الدورة الموسمية وعادة ما يكون 5 أو 10 سنوات ولذلك تسمى هذه التغيرات بالتغيرات طويلة الأجل.¹
- **التغيرات غير المنتظمة:** تختلف هذه التغيرات عن كل التغيرات السابق ذكرها في أنها لا يمكن التنبؤ بها لأنها لا تحدث طبقاً لقاعدة أو نظام أو قانون معين، فهي تغيرات غير عادية تسبب اهتزازات فجائية في الظاهرة بالارتفاع أو الانخفاض، وتتصف هذه التغيرات بأنها لا تستمر طويلاً ولذلك فهي تسمى بالتغيرات قصيرة الأجل ومن أسباب هذه التغيرات الحروب الكوارث والزلازل والبراكين.... إلخ.

ج- أهم النماذج الرياضية:

- بحوث العمليات:

• تعريف بحوث العمليات:

هي إحدى المظاهر المهمة والمتقدمة من مظاهر المدرسة العلمية في الإدارة، التي تنادي بتطبيق الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات الإدارية، بما يجعلها أكثر دقة وموضوعية، فهي مدخل كمي أو رياضي لا تأخذ القرارات، تعتمد على بعض المعالجات الرياضية في حل المشاكل المتعددة التي تواجه الإدارة.²

• أهمية استخدام بحوث العمليات في الإدارة:

- إن زيادة حجم النشاط الذي تقوم به المنظمات الإدارية المختلفة وتزايد التعقيدات التي تتسم بها الإجراءات الإدارية، إضافة إلى تلك التي تعتمد على عدد من الحقائق والمتغيرات المعقدة والمتداخلة مع بعضها.³

¹ سمير مصطفى الشعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، المركز للنشر العلمي، الطبعة 01، السعودية، ص 05.

² محمد محمد كعبور، بحوث العمليات نماذج وتطبيقات، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة، الطبعة الأولى، 2005، ص 35.

³ المرجع نفسه، ص 34.

- إتباع الأساليب الرياضية يعطي حلولاً أفضل من تلك التي تنتج عن غيرها من الأساليب والتي تتطلب وضع فروض محددة مبنية على استنتاجات سليمة ووضع المتغيرات في علاقات رياضية مناسبة ومن الأمثلة على هذه الأساليب: البرمجة الخطية، نظرية صفوف الانتظار، نظرية المخزون...
- هذه الطرق تزود الإدارة بأدوات لحل المشاكل المستعصية في الإنتاج والتخزين والتمويل والنقل... الخ
- كما يمكنها من تقسيم السياسات البديلة للتشغيل والاستثمار وتساعد في تحديد احتياجات المنشأة في المدى الطويل.
- كما أنها لا تصلح في حل المشاكل غير محدودة المعالم، والتي لا يمكن معالجة متغيراتها كمياً بالإضافة إلى كون الأساليب الرياضية لا تمثل الإجراءات الكاملة لصنع القرارات وليست الأسلوب الوحيد المفيد دائماً لحل المشاكل الإدارية وإنما تبقى الأساليب الأخرى قيمتها في كثير من المجالات.¹

● منهج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات:

إن اتخاذ القرارات باستخدام بحوث العمليات يستلزم المرور بالخطوات التالية:

- تعريف أو تحديد المشكلة.
- بناء النموذج الذي يمثل المشكلة قيد الدراسة.
- اختبار النموذج.
- حل النموذج.
- اختبار مدى مناسبة الحل.
- تطبيق الحل.

● نموذج المدخلات والمخرجات:²

قبل استعراض كيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات لابد من إعطاء لمحة حول مكونات هذا النموذج واستخداماته في التحليلات الاقتصادية وعلى هذا الأساس نفترض أن إنتاج كل قطاع ينقسم إلى قسمين أساسيين:

- مخرجات تستخدم كمدخلات وسيطة للقطاع نفسه أو للقطاعات الأخرى.
- مخرجات تستخدم كمنتج نهائي للاستهلاك المحلي والتصدير وتسمى الطلب النهائي.

¹ محمد ارتول، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عنكون، الجزائر، ص 03.

² محمد محمد كعبور، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ عبد السلام فرج يحي، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول، 2015، ص 22-24.

الجدول رقم (01) هو صورة مبسطة لجدول المدخلات والمخرجات بدون اضافة القطاع الخارجي، وينقسم هذا الجدول الى قسمين حيث يحتوي القسم الأول على جانب العرض الكلي بينما الجانب الآخر به الطلب الكلي.

الجدول(01): نموذج مبسط للمدخلات والمخرجات

الإنتاج الكلي =جملة المخرجات	الطلب النهائي	القطاعات الاقتصادية	القطاع المستخدم القطاع المنتج
X	F	Ax	القطاعات الاقتصادية
		V	القيمة المضافة (مدخلات أساسية)
X			المدخلات الكلية

المصدر: عبد السلام فرجيحي، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول 2015، ص23.

وكما هو معروف ان جانب العرض يتكون من القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد مثل: الزراعة والصناعة والخدمات بالإضافة الى الواردات، في حين نجد أن جانب الطلب يحتوي على الاستهلاك الكلي (عام وخاص) بالإضافة الى الاستثمار الكلي (خاص وعام) وقيمة الصادرات، ويمكن شرح العلاقات التقاطعية في نموذج المدخلات والمخرجات الواردة في الجدول السابق على النحو الموضح في الجدول الموالي رقم (02):

الجدول (02): مصفوفة المعاملات الفنية

	زراعة A	صناعة B	خدمات C	الطلب النهائي F
زراعة A	a11	a12	a13	f 1
صناعة B	a21	a22	a23	f 2
خدمات C	a31	a32	a33	f 3
القيمة المضافة V	V 1	V 2	V 3	

المصدر: عبد السلام فرجيحي، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول، 2015، ص23.

وإذا تم تحرير الجدول السابق الى حزمة من المعادلات الخطية، فانه يمكن الحصول على المعادلات التالية:

$$X_1 = a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + a_{13}X_3 + F_1 \quad (1)$$

$$X_2 = a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + a_{23}X_3 + F_2 \quad (2)$$

$$X_3 = a_{31}X_1 + a_{32}X_2 + a_{33}X_3 + F_3 \quad (3)$$

حيث a_{ij} يمثل نسبة ما انتجه القطاع رقم (i) واستخدمه القطاع رقم (j) وحدة واحدة.
 X_i تمثل قيمة إنتاج القطاع رقم (i).

F_i يمثل قيمة الطلب النهائي على إنتاج القطاع رقم (i).

$$j = 1, 2, 3$$

ان المعادلات السابقة توضح بأن المنتج النهائي يمكن الحصول عليه من خلال ما يأخذه كل قطاع من الآخر ازندا الطلب النهائي على منتجات القطاع نفسه.

ولو استخدمنا المعادلات السابقة ونموذج جدول المدخلات والمخرجات العام فانه يمكن الحصول على المنظومة الموضحة في الجدول رقم (03):

الجدول (03): منظومة نموذج المدخلات والمخرجات

$a_{11} a_{12} . a_{1n}$		X_1		F_1		X_1
$a_{21} a_{22} . a_{2n}$		X_2		F_2		X_2
.		.		.		.
،		،		،		،
$a_{n1} a_{n2} . a_{nn}$		X_n		F_n		X_n

المصدر: عبد السلام فرجيحي، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول، 2015، ص24.

ويمكن صياغة بيانات الجدول رقم (03) في صورة مصفوفات على النحو التالي:

$$AX + F = X$$

حيث $A_{n \times n}$ هي مصفوفة المعاملات الفنية، $X_{n \times 1}$ بعمود متجه يمثل قيم النتائج الكلية للقطاعات التي عددها n، $F_{n \times 1}$ عمود متجه يمثل الطلب النهائي للقطاعات.

المطلب الثاني: مدخل للإدارة المالية

إن الهدف الرئيسي من وجود الإدارة المالية بالمؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق الربح والنمو ومن أجل تجسيد ذلك يجب إيجاد نمط تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوات والوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية وكذا يجب تبني نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفعالية والكفاءة، وفي هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وهي وظيفة في غاية الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة، حيث يعود إليها الدور الرئيسي من خلال عملياتها التي تركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن وكذا مشاركة الإدارة العليا في قراراتها الخاصة منها قرارات

الاستثمارات وتمويلها وفيما يخص لجوئها إلى القروض ، وذلك باستخدام الطرق والأدوات المتاحة لها من التحليل والتخطيط والتنبؤات. وهذا ما سنبرزه في هذا الفصل من خلال التعريف بالإدارة المالية وتطورها ووظائفها ومختلف الأهداف التي تحققها.

الفرع الأول: ماهية الإدارة المالية :

تتمثل الإدارة المالية في مجموعة من القواعد التي تعمل على دراسة أفضل الطرق الممكنة للحصول على ربح مالي، وتوفير القدرة على تمويل كافة المهام التي تتم داخل المنشأة. تسعى الإدارة المالية إلى دعم الإنتاج، وتسويق السلع أو الخدمات التي يتم تقديمها من خلال الشركة، أو المؤسسة التابعة لها، وتهتم الإدارة المالية بمتابعة حركة الأموال، ومعرفة المبالغ الصادرة، والواردة، وحساب نسب الربح، والخسارة المترتبة على كافة الأنشطة، والعمليات التي يتم العمل عليها، وكلما كانت القرارات المالية التي يتم اتخاذها تساهم في الوصول إلى نتائج صحيحة، كلما دل ذلك على نجاح الإدارة المالية بالمهمة التي تقوم بها.¹

مفاهيم الإدارة المالية :

تطورت وظيفة الإدارة المالية واتسعت أهدافها بأتساع النشاط الاقتصادي والتكنولوجي والتقت الوظيفة مع باقي الوظائف الإدارية الأخرى بحيث أصبحت إحدى الوظائف الأساسية للمنشأة حالها حال إدارة الإنتاج وإدارة الأفراد وإدارة التسويق.²

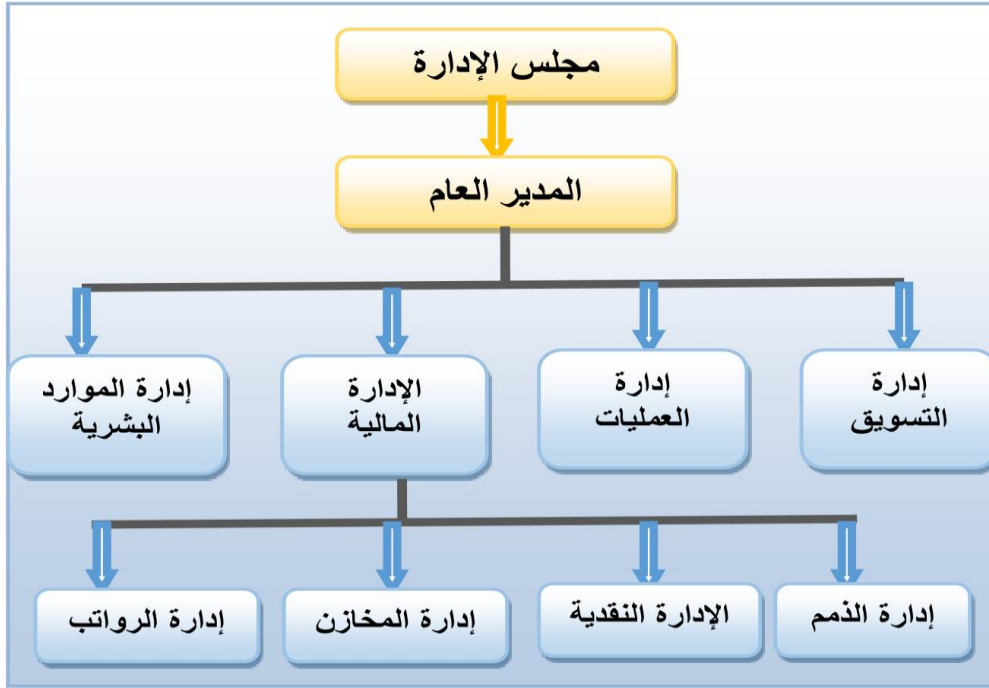
إن الإدارة المالية لم تعد تسعى إلى توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المنشأة ونشاطها الاقتصادي وحسب وإنما اتسع نشاطها ليشمل تنظيم مجرى الأموال والتخطيط لها والرقابة عليها ووضع القرارات الإدارية لاختيار البديل المناسب الذي يحقق أهداف الأطراف المتعددة للمنشأة.

فالإدارة المالية بالمعنى الواسع نظام مالي يجمع بين النظم الحاسبية مثل الحاسبة المالية والحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والرقابة المالية وذلك لان بيانات هذه النظم أو الفروع الحاسبية وتحليلاتها تشكل المادة الأولية التي تستخدمها الإدارة المالية لنهوض بمهامها والتي تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها.

¹ سعود جايد مشكور العامري, اساسيات لادارة المالية الحديثة , ص7 الطبعة لاولى 1440 هـ-2020م جامعة المنى

² المرجع نفسه، ص 8_9

الشكل (03) : وظيفة الإدارة المالية في المنشأة



المصدر : سعود جايد مشكور العامري , اساسيات لادارة المالية الحديثة ص 8

وعليه فإن الإدارة المالية يمكن عدّها نظاماً واسعاً للمعلومات تستمد البيانات من بقية الفروع المحاسبية أو الإدارية لتحقيق النتائج واتخاذ القرارات في ضوء تلك المعلومات أما إذا نظرنا إلى الإدارة المالية من وجهة نظر ضيقة فإننا نجد أن طبيعة وأهداف الإدارة المالية تختلف عن كل الأنظمة الفرعية سواء كانت محاسبية أو إدارية لأن تركيز الإدارة المالية ينصب على الغاية منها وليمر على الأسلوب الفني المستخدم في تسجيل القوائم المالية وإعدادها فهي تبحث عن أفضل الوسائل الفعالة للتخطيط والرقابة ووضع القرارات الإدارية.

لقد وردت تعاريف متعددة للإدارة المالية في مراجع علمية فقد عرفت الإدارة المالية: بأنها إحدى وظائف المنشأة التي تشمل تنظيم مجرى الأموال فيها وتخطيطه والرقابة عليه وتنمية قدرات المدراء الماليين والتحفيز المالي للأفراد في المنشأة.¹ هنالك تعريف آخر يشير إلى أن الإدارة المالية: هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد الرامية لتمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها. ويمتاز هذان التعريفان بشمولية الإدارة المالية بوصفها وظيفة مكملة لباقي الوظائف الأخرى وليس هنالك حد فاصل يفصلها عن هذه الوظائف.

¹ عبد الستار مصطفى الصياح، اساسيات لادارة المالية الحديثة، جامعة المنفى، الطبعة الاولى، 2020، ص8.

مما تقدم من تعاريف يمكن القول بأن الإدارة المالية عبارة عن تجميع للأموال ومعالجة مشكلات استخدام هذه الأموال. وبناء على هذا التعريف هنالك ثلاثة أمور يجب أن تنصب عليها الوظيفة المالية و استنادا إلى هذه الأمور لابد لهيئة المنشأة أن تتخذ ثلاثة قرارات إستراتيجية وهي :

- سياسة الاستثمار
- سياسة التمويل
- سياسة توزيع الحصص

وهذه القرارات تشكل مجموعها المهمات الأساسية لوظيفة الإدارة المالية الحديثة ثم أعقب ذلك كتاب آخرون عرفوا الوظيفة المالية بتعاريف أخرى تنسجم مع حالة التطور الذي بلغته الوظيفة المالية جراء التطور العام في المجتمع من نواحي عديدة اقتصادية ، اجتماعية ، تكنولوجية، مالية .. الخ.

فقد عرفها الكاتب بأنها الإدارة التي تهتم بتجهيز الأموال ووسائل الدفع بل أنها تقوم بدور واسع في التخطيط المالي وإدارة الموجودات لتحقيق أقصى الأرباح مقابل تحمل المخاطرة وتنويع الاستثمارات من اجل تخفيف اثر المخاطر.

حيث يمتاز هذا التعريف بأنه اخذ بنظر بعين الاعتبار آثار المخاطر والتوازن بينها وبين تحقيق أقصى الأرباح فضلا عن اخذ المعايير السابقة بعين الاعتبار والتي أشارت إلى أن الوظيفة المالية التي هي وظيفة أساسية تربط باقي الوظائف بعضها ببعض ، ودورها الفعال في التخطيط والرقابة¹.

الفرع الثاني : التطور التاريخي للإدارة المالية:

تطورت الإدارة المالية منذ نشأتها وحتى الآن عبر عدة مراحل كمايلي:

المرحلة الأولى: (مرحلة ما قبل الثورة الصناعية) وهي المرحلة التي تركزت في القرن التاسع عشر حيث كانت فيها الإدارة المالية فرعا من فروع الاقتصاد وكانت التقارير المالية تعد من قبل المحاسبة المالية وهي أشبه ما تكون عقيمة نظرا لعدم احتوائها على معلومات تحليلية متنوعة .

المرحلة الثانية: (مرحلة بداية القرن العشرين) حيث تركز اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على كيفية الحصول على الأموال من المصادر الخارجية بعد أن تحولت الشركات من فرد إلى شركات أشخاص ثم إلى شركات مساهمة أو شركات أموال إبان الثورة الصناعية وظهور التكنولوجيا والمنشآت الصناعية الكبيرة إذ إن الإدارة المالية في هذه المرحلة وكزت على جمع الأموال واستثمارها وخدمة التطور والتنمية في المنشآت والاستفادة أقصى ما يمكن من مفهوم الإنتاج الواسع .

المرحلة الثالثة: (الثلاثينات من القرن العشرين) لقد انصب اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على وسائل ضمان

¹ عبد الستار مصطفى الصباح، مرجع سابق، ص 11_12

حقوق المنشأة والمتعاملين معها وهنا برزت سيطرة الناحية القانونية على إدارة المشاريع في هذه المرحلة وزاد الاهتمام بالقوائم المالية ونشر البيانات والهيكلي المالي أو التمويلي بسبب فشل الكثير من المشاريع وتصفيتها خلال الأزمات الاقتصادية ولذلك تركز اهتمام الإدارة المالية على النواحي القانونية في هذه المرحلة وحماية حقوق المساهمين في الشركات بسبب انحلالها وتصفيتها خلال الأزمات الاقتصادية ابتداءً من الأزمة الاقتصادية عام 1929 وانتهاءً بالحرب العالمية الثانية عام 1939 .

المرحلة الرابعة: (مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والامتداد حتى عقد الخمسينات) لقد زاد اهتمام الإدارة المالية بالنواحي التحليلية للقوائم المالية ودراسة الهياكل التحويلية العامة بغية استخدام أساليب التخطيط المالي والرقابة لمساعدة الإدارة للنهوض بمهامها وذلك لندرة العناصر المالية أو الأموال من جهة والحاجة المتزايدة للدخول في مختلف الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى .

المرحلة الخامسة: (مرحلة الستينات) برز اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة بالتخطيط للاستثمارات طويلة الأجل وإعداد الموازنات التقديرية وذلك من خلال إعداد سلسلة من الموازنات التخطيطية للمبيعات والإنتاج والتكاليف بغية تعزيز القوائم المالية الفعلية والتقديرية وتعديل الأسعار وزيادة الإنتاجية والربحية. وقد استخدمت في هذه المرحلة أساليب بحوث العمليات والطرق الرياضية والإحصائية لغرض الحصول على معلومات أكثر دقة وواقعية تستخدم في صنع القرارات الإدارية .

المرحلة السادسة: (مرحلة السبعينات) تركز الاهتمام في الإدارة المالية على دراسة كلفة رأس المال وتنوع المحفظة المالية) ملف خاص بالأسهم والمستندات (فضلاً عن إدخال عنصر التضخم في إعداد القوائم المالية والتحليل المالي .

المرحلة السابعة: (مرحلة الثمانينات) تميزت هذه المرحلة بصناعة المعلومات خدمة للقرارات الإدارية وقد ظهرت مدرسة جديدة ترى إن نظم المعلومات الاقتصادية تعد التعبير الحقيقي عن الإدارة المالية. ولقد أصبحت المعلومات التي تقدمها الإدارة المالية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي حالها حال أية سلعة أخرى تباع وتشتري حيث تقوم أجهزة متخصصة في المعالجات المالية بصناعة القرارات سواء كانت ذات طبيعة خاصة أو ذات طبيعة مشتركة وأخذت هذه الأجهزة تتعامل مع هذه القرارات بالتصرف بها في البيع إلى الأطراف المستفيدة منها وبتعبير آخر هنالك نماذج معدة بطرق رياضية ومبرمجة على الحاسبات الإلكترونية جاهزة لكي تباع ومن ثم تستخدم من قبل الشركات التي تعاني من صعوبات في الإدارة المالية أو الاقتصادية أو نواح أخرى من نشاطاتها .

المرحلة الثامنة: (عام 1985) أخذت الإدارة الإستراتيجية تلعب دوراً مهماً في الشركات وأصبحت الإدارة المالية إحدى الاستراتيجيات الوظيفية في الشركة .

المرحلة التاسعة: (عام 1997 وحتى يومنا هذا) أخذت المالية الدولية دوراً مهماً حيث أصبح التركيز على نقل

الأموال عبر الدول والاستثمار العالمي بسبب كسر الحواجز بين دول العالم حيث أصبح العالم سوق واحدة مما أدى إلى ظهور العولمة ، واقتصاد السوق ، والخصخصة ، والاتفاقات الدولية التي يربطها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويتوقع في العشرين سنة القادمة أن يتم التركيز على التغيير في البيئة واثراً ذلك على أداء وكفاءة الإدارة المالية .¹

من كل ما تقدم نستخلص أن المرحلة الأولى التي جاءت قبل الثورة الصناعية كانت فيها الإدارة المالية فرعاً من فروع الاقتصاد والمرحلة الثانية التي تركزت في بداية القرن العشرين كانت الإدارة المالية تهتم بتجميع الموارد المالية . والمرحلة الثالثة التي امتدت في الثلاثينيات كانت مهمة الإدارة المالية البحث عن وسائل لغرض ضمان حقوق المنشأة والعاملين أو المتعاملين معها .

والمرحلة الرابعة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية كانت مهمة الإدارة المالية تتركز في تحليل القوائم المالية. والمرحلة الخامسة هي مرحلة الستينات فكانت وظيفة الإدارة المالية التخطيط للاستثمارات طويلة الأجل. والمرحلة السادسة هي فترة السبعينات وركزت مهمة الإدارة المالية على مفهوم كلفة رأس المال والتنوع بالحفظ المالية. أما المرحلة السابقة والتي كانت خلال الثمانينات فركزت الوظيفة المالية على كيفية صناعة المعلومات. أما في المرحلة الثامنة فيبرز دور الإدارة الإستراتيجية ، وتلعب الإدارة المالية الدولية دوراً مهماً في المرحلة الأخيرة .

الفرع الثالث : وظائف الإدارة المالية و علاقتها بالوظائف الأخرى

أولاً : وظائف الإدارة المالية.

يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ_ التخطيط المالي:

يعرف بأنه دراسة المستقبل والتوقع له، واتخاذ الإجراءات والخطوات لمعالجة المستجدات المحتملة بما يخدم أهداف المؤسسة ويتصل التخطيط بدراسة المتطلبات المالية اللازمة لتحريك النشاطات وطرق المحافظة عليها في ظل التغيرات المستقبلية وأيضاً تخطيط الاحتياجات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمؤسسة، ويساعد التخطيط المالي للمستقبل على تقدير صرف تلك الأموال مثل تقدير المبيعات والمصاريف التشغيلية والمدفوعات الرأسمالية، وهنا يتجسد دور المدير المالي في الحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاطات المؤسسة، فهو يهتم أولاً بالخطط طويلة الأجل الخاصة بالتوسع في الأصول الرأسمالية، وهي بطبيعتها تستلزم استثمار مبالغ ضخمة فيها، وعلى أساس معرفته لهذه الخطط طويلة الأجل وأيضاً لتقديرات المبيعات في المستقبل القريب ينبغي على المدير المالي أن يقوم بعمل التقديرات المتعلقة بالتدفق النقدي الداخلة والخارج خلال الفترة الزمنية المقبلة أي تخطيط الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء قصيرة أو طويلة الأجل وعند تصميمها يطلق عليها اسم الميزانيات التقديرية، كما يجب على المدير المالي الأخذ في الحسبان صعوبة التنبؤ بالمستقبل،

¹ سعود جايد مشكور العامري، أساسيات لإدارة المالية الحديثة، مرجع سابق، ص 11_12

لتدخل عوامل خارجية لا يمكنه التحكم فيها مثل إدخال التطور التكنولوجي للاحتفاظ بمركز المؤسسة.¹

ب_ التمويل:

وهو البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة الاحتياجات المقدرة والمخططة، وعندما تحدد الإدارة المالية المصدر الذي ستلجأ إليه لتمويل احتياجاتها، عليها أن تراعي الملائمة بين طبيعة المصدر، وطبيعة الاستخدام، ومن ثم الموازنة بين التكلفة مع خطر عدم المقدرة على دفع تلك الالتزامات وارتباطها بالفترة الزمنية، وعند اختيار أنواع التمويل المناسبة يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر ثم ربطها مع الحالة المالية المتوقعة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة .

والمشكلة الرئيسية في هذا المجال هي الحصول على خليط من هذه الأنواع يتناسب أكثر من غيره مع الاحتياجات المتوقعة للمؤسسة، فأنواع التمويل التي تلقى قبولاً أكثر من غيرها نظراً لانخفاض تكلفتها تنطوي في نفس الوقت على التزامات ثابتة لذلك عند اختيار أنواع التمويل المناسبة يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية المتوقعة للمؤسسة بعد فترة زمنية مقبلة

ج_ الاستثمار:

وهو توظيف واستخدام الموجودات المتاحة في المؤسسة، أي إدارة الأصول وهو التأكد من أن الموارد المالية المتاحة قد وجهت لأفضل استخدام مالي واقتصادي داخل المؤسسة تتحقق منه أكبر الفوائد والمنافع الممكنة، إذ أن كل أصل من الأصول الثابتة والمتداولة يمثل استثماراً للأموال التي حصلت عليها المؤسسة إما من الدائنين أو ملاك المشروع في حين يتوجب على المؤسسة أن تسترجع استثماراتها بين وقت وآخر وتبقي جزءاً من السيولة لديها، لأن النقدية العاطلة وحسابات الذمم البطيئة والزيادة غير

المبررة في المخزون السلعي أو الأصول الثابتة من الأمور التي تعبر عن سوء الاستخدام المالي والاقتصادي للموارد المتاحة للمؤسسة. ومن المهمات تمكن المؤسسة بمرور الوقت من الحصول على أموالها المستثمرة في هذه الأصول.

د_ الرقابة المالية:

تتبع أهمية الرقابة المالية من كونها قانونية ومالية تحكم جميع الأنشطة في المؤسسة، بغرض التأكد من مطابقتها للقيود والقواعد والمعايير ومقارنتها مع الأداء الفعلي للمؤسسة، ومن ثم التعرف على الانحرافات والتجاوزات المالية وتقصي أسباب حدوثها ثم إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات،

وتستند الرقابة المالية إلى الأسس التي تحدد طرق الإنفاق وكمياته، ومقارنتها بالمستندات الثبوتية للتصرف المالي والسجلات والقوائم المالية والميزانيات لهذه المؤسسة، وأن وجود نظام رقابي مختص بالأمور المالية في المؤسسة ضروري لضمان التكامل والتنسيق بين الأفراد المعيّنين بتخطيط النشاطات المالية وبين المكلفين بتنفيذ تلك النشاطات مع انسجامه مع الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص 14

ثانيا : علاقة الإدارة المالية بالوظائف الأخرى

ترتبط الإدارة المالية بعلوم واختصاصات أخرى تستخدم في عملية اتخاذ القرار من بين العلوم نذكر ما يلي:

أ_ المحاسبة:

ترتبط الإدارة المالية بالمحاسبة ارتباطا وثيقا بل هي جزء من هذا الحقل ثم انفصلت بعد ذلك لتكون وظيفة مستقلة بذاتها، فالوظيفة المالية هي وظيفة مكملة للمهام التي تقوم بها المحاسبة و ليست بديلا عنها ذلك لأن المحاسب يقوم بإعداد القوائم و التقارير الدورية و الكشوفات المحاسبية و المحلل أو المدير المالي يقوم بتحليل هذه القوائم و دراستها ومن ثم إعداد صيغة قرار يرفع إلى الجهات العليا في المنشأة لإصدارها .

ب_ الاقتصاد:

ترتبط الإدارة المالية بعلم الاقتصاد ارتباطا وثيقا سواء كانت هذه العلاقة على مستوى الاقتصاد الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الكلي، لذلك فإن الوظيفة المالية تحتاج على المستوى الجزئي إلى معلومات عن موقعها بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه من ناحية درجة المنافسة ونوعية المنتجات والأسعار والانفراد في السوق، كما تحتاج المنشأة المالية معلومات عن الاقتصاد الكلي من ناحية معرفة المشكلة الاقتصادية كالتضخم والانكماش¹.

ج_ التسويق :

يعد التسويق علم من العلوم وثيقة الصلة بالإدارة المالية حيث أن إنتاج السلعة وزيادة حجم المبيعات وإظهار منتجات جديدة يتطلب مبالغ مالية كبيرة لغرض إنجاح عملية تسويق المنتجات في المنشأة وتوجيهها نحو الأسواق الكبرى².

د_ العلوم الكمية:

لقد تطورت الإدارة المالية نتيجة مواكبتها التطور الحاصل في العلوم الأخرى كعلم الرياضيات والإحصاء الذين يعتبروا من علم الكم واستخدامها كأدوات للنهوض بمهامها و أن الأساليب الكمية و استخدامها في اتخاذ القرارات تطورت من خلال تطور استخدام مفاهيم هذه العلوم و نظرياتها وعليه يمكن القول أن نظريات الإدارة المالية تستخدم جميع الطرق الرياضية و الإحصائية في معالجته.

حيث يمكن حصر الطرق شائعة الاستخدام في مايلي :

- طريقة المربعات الصغرى، صافي القيمة الحالية، نظريات الاحتمالات، البرمجة الخطية و المصفوفات... الخ³

¹ سعود جايد مشكور العامري، اساسيات لادارة المالية الحديثة، مرجع سابق.

² جميل احمد توفيق، اساسيات لادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص40.

³ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، الادارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2000، ص17.

و- العلوم السلوكية:

الإدارة المالية في علاقة وثيقة بعلم الاجتماع و علم النفس و ذلك لأن المنشأة عادة ما تتكون من مجموعة عوامل اقتصادية تعمل بشكل متناسق لغرض إنتاج أو خلق منفعة اقتصادية ومن بين هذه العوامل الاقتصادية الموارد البشرية، حيث يجب على الإدارة المالية أن تتعامل بإيجابية مع العنصر البشري العامل في المنشأة من خلال توفير مناخ اجتماعي ملائم للعاملين بشتى الوسائل و الإمكانيات المتاحة لغرض جعل العاملين في المنشأة يشعرون بالرضا الوظيفي ماينتج عنه الزيادة في الانتاج والأرباح، وتوجد وسائل شتى و عديدة تستخدم لتحقيق هذا الغرض .

الفرع الرابع : اهداف الإدارة المالية وسبل تحسينها

حتى نتعرف على هدف الإدارة المالية بدلالة أهداف المؤسسة ينبغي التأكيد على أن القرارات الرشيدة للإدارة العلمية تفترض وجود أهداف محددة واضحة من الضروري حصرها وتحديدتها والإتفاق عليها، وهنا يمكن القول أيضا أن ما ترمي إليه الإدارة المالية من خلال القرارات المالية هو تحقيق هدفين رئيسيين رغم ما أثارته هذه الأهداف من جدل علمي في معظم كتب الإدارة المالية سواء في مضمونها أو في فترات تحقيقها، وهذين الهدفين هما:

اولا : أهداف الإدارة المالية :

أ-: تعظيم الارباح (تعظيم ربحية السهم)

يعتبر من الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات والعمال وقد ساد الإعتقاد طويلا أن هذا الهدف يمثل الهدف الأول لمؤسسات العمال، ويمكن اعتبار هذا الهدف محورا لأهداف الإدارة المالية، وبالتالي لجملة قراراتها منها قرارات الإستثمار أو قرارات التمويل وغيرها من القرارات، حيث يكون المقصود دائما تكييف تلك القرارات بما يلائم الرغبة في تعظيم الأرباح داخل مؤسسة الأعمال، ومن جانب آخر فإن قدرة الإدارة المالية على تعظيم الأرباح سوف يتعزز أكثر عندما يكون الربح واضح التحديد من ناحية المعنى والمقياس، وأن جميع العوامل المساهمة فيه معروفة ويمكن أخذها في الحسبان، وتنشأ أهمية هذا الهدف من كون الربح يمثل المبرر الأساسي لاستمرارية أي مؤسسة أعمال هادفة لتحقيق الربح، كما أنه يمثل مؤشرا مهما لتقييم النشاط الإقتصادي بالإضافة إلى كونه مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلية أو ما يسمى بالتمويل الذاتي، وبالتالي فإن تحقيق هذا الهدف و الدعوة لتعظيمه إنما يعبر عن فاعلية القرارات المالية .

ورغم اعتبار هدف تعظيم الأرباح محورا لقرارات الإدارة المالية في المؤسسات الخاصة وفي اقتصاديات السوق عموما، فإن ما يلاقيه هذا الهدف في المؤسسات العامة من اعتراضات اجتماعية إنما ينطلق من مبرر وجود المؤسسة العامة، وهنا يجب التأكيد على أن تحقيق الربح والرغبة في تعظيمه لا يفهم منه الخروج عن المفهوم الإجتماعي لوجود المؤسسة الإقتصادية العامة، بل إن السياسات الإقتصادية الحديثة قد عززت مسعى هذه المؤسسات نحو ضرورة تحقيق الأرباح، بل ومحاسبتها عند عدم تحقيق ما هو مخطط انطلاقا من أن هذا الربح الذي تحققه المؤسسة لا يؤول إلى الأفراد و إنما يحول جزء منه إلى الدولة كمصدر مهم من مصادر تمويل الموازنة العامة، المستخدمه في مشروعات استثمارية جديدة أو استخدامه في تعويض خسائر المؤسسات المخطط لها أن تخسر، وقبل كل ذلك يعتبر الربح تعويضا عن المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار

الحكومي الموجه.

وفي مجال المقارنة بين هدف تعظيم الإرباح وهدف تعظيم ربحية السهم الواحد، فإن الهدف الثاني يكون أكثر أهمية، كمحرر للقرارات المالية وحتى في الحالات التي يقبل هذا الهدف بالصيغة المطروحة فإنه يجب أن يكون معروفا مقدما من أن ربحية السهم الواحد، رغم أهميتها ورغم بناء الكثير من استراتيجيات الإدارة المالية نحو تعزيزه داخل مؤسسات العمال، فقد وجهت إليه ولازالت الكثير من الانتقادات قللت من أهمية جعله المحرر الذي يجب أن تدور حوله كل قرارات الإدارة المالية، تلك الانتقادات يمكن عرضها في المحددات التالية. :

1- التوقيت الزمني للعائد المتوقع أو القيمة الزمنية للنقود

2- درجة المخاطرة أو درجة التأكد من العائد المتحقق

ب- تعظيم قيمة المؤسسة (تعظيم الثروة):

يعتبر تعظيم الثروة كهدف، إستراتيجية مثلى بالمقارنة بإستراتيجية تعظيم الربح كهدف لعدة أسباب :

1- هي إستراتيجية طويلة الأجل، تعمل على تعظيم القيمة الحالية للستثمارات المالك، بإقرار المقتررات الاستثمارية التي تزيد من القيمة السوقية لألوراق المالية، وفي ظل هذه الإستراتيجية فإن المدير المالي يعمل في ظروف عدم التأكد، لذلك فهو يقارن بين العوائد المختلفة والمخاطر المصاحبة لكل منها وهل يوجد ما يبرر الإستثمار و تحمل المخاطر أم لا، وعلى ضوء العلاقة بين العائد والخطر يمكنه بناء الإستراتيجية التي تهدف إلى تعظيم ثروة المالك في ظل المستوى المقبول من المخاطر.

2- تأخذ إستراتيجية تعظيم الثروة في الإعتبار أن المالكين يعطون أهمية خاصة للتوزيعات النقدية المنتظمة التي يحصلون عليها بصرف النظر عن حجمها، لذلك تعمل معظم الشركات في ظل الإقتراض ، كما أن سياسة التوزيعات لها تأثير في جذب مستثمرين جدد، وبذلك نجد أن المعرفة بسياسة الشركة ومدى استقرارها بخصوص التوزيعات له تأثير على السوقية للسهم.

و إذا كانت ثروة المساهم في أية لحظة تساوي القيمة السوقية لحصته مطروحاً منها الإلتزامات الخاصة بهذه الحصة، فإن أي زيادة في القيمة السوقية للألسهم تؤدي بالتبعية إلى زيادة ثروته، وبذلك نجد أن الشركة المهتمة بتعظيم الثروة تدفع توزيعات بصفة منتظمة .

لذلك فإن المساهم يفضل تعظيم الثروة في الأجل الطويل بدلا من زيادة الأرباح في الأجل القصير، وقد يكون تعظيم الربح جزء من إستراتيجية تعظيم الثروة، فقد يتم الجمع بينهما ولكن لا يحدث العكس.¹

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001 ص 19

ثانيا : سبل تحسين الادارة المالية :

- ✓ **التخطيط المالي الاستراتيجي** : يجب أن تكون هناك خطة مالية طويلة الأمد تتضمن الأهداف المالية الرئيسية والاستراتيجيات لتحقيقها.¹
- ✓ **الميزانية والتنبؤي** : يجب القيام بإعداد الميزانيات السنوية والتنبؤات المالية بناءً على الأداء التاريخي والتوقعات المستقبلية.²
- ✓ **التحليل المالي** : استخدم التحليلات المالية لفهم الأداء المالي وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها.
- ✓ **إدارة المخاطر** : القيام بتحديد المخاطر المالية المحتملة ووضع استراتيجيات للتخفيف منها.
- ✓ **التحسين المستمر** : البحث دائماً عن طرق لتحسين العمليات المالية وزيادة الكفاءة.³
- ✓ **التدقيق والامتثال** : التأكد من الامتثال لجميع القوانين واللوائح المالية ذات الصلة.⁴
- ✓ **التعليم والتطوير المهني** : المحافظة على المعرفة بأحدث الاتجاهات والأفكار في الإدارة المالية.

تذكر أن الإدارة المالية الجيدة تتطلب مهارات قوية في التحليل والتخطيط والاتصال و تتطلب أيضاً التفكير الاستراتيجي والقدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على البيانات والمعلومات المتاحة .

المبحث الثاني : العلاقة بين التنبؤ المالي و الادارة المالية

توفر عملية التنبؤ المالي للشركات والأفراد تقديراً للتأثيرات المالية المستقبلية بناءً على البيانات المتاحة واستخدام النماذج الرياضية والتحليل الإحصائي من خلال تحديد الاتجاهات المالية المتوقعة وتقدير العائد المحتمل وتحليل المخاطر المالية، يمكن أن يلعب التنبؤ المالي دوراً حاسماً في عملية اتخاذ القرارات المالية. وهناك عدة جوانب تبرز العلاقة بين التنبؤ المالي وإدارة المالية نذكر منها :

المطلب الاول : التخطيط المالي:

للتخطيط المالي أهمية بالغة لدى المؤسسات الاقتصادية ومن خلاله يتم استشراف النتائج وطبيعة المعاملات وتحديد الإحتياجات واتخاذ مختلف القرارات

1

<https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A911:30 h>
2024_06_06

² https://www.almsal.com/post/93609412:00 h2024_06_06

³ <https://www.daftra.com/hub/> مرجع سابق

⁴ <https://khalidcpa.com/financial-audit/> 12 : 15 h 2024_06_06

الفرع الأول : مفهوم التخطيط المالي وأهميته :**أولاً : مفهوم التخطيط المالي :**

يعرف بأنه دراسة المستقبل والتوقع له، واتخاذ الإجراءات والخطوات لمعالجة المستجدات المحتملة بما يخدم أهداف المؤسسة ويتصل التخطيط بدراسة المتطلبات المالية اللازمة لتحريك النشاطات وطرق المحافظة عليها في ظل التغيرات المستقبلية وأيضاً تخطيط الإحتياجات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمؤسسة، ويساعد التخطيط المالي للمستقبل على تقدير صرف تلك الأموال مثل تقدير المبيعات والمصاريف التشغيلية والمدفوعات الرأسمالية، وهنا يتجسد دور المدير المالي في الحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة، فهو يهتم أولاً بالخطة طويلة الأجل الخاصة بالتوسع في الأصول الرأسمالية، وهي بطبيعتها تستلزم استثمار مبالغ ضخمة فيها، وعلى أساس معرفته هذه الخطة طويلة الأجل وأيضاً لتقديرات المبيعات في المستقبل القريب ينبغي على المدير المالي أن يقوم بعمل التقديرات المتعلقة بالتدفق النقدي الداخل والخارج خلال الفترة الزمنية المقبلة أي تخطيط الإحتياجات المالية للمؤسسة سواء قصيرة أو طويلة الأجل وعند تصميمها يطلق عليها اسم الميزانيات التقديرية، كما يجب على المدير المالي الأخذ في الحسبان صعوبة التنبؤ بالمستقبل، لتدخل عوامل خارجية لا يمكنه التحكم فيها مثل إدخال التطور التكنولوجي للاحتفاظ بمركز المؤسسة.¹

ثانياً : أهمية التخطيط المالي:

يتيح التخطيط المالي فرصة التعرف على الإحتياجات المالية المستقبلية و الاستعداد لها بشكل مسبق كما يتيح أيضاً الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي و ربحية المؤسسة في المستقبل من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا احتاج الأمر إلى ذلك، فعندما يتم الكشف عن حاجة للنقدية في أحد الأشهر المقبلة يمكن للمدير المالي أن يفكر بعدد من بدائل التمويل و اختيار أنسبها، فيمكن الحصول بذلك على الأموال بشكل أفضل من حيث تكلفتها، ومقدارها. بينما إذا لم يتم اللجوء للتخطيط المالي فلن يتم الكشف عن موعد هذه الحاجة و بالتالي سيتم الوقوع في ضائقة مالية وقد يكون الخروج من هذه الضائقة أمر ليس بالسهل وهذا سيرتب مصاريف و تكاليف أكبر من الحالة الأولى، مما يكسب التخطيط المالي أهمية خاصة لأنه يتناول تحديد الحاجة للأموال و كمية هذه الحاجة ومدتها وتوقيعها ومصدر تغطيتها بالإضافة إلى طريقة تسديدها.

لقد أثبتت التجربة في المؤسسات الاقتصادية أن عدم إتباع التخطيط يؤدي إلى فشل هذه المؤسسات ولقد ازدادت أهمية التخطيط نتيجة توسع المؤسسات و تعقد أعمالها.²

الفرع الثاني: متطلبات و أنواع التخطيط المالي:

نظراً لأهمية التخطيط المالي في المؤسسة سيتم الحديث عن النقاط التي يجب أن تتوفر لكي يكون هناك تخطيط مالي جيد، وكذلك عن أنواع التخطيط المالي التي تستعمل داخل المؤسسة .

¹ هيثم محمد الرزقي الإدارة المالية و التحليل المالي، دار الفكر، عمان الأردن 2000، ص 22-23.

² Janet c. Bechman, financial planning, Purdue extension, USA, 2006, P 22 382

أولاً: متطلبات التخطيط المالي:

إن إعداد خطة مالية فعالة يتطلب توافر الاعتبارات التالية:¹

أ- دقة عملية التنبؤ :

تتوقف كفاءة الخطة المالية على مدى دقة التنبؤ التي تقوم عليها الخطة. يعتمد القائم بالتخطيط على مصادر عديدة للمعلومات وعلى أساليب عديدة للتنبؤ مثل النماذج الاقتصادية التي تقوم بتحليل التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كما قد يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التي تقوم بتحليل السلاسل الزمنية على النماذج التسويقية التي تهدف إلى دراسة سلوك المستهلك.

وترجع صعوبة عملية التنبؤ إلى ضرورة وضع تصور يشمل كافة الظروف المحيطة بالمؤسسة جنباً لجنب مع الظروف الداخلية للمؤسسة وعند قيام المخطط المالي بعملية التنبؤ لا بد من دراسة كل الظروف المتوقعة و الظروف غير المتوقعة، حيث أن تحليل المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة عند المفاضلة بين مجالات التمويل ومجالات الاستثمار البديلة يعتبر من صميم عمل القارئ بالتنبؤ والتحليل المالي.

ب- الوصول إلى أفضل خطة مالية ممكنة : لا يوجد حتى الآن نموذج أو نظرية تساعد المدير المالي على تحديد أفضل خطة مالية ممكنة، لذلك يجب على القائم بالتخطيط المالي أن يواجه كافة المشاكل و الظروف المتوقعة ويحدد في ضوءها أفضل البدائل الممكنة.

ج-مراجعة ومتابعة الخطة المالية: لا بد من الاهتمام بعملية متابعة التنبؤات التي تم بناء الخطة المالية في ضوءها خاصة في حالة حدوث بعض الظروف غير المتوقعة، بمعنى لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة عند تحقيق الأداء محل القياس، فقد ينحرف الأداء عن الخطة التي سبق إقرارها نظراً بمرور الاقتصاد القومي بمرحلة مؤقتة من الكساد.

ثانياً: أنواع التخطيط المالي:

نميز عدة أنواع من التخطيط المالي وذلك حسب المعيار المعتمد، إلا أننا نركز على المعيار الزمني الذي يضمن نوعين من التخطيط المالي هما:

أ-التخطيط طويل الأجل: يساعد المؤسسة على وضع السياسات المالية التي في ضوءها يتم إعداد الخطط المالية قصيرة الأجل، وتتراوح الخطط المالية طويلة الأجل بين سنتين إلى عشر سنوات، وتلعب طبيعة نشاط المؤسسة دور هاماً في تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة المالية.²

¹ مفلح العقل، مقدمة في الإدارة المالية، ط3، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، ص 390

² WEDC, Op.cit., P 12

وينصب في العادة التخطيط طويل الأجل على النواحي التالية¹

1. كيفية تحديد الخطة الاستثمارية.
2. البرامج والأبحاث المتعلقة بالمنتجات الجديدة.
3. المصادر الرئيسية للحصول على الأموال.
4. كيفية سداد القروض المختلفة.
5. إمكانية الاندماج مع شركات أخرى، فالكثير من المؤسسات التي تهدف إلى الانضمام أو الاندماج مع بعض المؤسسات الأخرى أو أي صور أخرى للتوسع التي لا تدخل ضمن العمليات العادية، ومثل هذه الأموال ينبغي أخذها في الحسبان لأنها سوف تتأثر حتما على الخطة المالية.

ب-التخطيط قصير الأجل: لا توجد فروق جوهرية بين التخطيط قصير الأجل و التخطيط طويل الأجل من حيث المدخل أو الطريقة التي تتبع في الحالتين، فالخطة القصيرة الأجل لا تزيد عن مجرد تعبير أكثر دقة و أكثر تفصيلا للنشاط المزمع القيام به في مرحلة مقبلة تعتبر جزءا من المرحلة التي تغطيها الخطة طويلة الأجل، و الخطة القصيرة تغطي فترة سنة أو بضعة أسابيع، وفي جميع الحالات يجب أن تبدأ بعملية إعادة تقييم للخطة طويلة الأجل، وذلك لضمان أنها تأخذ في الحسبان التغيرات في الظروف التي حدثت بعد وضع الخطة طويلة الأجل، و عادة ما تأخذ الخطط القصيرة الأجل شكل الموازنة التقديرية التي تعتبر ترجمة مالية لنشاط المؤسسة خلال فترة التخطيط.²

وعلى العموم فلا يمكننا حصر مختلف المتطلبات و الأنواع فيما سبق ذكره، لأن ذلك كما سبق الإشارة يرتبط بنوع وحجم المؤسسة فضلا عن عوامل أخرى.

الفرع الثالث : خطوات التخطيط المالي:

هناك العديد من التقسيمات لخطوات عملية التخطيط المالي إلى أنها تناولت المراحل والخطوات التالية:³

أ-تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية : تشتمل هذه المرحلة على تحديد الهدف المالي الرئيسي و الذي يدور في إطار التوظيف الأمثل لرأس المال من أجل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج و الموارد المتاحة في المؤسسة، و يتم تجزئة هذا الهدف إلى أهداف متوسطة الأمد و قصيرة الأمد، و يمكن وضع الأهداف الفرعية الأخرى لكن من الضروري أن تكون هذه الأخيرة منسجمة مع الهدف الرئيسي.

ب-تكوين السياسات المالية: تعتبر السياسات المالية بمثابة المرشد و الدليل العاملين في مجال الإدارة المالية عند اتخاذهم قراراتهم ويراعى عند وضع هذه السياسات أن تحقق مصالح المؤسسة و أن لا تكون متعارضة مع السياسات

¹ هيثم محمد الرغي الإدارة المالية و التحليل المالي مرجع سابق، 2000، ص26.

² Janet c. Bechman, financial planning, Purdue extension, مرجع سابق

³ خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، منهج المدير الفعال في تحليل المشكلات و اتخاذ القرارات، ط2، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 3002، ص3

الأخرى الموضوعية في أقسام المؤسسة المختلفة ومن أمثلة هذه السياسات:

سياسة الاقتراض، سياسة التحصيل، سياسة التمويل الذاتي، سياسة توزيع الأرباح سياسة الاستهلاك، ومن الضروري أن تنسجم السياسات العامة للمؤسسة مع الأهداف الموضوعية لأن السياسات المالية توضع من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف و ليس من أجل تأخير أو عرقلة الوصول لهذه الأهداف.

ج- إعداد الموازنات التخطيطية: تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في وضع الخطط المالية حيث تتحول الخطط المادية إلى خطط مالية جزئية تتكامل لتشكّل الخطة المالية الشاملة، والموازنة التخطيطية ما هي إلا ترجمة مالية لخطط التشغيل الأخرى أو أهداف المؤسسة خلال فترة معينة وتعتبر الأرقام الواردة في الموازن بمثابة مؤشرات تخطيطية و رقابية، لذلك يجب مراعاة الدقة و الصحة أثناء إعداد هذه الموازنات لأن الخطأ أثناء إعداد هذه الموازنات قد يعرض المؤسسة إلى مشاكل كبيرة.

د- مرحلة تكوين الإجراءات والقواعد المالية: يتم بموجب هذه المرحلة تحويل الميزانية التخطيطية و الأهداف والسياسات إلى تفاصيل تساعد على تحقيق الخطة المالية كأن يتم توزيع الخطة السنوية مثلا إلى خطط ربعية و هذه بدورها إلى خطط شهرية ثم خطط أسبوعية... الخ. أو القيام بالتوزيع الوظيفي للخطة أي توزيعها على فروع و أقسام ووحدات المؤسسة حسب اختصاص ومهمة كل منها.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات و القواعد تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق في التنفيذ. ومن أجل ضمان خطة مالية فعالة من الضروري أن تكون الإدارة المالية متيقظة لسيرورة الخطة أثناء بداية التنفيذ، من خلال متابعتها و الرقابة عليها، والتقييم والتعديل في كل مرة وهذا للتوصل إلى تخفيض حجم الأخطاء .

المطلب الثاني: العلاقة بين التنبؤ المالي و التخطيط المالي:

التخطيط المالي والتنبؤ المالي مفهومان مترابطان بشكل وثيق في إدارة الأعمال والمالية للمؤسسات . التنبؤ المالي يُعد مرحلة أولية تسبق التخطيط المالي، حيث يتم فيها تقدير الأحداث المستقبلية وتوقع الأداء المالي للمؤسسة بناءً على المعلومات و البيانات المتاحة .¹

هذا يشمل التوقعات بالإيرادات، النفقات، التدفق النقدي، والمركز المالي للمؤسسة من ناحية أخرى، التخطيط المالي هو عملية تحديد كيفية استخدام الموارد المالية لتحقيق أهداف الشركة المستقبلية بحيث يشمل ذلك تحديد الاستثمارات، النمو المتوقع، والمتطلبات المالية خلال فترة زمنية محددة .

التخطيط المالي يُعتبر خارطة طريق للأموال ويُساعد في تنظيم النفقات وتحقيق الأهداف المالية.

1

العلاقة بينهما تكمن في أن التنبؤ المالي يُوفر الأساس الذي يُبنى عليه التخطيط المالي. بدون تنبؤات دقيقة، قد يكون التخطيط المالي غير واقعي وبالتالي غير فعال. لذلك، التنبؤ المالي يُعتبر أداة ضرورية لإعداد خطة مالية مدروسة وقابلة للتنفيذ.

المطلب الثالث: تعريف التحليل المالي:

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها ما يلي:¹

التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر.

ويعرف أيضاً أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.²

الفرع الأول : أهمية وأهداف ووظائف التحليل المالي :

اولا : أهمية التحليل المالي :

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات وتباعدها مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل و أدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في مايلي:³

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدمت بفعالية في المنشآت.
- يمكن إستخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.

¹ مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص79.

² أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2101، عمان، ص29.

³ المرجع نفسه، ص13

ثانياً: أهداف التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي في مايلي¹:

بالنسبة للشركة : تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى

كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل .
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- يعتبر مصدراً للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.

نظراً للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف²:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2018، ص.20

² صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص:مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة . ص01

- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

ثالثا : وظائف التحليل المالي :

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها على حلول :

- أ_توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار.
- ب_إتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازه.
- ج_اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية .

الفرع الثاني: أنواع ومراحل و أدوات وطرق التحليل المالي :

اولا: انواع و مراحل التحليل المالي :

أ_أنواع التحليل المالي :

هناك نوعان من التحليل المالي و هما¹:

1. التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة و لكل فترة، و قد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات و في الميزانية العمومية هو مجموع الأصول ، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة و الضعف الموجودة في المؤسسة.
2. التحليل الأفقي : يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية.

ب_ مراحل التحليل المالي :

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي²:

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2100، ص:81.

² عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2101، ص21

1. تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ، ومدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ،ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ،ويعني أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
3. اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها ، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.
4. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
5. التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ، في إبداء رأي في محايد ، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
6. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

ثانيا : ادوات و طرق التحليل المالي :

أ_ ادوات التحليل المالي :

- على المحلل المالي إستعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتمثل هذه الأدوات في¹:
1. تحليل الهيكل المالي : الهدف منه ضمان تمويل الإحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية ، بالإعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.
 2. تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة.

¹ علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2101/2102، ص03

3. **تقييم المردودية** : هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها .
4. **تحليل التدفقات المالية**: يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الدمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

ب_ طرق التحليل المالي :

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كما يلي¹:

1. **التحليل المالي التطوري**: يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال . ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية :
 - **تطور النشاط**: من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.
 - **تطور أصول المؤسسة**: الأصول هي مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، وتطورها لتحسين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشراً عن الواجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الإنسحاب من السوق .
 - **تطور هيكل دورة الإستغلال** : يتكون هذا الهيكل من العملاء، المورد، وهي التي تشكل الإحتياجات المالية لدورة الإستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من اجل الحكم على مستوى الإحتياجات المالية²
 - **تطور الهيكل المالي** : يتشكل من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى إستقلاليتها وتأثير الإستدانة على المردودية .
 - **تطور المردودية**: تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو و واحد من أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل التطوري، وذلك عن طريق نسبة المردودية وآلية أثر الرافعة المالية .

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص:91.

² علاق فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص41

2. التحليل المالي المقارن : هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة .

3. التحليل المالي المعياري: هو إمتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم إختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

المطلب الرابع: العلاقة بين التنبؤ المالي و التحليل المالي:

التحليل المالي والتنبؤ المالي يكملان بعضهما البعض في العملية الإدارية المالية. التحليل المالي يُعنى بتقييم البيانات المالية التاريخية للشركة لفهم أدائها الحالي وتحديد نقاط القوة والضعف. من ناحية أخرى، التنبؤ المالي يستخدم هذه المعلومات لتقدير الأداء المالي المستقبلي والتدفقات النقدية والاحتياجات التمويلية.

التحليل المالي يشمل:

- تحليل القوائم المالية.
- تقييم الأداء المالي.
- تحديد الاتجاهات.
- تقييم الكفاءة التشغيلية والربحية.

التنبؤ المالي يشمل:

- تقدير الإيرادات والنفقات المستقبلية.
- توقع التدفقات النقدية.
- تحديد الاحتياجات التمويلية.
- تقييم المخاطر والفرص المستقبلية.

العلاقة بينهما تكمن في أن التحليل المالي يوفر الأساس الذي يُبنى عليه التنبؤ المالي. فدون فهم دقيق للوضع المالي الحالي، لا يمكن إجراء تنبؤات مالية دقيقة وموثوقة.

التنبؤ المالي يعتمد على النتائج التي يخلص إليها التحليل المالي لتشكيل توقعات مستقبلية تساعد في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات.

على سبيل المثال، إذا كشف التحليل المالي عن اتجاه تنازلي في الإيرادات، فإن التنبؤ المالي قد يشير إلى الحاجة لتقليل النفقات أو البحث عن مصادر تمويل جديدة لتجنب الصعوبات المالية في المستقبل. وبالمثل، إذا أظهر التحليل المالي أن الشركة تتمتع بمركز نقدي قوي، فإن التنبؤات المالية قد تدعم قرارات الاستثمار في مشاريع جديدة أو التوسع.

باختصار، التحليل المالي يساعد في فهم الماضي والحاضر، بينما التنبؤ المالي يركز على المستقبل ويساعد في توجيه الشركة نحو أهدافها الاستراتيجية.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و القيمة المضافة

للكدراسات السابقة أهمية بالغة في البحث العلمي لأنها تقدم معلومات وتوفر الوقت للباحث كما تمكن من صياغة أسئلة البحث على ضوء النتائج والتوصيات وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى عرض الكدراسات السابقة و القيمة التي قدمتها هاته الكدراسات

المطلب الاول : عرض الكدراسات السابقة :

هناك كدراسات قليلة تناولت هذا الموضوع من بينها ما تناولوه فيما يلي :

الفرع الاول : الكدراسات السابقة باللغة العربية :

أ_ الكدراسة الاولى:

كدراسة بعنوان "فعالية تطبيق تقنيات التنبؤ بالمبيعات في المؤسسة. كدراسة بمؤسسة GNL/سكيكدة بالجزائر"، نشرت في مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت سكيكدة، العدد 04 - ديسمبر 2015. وهي أطروحة ككتوراه للباحثة فريدة بوغازي حيث تبني الإشكالية الرئيسية على التنبؤ كأداة للكشف عن حالات معينة أو مواقف ما لظاهرة في المستقبل، و كيف تساهم عملية التنبؤ في تفعيل الكقرارات بالمؤسسة محل الكدراسة ؟ ووضعت الباحثة عدة أهداف منها:

- ✓ الكتعرف على أهمية وأهداف التنبؤ بالمبيعات و مختلف العوامل المؤثرة فيها بالمؤسسات الاقتصادية.
 - ✓ الكتعرف على مختلف نماذج التنبؤ وأهمية تطبيقاتها وخاصة الأساليب الكمية من قبل متخذي الكقرار و بالتالي معرفة مدى تأثير تطبيقها في تحديد كمية الإنتاج والمبيعات.
- وتوصلت هذه الكدراسة إلى مجموعة من الكنتائج هي:

✓ ضرورة تطبيق الأسلوب العلمي لأتخاذ الكقرارات و من هذه الأساليب استخدام مسار المؤسسة في مجال التخطيط للمبيعات.

✓ تتطلب عملية التنبؤ توافر الإلمام بالطرق الرياضية والإحصائية القيام بالتنبؤ وطريقة تطبيقها و فهم مؤشراتهما.

✓ كانت نتيجة أفضل نموذج لمؤسسة GNL هو نموذج المتوسطات المتحركة البسيطة بأتخاذ الكخراف (86-)

(1449)

ب_الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان د"ور التنبؤ المالي في تحسين أداء الإدارة المالية بالمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس أم البواقي 2018-2019".

وهي مذكرة ماستر للطالب هاني علوان من جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي حيث تطرح الدراسة في اشكاليته حول أهمية التنبؤ المالي ودوره في تحسين أداء الإدارة المالية ، السؤال الرئيسي: ما هو الدور الذي يلعبه التنبؤ المالي في تحسين أداء ووظيفة الإدارة المالية بالمؤسسة الاقتصادية عموما وبالمؤسسة محل الدراسة خاصة؟

من خلال وضع عدة أهداف منها:

- معرفة واقع التنبؤ المالي في المؤسسة الجزائرية.
 - إبراز الجانب النظري والقياسي لنموذج الانحدار القياسي.
 - تحسين تقديرات المبيعات من خلال تحديد نموذج مناسب للتنبؤ مما يضمن الابتعاد عن الأخطاء.
- وتوصلت إلى عدة نتائج هي أن عملية التنبؤ تتأثر بالمبيعات و بالعديد من العوامل التي ترجع إما الى اختيار أسلوب التنبؤ بحد ذاته أو على عملية التنبؤ بصفة عامة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية :

أ_هناك دراسة وردت ضمن مقال علمي بالمجلة المحكمة : مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية ، المجلد 11، العدد 01، الصادرة في 2018/06/30 بجامعة سيدي بلعباس للباحثين كرموشة إكرام ، صالح الياسي ، عنوانها: quel rôle pour améliorer – la prévision des ventes dans l'entreprise – la performance ?

ويبين هذا المقال العلمي اشكاليته اذا يمكن للنظام الإداري القائم على التنبؤ بالمبيعات أن يساهم في تحسين أداء العمل؟

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و دراسة حالة مؤسسة ألبان تسمى الأمير تيزي، كما تهدف الدراسة الى إظهار أهمية القيادة الجيدة لتقديرات المبيعات لتحسين أداء المؤسسة.

وتوصلت إلى عدة نتائج هي:

- ✓ التطور الكبير في الأساليب الإحصائية يمكن المؤسسات من القيام بمعالجة سريعة للبيانات وتحليل المعلومات المعقدة، وبالتالي تستفيد المؤسسات من خلال تحسين نتائجها من استخدام الأساليب الإحصائية واستخدام برامج الكمبيوتر.

- ✓ إن الاستخدام العلمي للطرق الإحصائية لتحديد أهداف المبيعات المتوقعة مثل الطريقة المستخدمة في دراستنا تسمح للشركة بأن تكون أكثر كفاءة .
- ✓ إذا كانت التوقعات ذات طبيعة مطمئنة يمكن للمؤسسة القيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف مبيعاتها ومن ناحية أخرى إذا كانت التوقعات ذات طبيعة تندر بالخطر فسوف تتصرف بطريقة وفقا لذلك ببصيرة كاملة لأن التنبؤ السيء للمبيعات يؤدي حتما إلى تكاليف إضافية للمؤسسة.
- ✓ يرتبط أداء المؤسسة بشكل خاص بالتوقعات الجيدة لمبيعاتها وهذا يجعل من الممكن تقليل المخاطر وتصدر المستقبل بقدر الإمكان في سياق تنافسي.

المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة :

يكون تقييم هذه الدراسات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : تقييم الدراسات السابقة

الدراسة الحالية (التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية)		الدراسات السابقة
نقاط الإختلاف	نقاط الإتفاق	
الإختلاف في استخدام تقنيات التنبؤ الإختلاف في استخدام نماذج التنبؤ الإختلاف في النتائج المتوصل اليها	التركيز على تقنيات التنبؤ ميدان الدراسة مؤسسة اقتصادية الإعتماد على المبيعات كمتغير تابع	الدراسة الأولى
وافتع استخدامها إختلاف النتائج الاعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتغير	التركيز على تقنيات التنبؤ ميدان الدراسة مؤسسة اقتصادية الإعتماد على المبيعات كمتغير تابع الاعتماد على تقنية السلاسل الزمنية في التنبؤ	الدراسة الثانية
وافتع استخدامها إختلاف النتائج	التركيز على تقنيات التنبؤ ميدان الدراسة مؤسسة اقتصادية الإعتماد على المبيعات كمتغير تابع	الدراسة الثالثة

المصدر : من اعداد الطلبة بالإعتماد على الدراسات السابقة

إن النتائج تكمل بعضها البعض و مستمدة من نفس الميدان والمتمثل في كونه مؤسسة إقتصادية وكلها تتفق في تطوير أداء الإدارة المالية.

المطلب الثالث : موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة :

في هذا المطلب سوف نتطرق الى موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة وهي كالتالي :

تقدم الدراسات السابقة قيمة مضافة للبحث العلمي وللباحث الذي يعتمد عليها وتزوده بتسهيلات كثيرة لنجاز دراسته منها الأسئلة أو النتائج التي توصلت إليها والقيم المحققة

دراسة (بوغازي فريدة، 2015): بعنوان استخدام تقنيات التنبؤ في اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية . انجزت بجمع سوناطراك للمحروقات بسكيكدة، حيث تم استخدام إحدى تقنيات التنبؤ والمتمثلة في طريقة بونس و جنكيز اعتمادا على سلسلة زمنية ثلاثية لمنتج معين..

دراسة (هاني علوي) تم التركيز فيها على الدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة لواقع استخدام تقنيات التنبؤ النوعية و الكمية في اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية.

دراسة (كروموشة إكرام ، صالح الياسي، 2018): بعنوان أهمية التحكم الجيد في تقنيات التنبؤ لتوقع المبيعات لتحسين أداء المؤسسة بشكل كبير.

مما سبق نلاحظ أن الدراسة التي أجريناها هي امتداد لسابقتها من حيث تناول موضوع التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية حيث أن الدراسات السابقة ركزت على دراسة التقنيات الكمية من تقنيات التنبؤ في اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسة و تحسين الأداء بها من خلال تناول الموضوع من جانبيه النظري و التطبيقي في حيث أنه في دراستنا تناولنا الموضوع من جانبيه النظري و التطبيقي لكن تم التركيز على الدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة واقع استخدام تقنيات التنبؤ النوعية و الكمية كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية، والذي تم القيام بها على مستوى المؤسسة المئانية سكيكدة E.P.S

خلاصة الفصل الأول :

التنبؤ المالي هو أداة حاسمة في الإدارة الجيدة للمؤسسات بحيث يتيح التنبؤ المالي للمؤسسات تقدير الإحتياجات المالية المستقبلية والأرباح المتوقعة، سواء على المدى القصير أو الطويل. هذا يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن وضع المؤسسة فالتنبؤ المالي يعتمد على أساليب رياضية وإحصائية متقدمة للتنبؤ وتقليل الشك وعدم اليقين. هذه الأساليب تتضمن النمذجة الإحصائية، التحليل الزمني، والتحليل التنبؤي. كل هذه الأساليب تعتمد على البيانات المالية التاريخية والمعلومات الحالية لتقديم توقعات مستقبلية ومن الجدير بالذكر أن جودة النتائج المتوقعة تعتمد بشكل كبير على جودة المعلومات المستخدمة في إعداد البيانات المالية بمعنى آخر، كلما كانت البيانات المالية أكثر دقة وموثوقة، كانت النتائج المتوقعة أكثر دقة.

في النهاية، يلعب التنبؤ المالي دوراً حاسماً في تحسين الإدارة المالية للمؤسسات الاقتصادية ويساعد في تحديد الاستراتيجيات المالية وتحديد الأهداف، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في تحديد الفرص والتحديات المستقبلية، وبالتالي يمكن أن يساهم في تحقيق النجاح والاستقرار المالي للمؤسسة وتأمين أدارتها المالية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة التنبؤ المالي كأداة لتحسين
أداء الإدارة المالية
في المؤسسة المنائية سكيكدة
E.P.S

تمهيد الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في الفصل الأول الى الأطار النظري للتنبؤ المالي و الإدارة المالية في المؤسسة الإقتصادية ولبعض الأساليب المعتمدة في التنبؤ المالي، وسوف نتطرق في هذا الفصل الثاني الى الدراسة التطبيقية لحالة التنبؤ المالي كأداة لتحسين الإدارة المالية في المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S سنقوم بتطبيق احدى النماذج الإحصائية وهي نماذج السالسل الزمنية (نموذج النحدار الخطي البسيط) التي تعد من أهم الطرق للتنبؤ، كما يمكننا تسليط الضوء على كمية المبيعات للمؤسسة محل الدراسة (المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S) ، وقمنا بالإستعانة بمبيعات المؤسسة واجراء العملية التنبؤية ببرنامج spss.

حيث قسمنا الفصل الى أربع مباحث :

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة ميدان التريص وهي المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S

المبحث الثاني: إطلالة مفصلة حول مديرية المالية والمحاسبة

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المبحث الرابع: صياغة تقدير وتفسير نتائج الدراسة القياسية

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة ميدان التريض

في هذا المبحث سنسلط الضوء على سير شركة المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S ومن أجل ذلك تناولنا بطاقة تعريفية حول المؤسسة كإطار مكاني للدراسة تطرقنا فيه إلى تعريف المؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S ، مهامها، أهدافها المالية والمحاسبية وفصلنا في هيكلها التنظيمي ووظائفها وأهدافها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة:

ما بين القرن السابع والثامن ما قبل الميلاد أسس القرطاجيون إمبراطوريتهم والتي امتدت حدودها إلى غاية شمال إفريقيا حيث أن خليج النوميديين ساعد على تأسيس مبسط تجاري للسلع، فبتحطيم قرطاجنة في 147 ق.م أسس الرومان مدينة روسيكادا المعرفة حاليا بسكيكدة، حيث يعد ميناءها من أهم الموانئ في الجزائر، وهو منطقة عبور مما أتاح له احتكار النقل والقيام بدور الوساطة التجارية عبر البحر، هذا ما يميز الوضعية الجغرافية لميناء سكيكدة والذي جعله يلعب دور في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يعالج قرابة 25% من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر.

ونفذ هذا الميناء مسح كافة المناطق الجنوبية للبلاد حيث يشمل عشرة ولايات جزائرية وهي قلمة، سطيف، أم البواقي، باتنة، ميلة، بسكرة، ورقلة، الوادي.

وحتى نهاية 1839م كان الميناء عبارة عن مرفأ صغير، بني من أعمدة من الحديد الصلب حيث لا تستطيع السفن القيام بعملية التفريغ مباشرة على أرضيته بل تفرغ حمولتها على رمال شاطئ خليج سطوره المتواجد على بعد 3 كلم غرب المرفأ، ثم تحمل هذه السلع على عربات مسطحة والتي توصلها إلى سكيكدة المدينة.

وبعد تحول مدينة فيليب فيل Philippe ville الى بلدية سنة 1948 ، ومع التطور الجديد، طرحت إشكالية التحول المحلي وكذا إمكانية بناء ميناء يلي جميع متطلبات الحركة التجارية، وان كان من الممكن بناءه أين يتم ذلك؟ في سطورة أم في سكيكدة ؟ وهذا المشروع الابتدائي كان يتضمن في دراسته التقنية مايلي:

* خليج كبير يوصل الميناء من الشرق الى الشمال.

* خليج ثاني لغلق الميناء من الغرب مع ترك ممر للدخول.

* أرضفة تحتوي على مسطحة مملوءة ذات مساحة تقدر بـ 15 هكتار، تتمركز في جنوب المدينة.

وكان المشروع النهائي المصادق عليه إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1860 وقد شمل هذا المشروع:

* بناء الحاجز الكبير في الناحية الشرقية وإنشاء أرضية الميناء قرب الأمامية من الناحية الغربية

* بناء الحاجز الكبير والذي يمتد على طول 1400 متر

* بناء حاجز أفقي لتكوين حوض مائي لإنشاء ميناء مؤقت

* بناء حاجز القصر الأخضر chateau vert وبصفة نهائية المساحة الأمامية للميناء، وقد انطلقت الأشغال بهذا المشروع

سنة 1861م

فمن سنة 1891م إلى سنة 1959م اقتصرت العمليات على ما يلي:

- تمديد طول الحاجز الكبير ب225م وذلك من 1891 إلى 1897.
- بناء مساحات غير مغطاة وأرصفة جديدة من 1930 إلى 1957.
- بناء رصيف القصر الأخضر على الحاجز الذي يحمل نفس التسمية والذي انطلقت به الأعمال سنة 1959م لتنتهي في عام 1964م والذي ازداد طوله ب290م وقد دشن عام 1985م ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء. وبترميم الرصيف المسمى مرينال Marinelle والذي ازداد طوله ب290م وقد دشن عام 1985م ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء.
- أن تسيير ميناء سكيكدة كان مضمون من طرف الغرفة التجارية والصناعية مند الاستقلال
- ✓ 1971-1982 تسيير ميناء سكيكدة أصبح من طرف الديوان الوطني للموانئ والذي تم إنشائه في 13 ماي 1971م مهمته تتمثل في: تسيير واستغلال الهياكل القاعدية للميناء ومن اجل أيضا تطوير الميناء وتسيير الأملاك العمومية المينائية.
- ✓ عام 1982، في 14 أوت 1982 تم إنشاء المؤسسة المنائية لسكيكدة تحت شكل قانوني مؤسسة اجتماعية عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة النقل بغرض استرجاع مختلف النشاطات المينائية التي كانت مسيرة من طرف الديوان الوطني للموانئ ENP.
- ✓ عام 1989 وتطبيق المرسوم 88-01 بتاريخ 12/01/1988 الذي يتضمن توجيه المؤسسات العمومية. المؤسسة المنائية لسكيكدة تحولت بتاريخ 21/03/1989 إلى مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 10000000 دج
- ✓ عام 1995م الزيادة الأولى لرأسمال الاجتماعي في 30 أوت 1995م والذي أصبح يقدر ب 135000000 دج
- ✓ عام 1998م إعادة هيكلة القطاع المينائي بتطبيق القانون 98-05 وفقا للقانون البحري والذي يتضمن خلق ثلاث مديريات جهوية مينائية في الجزائر
- ✓ عام 2003 تم تحويل أسهم المؤسسة المنائية لسكيكدة من المجمع العمومي للكيمياء الصيدلة الخدمات إلى مؤسسة تسيير مساهمات الدولة للموانئ
- ✓ عام 2004م الزيادة الثانية لرأسمال الذي أصبح قدر ب 800000000 دج وكانت مبرمجة لدخولها إلى بورصة الجزائر لكنها ألغيت لأسباب لا تعلمها المؤسسة.
- ✓ عام 2005م فصل موانئ الصيد عن قطاع الموانئ التي أصبحت بدورها تابعة لوزارة الصيد البحري كما تم في أواخر 2005 فصل تسيير ميناء الهيدروجين الذي أصبح تابع لوزارة الطاقة والمناجم C.T.H.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة المنائية لسكيكدة E.P.S.

تأسست المؤسسة المنائية سكيكدة بمقتضى المرسوم رقم 284/82 الذي صدر بتاريخ 14 أوت 1982م أي في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات، حيث أسندت إلى هذه المؤسسة التي كانت على عائق الوحدة المنحلة والتي عن طريق إعادة هيكلتها

أنشئت المؤسسة المينائية لسكيكدة وهذه الوحدات هي :

- ✓ الديوان الوطني للموانئ LONP .
- ✓ الشركة الوطنية للشحن والتفريغ SONAMA.
- ✓ الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN.

وبعد إعادة الهيكلة أنشأت المؤسسة المينائية لسكيكدة برأسمال قدره 100.000.000 دج بتاريخ 1989/03/21 ،تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم:01/88 المؤرخ في 1988/01/12 ولقد تحولت الى شركة مساهمة برأسمال قدره 135.000.000 دج .

وتحتوي المؤسسة على 5 موانئ، تتربع على مساحة قدرها 30 كلم ومن أهم هذه الموانئ ما يلي :

- (1) ميناء القل والمرسى وسطوره والمختص في نشاطه لعمليات الصيد
- (2) ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع إلى جانب المحروقات
- (3) ميناء الهيدروكاربون وهو من أحدث الموانئ.

المطلب الثالث: أهداف ووظائف المؤسسة المينائية سكيكدة :

أ_ أهداف المؤسسة المينائية لسكيكدة :

تسعى المؤسسة المينائية جاهدة لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- ✓ الرفع من تنمية الاقتصاد الوطني والسعي إلى تحقيق أرباح لمتابعة النشاط.
- ✓ احتلال مكانة هامة في ميدان النشاط المينائي خاصة في ظل اقتصاد السوق.
- ✓ تقديم الخدمات في أحسن الظروف وبأحسن التكاليف.
- ✓ مساعدة المؤسسات الوطنية في عملية الاستيراد والتصدير.
- ✓ المساهمة في الاستثمارات الوطنية مستقبلا.
- ✓ المساهمة بإمداد الاقتصاد الوطني بما يحتاجه
- ✓ إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة لجميع المتعاملين معها.

ب_ الوظائف المؤسسة المينائية لسكيكدة:

بعكس المؤسسة الإنتاجية نجد أن المؤسسة المينائية مؤسسة خدمية، يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم الخدمات وبالتالي ليس لها

مخازن لاستغلالها في تخزين البضائع لإعادة بيعها على حالها، ولكن لديها مخازن تستخدمها لتخزين المواد واللوازم والمعدات التي تستعملها لذاتها أو تستغل لفائدة الزبائن الذين يضعون سلعهم كأمانة لدى المؤسسة، وبما أن غاية الميناء هي عبور البضائع في أحسن الظروف الأمنية التجارية والاقتصادية فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب وضع نموذج تنظيمي وتسيير ناجح وكذا ضمان خدمات عامة عبر الوظائف الرئيسية الثلاث التالية:

✓ وظيفة الصيانة والتطور.

✓ وظيفة الاستغلال بمختلف أنواعها.

✓ وظيفة الشرطة المينائية.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف، هناك وظيفتان هامتان هما:

✓ وظيفة التسيير.

✓ وظيفة الرقابة والمحافظة على الأملاك المينائية.

وهم الأنشطة التي تمارسها المؤسسة:

✓ شحن وتفريغ البضائع.

✓ الاستيراد والتصدير.

✓ تسيير الاستغلال العمومي والأملاك.

✓ تنفيذ أعمال الصيانة وتسيير المنشآت المينائية.

✓ تنظيم حركة المرور والمحطة بصفة عامة وكذا عملية التفريغ.

✓ الوقاية من حرائق المنشآت والملاحة البحرية وكذا التلوث.

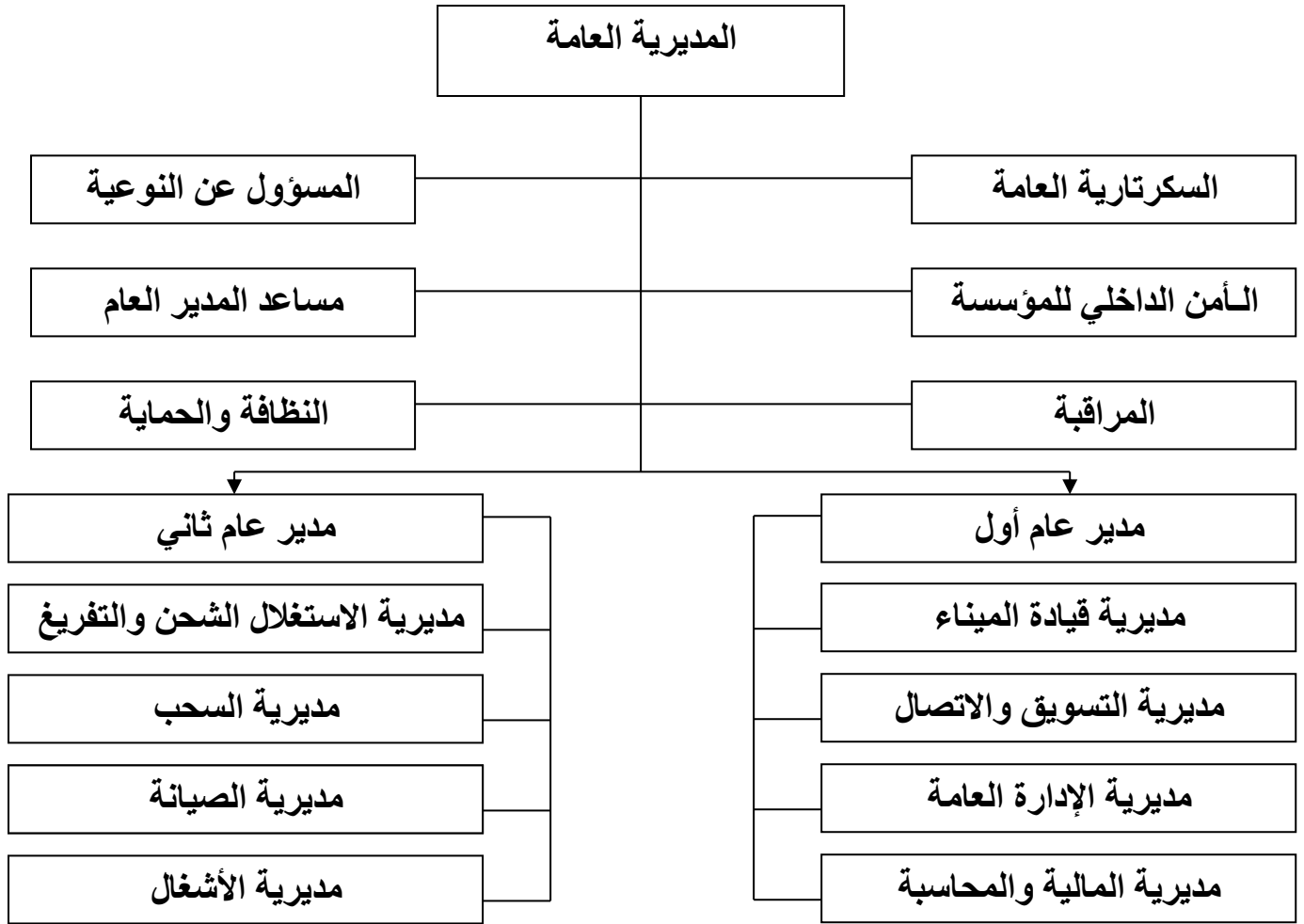
✓ الاستغلال الجيد لليد العاملة والمردود الجيد لاستثمارات البنية التحتية.

المطلب الرابع: تقديم المؤسسة المينائية من الناحية التنظيمية

أ_ الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة:

إن وجود هيكل تنظيمي جيد داخل أي مؤسسة يعتبر الشيء الأساسي للسير الفعال الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموجودة ضمن الخطط المرسومة، حيث أنه يقوم على تقييم الأعمال وتحديد المسؤوليات ويتحقق هذا داخل المؤسسة المينائية لسكيكدة " EPS " من خلال 08 مديريات تعمل كل واحدة بالتوجيه والإشراف والمتابعة من المديرية.

الشكل رقم (04) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة



المصدر: وثيقة رسمية عن الإدارة العامة للمؤسسة الوطنية للميناء صادرة بتاريخ 2008/02/26

المطلب الخامس: هياكل ومهام مديرية المؤسسة المينائية سكيكدة:

المؤسسة المينائية لسكيكدة كغيرها من المؤسسات العمومية الاقتصادية تتضمن هيكل تعمل من خلاله على توزيع المهام والمسؤوليات للمدريات التي تتولى عمليات التنسيق والإشراف فيما بينهم ويظهر ذلك من خلال:

• المديرية العامة

تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها:

- ✓ الإشراف المباشر على باقي المديريات.
- ✓ إتباع التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة في إطار سياسة التنمية الوطنية.
- ✓ التنسيق بين مختلف المديريات.
- ✓ الإشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى جانب بعض المهام الأخرى.

• **مديرية قيادة الميناء:** وتنقسم الى دائرتين وهما:

أ- **دائرة مساعدة السفن:** من مهامها مايلي:

- ✓ القيام بسحب البواخر وربطها.
- ✓ القيام بعملية إرشاد السفن.
- ✓ وضع الزوارق تحت إشراف مسؤولي البواخر.

ب- **دائرة الأمن والشرطة:** من مهامها:

- ✓ مراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء.
- ✓ مراقبة حركة البضائع داخل الميناء.
- ✓ تسيير المنارة للإرسال.

• **مديرية سحب البواخر:** من مهام هذه المديرية ما يلي:

- ✓ تقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر، السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار.
- ✓ تقديم الساحبات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة الى مساعدة طارئة.
- ✓ صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه.
- ✓ ضمان سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر في حالة حدوث عطب باخرة ما.

• **مديرية الصيانة:** ومهامها هي:

- ✓ تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزبائن.
- ✓ صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية.
- وتشتمل هذه المديرية على: قسم الصيانة قسم المشتريات قسم التجهيزات.

• **مديرية الأشغال:**

تقوم هذه المديرية بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كأنجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة.

• **مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ:**

- ✓ متابعة حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن .

✓ الإشراف على عملية الشحن والتفريغ من وإلى الزبائن.

✓ تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

• **مديرية الإدارة العامة :** من مهامها مايلي:

✓ الإشراف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة.

✓ التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف، والتكوين وتنقسم إلى:

أ_ دائرة الموارد البشرية: وتنقسم إلى المصالح التالية:

✓ مصلحة الأجور وعقود التأمين.

✓ مصلحة التكوين التي تعمل على توظيف، تكوين، وتطوير الموارد البشرية.

ب- دائرة الشؤون القانونية: ومن مهامها:

✓ إبرام الصفقات وعقود التأمين.

✓ تمثيل المؤسسة أمام المحكمة وأقسام الشرطة والدفاع عن حقوق المؤسسة.

• **مديرية الدراسات والتسويق والاتصال:** تتمثل صلاحيات هذه المديرية في:

✓ تطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج.

✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديرية الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.

• **مديرية المحاسبة والمالية:** تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديرية الأخرى، وتعتبر كمرکز لاتخاذ القرارات

وتنفيذها وتكفل بما يلي:

✓ متابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة.

✓ المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف إلى تحسينها وتطويرها.

✓ تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

المبحث الثاني : إطلالة مفصلة حول مديرية المالية والمحاسبة:

في هذا المبحث سوف نتعرف على مصلحة المالية والمحاسبة

المطلب الأول : تقديم مصلحة المالية والمحاسبة:

إن مصلحة المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لكونها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيز كبير وشامل يغطي باقي المصالح الأخرى، وذلك باعتبار المحرك الأساسي لسير النشاط والعمل، وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة الى:

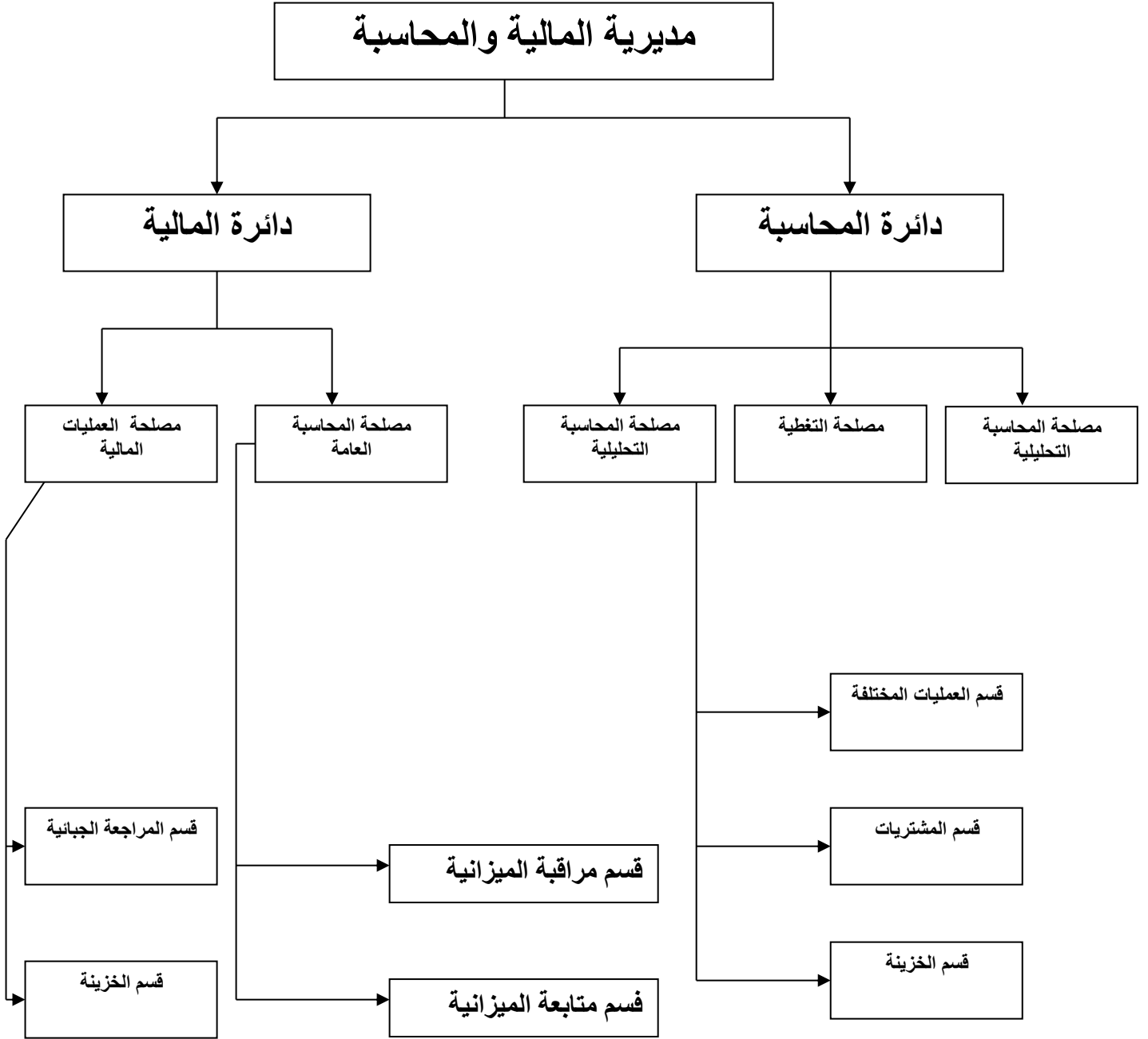
دائرة المحاسبة: وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:

مصلحة المحاسبة التحليلية:

يتم داخل مديرية المالية والمحاسبة باعتبار المؤسسة في أغلب الأحيان لا تتبع نظام المحاسبة التحليلية، ومن بين المهام الموكلة لهذه المصلحة مايلي:

- ✓ وضع دليل للمحاسبة التحليلية.
- ✓ إعطاء صورة عن نشاط المؤسسة وتحملته من أعباء وتكاليف.
- ✓ إعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام.
- ✓ القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة

الشكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة



الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية D F C

المصدر : وثيقة رسمية عن الإدارة العامة للمؤسسة الوطنية للميناء صادرة بتاريخ 2008/02/26

مصلحة المحاسبة العامة: وتشمل هذه المصلحة على:

قسم العمليات المختلفة: تتمثل مهامه في:

✓ متابعة فواتير دائنو الخدمات.

✓ متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات.

1-1-2- قسم المشتريات: من مهام هذا القسم:

- ✓ البقاء على اتصال مباشر ودائم مع مردودي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم.
- ✓ استلام الفواتير المرسله من طرق المورد المتعلقة بالمشتريات والتأكد من صحة المعلومات المدونة عليها.

1-1-2-3- قسم الخزينة:

- ✓ متابعة حركة المجموعة الرابعة -الحقوق-
- ✓ استلام الفواتير المرسله وتسجيلها محاسبيا.
- ✓ دراسة الفواتير والتأكد من صحتها.

مصلحة التغطية: تشمل هذه المصلحة على:

قسم العلاقات مع الزبائن: الذي يقوم ب:

- ✓ متابعة الفواتير الخاصة بالزبائن.
- ✓ تحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الآجال المحددة.
- ✓ إلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة.
- ✓ إشعار مصلحة المنازعات عند فوات أجل التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا.

مصلحة الميزانية والاستثمارات: تتمثل فيما يلي:

- ✓ مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ تقدير المصاريف والإيرادات المتعلقة بالنسبة الماضية
- ✓ تحصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بالاحتياجات كل مصلحة وتقسيم هذه المصالح إلى:
- ✓ قسم مراقبة الميزانية
- ✓ قسم متابعة الاستثمارات.
- ✓ مصلحة العمليات المالية: تلخص فيما يلي:
- ✓ مراقبة عمل المصالح التابعة لها.
- ✓ دراسة حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية.

✓ تحصيل قيمة الشيكات إدخال مبالغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة ملء وثيقة تسمى "تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل سكيكدة، وإذا كان خارجها بـ: 15 يوما. إضافة إلى وثيقة أخرى "وثيقة الإيرادات" والتي يتم إمضائها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة.

✓ إعداد جدول التقارير البنكية، بهدف التأكد أن رصيد المؤسسة بالبنك مساويا لرصيد البنك بالمؤسسة.

المطلب الثاني : علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديريات:

هناك علاقة تربط هذه المديريات بالمديرية الأخرى وذلك لكونها مركز تنفيذ القرارات والاتصال بها يكون مستمر عند الحاجة.

أ-علاقتها بمديرية الاستغلال: تقوم هذه المديرية بالفواتير المعدة والموقعة من طرف المدير كما تقوم بتقديم عناصر حساب ميزانية التشغيل سنويا.

ب- علاقتها مع مديرية قيادة الميناء: تزويدها بالتوقعات الحصة بالتكاليف والإيرادات التي تطمح إلى تحقيقها وتقدم لها فواتير الإيرادات والنفقات لتنفيذها.

ج-علاقتها مع مديرية الصيانة والأشغال: تسلم مديرية الصيانة والأشغال فواتير إذن الدخول إلى المخازن وإذن الطلبات للتسوية إلى جانب طلبها لتحرير الشيك لتسديد الطلبات المستوردة كما توضح هذه المديرية الاحتياجات السنوية فيما يخص قطع الغيار لاستيراد من الخارج.

د- علاقتها مع مديرية الإدارة العامة: تقوم دائرة الموارد البشرية "الإدارة العامة" بتسليم الأجور الشهري للعمال والتكاليف الاجتماعية من أجل تسوية وضعيتهم، كما تقدم لها فواتير شراء المواد والمعدات المختلفة من أجل التسوية مع مواردها، وتقدم لها أيضا التوقعات السنوية للتكاليف من أجل إعداد ميزانية التشغيل والاستثمارات التقديرية.

المبحث الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنعمد على الأسلوب الوصفي المستعمل في مبيعات المؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال تعريف وترميز متغيرات الدراسة بالإضافة إلى التحليل الوصفي للمتغيرات.

المطلب الأول: تعريف وترميز متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة في هذه الحالة على مبيعات المؤسسة لسنة 2020، 2021، 2022.

الجدول رقم (04) : يمثل المبيعات الشهرية لسنة 2020-2021-2022

الاشهر	مبيعات سنة 2020	مبيعات سنة 2021	مبيعات سنة 2022
جانفي	565221	690971	866487

850243	607573	718888	فيفري
937137	692167	767160	مارس
1007367	731321	690690	افريل
887427	806027	659783	ماي
872637	847188	670357	جوان
688715	767761	801920	جويلية
810123	963623	783745	اوت
650351	852871	704385	سبتمبر
751413	891831	696820	اكتوبر
751413	852871	609821	نوفمبر
751413	852871	759056	ديسمبر

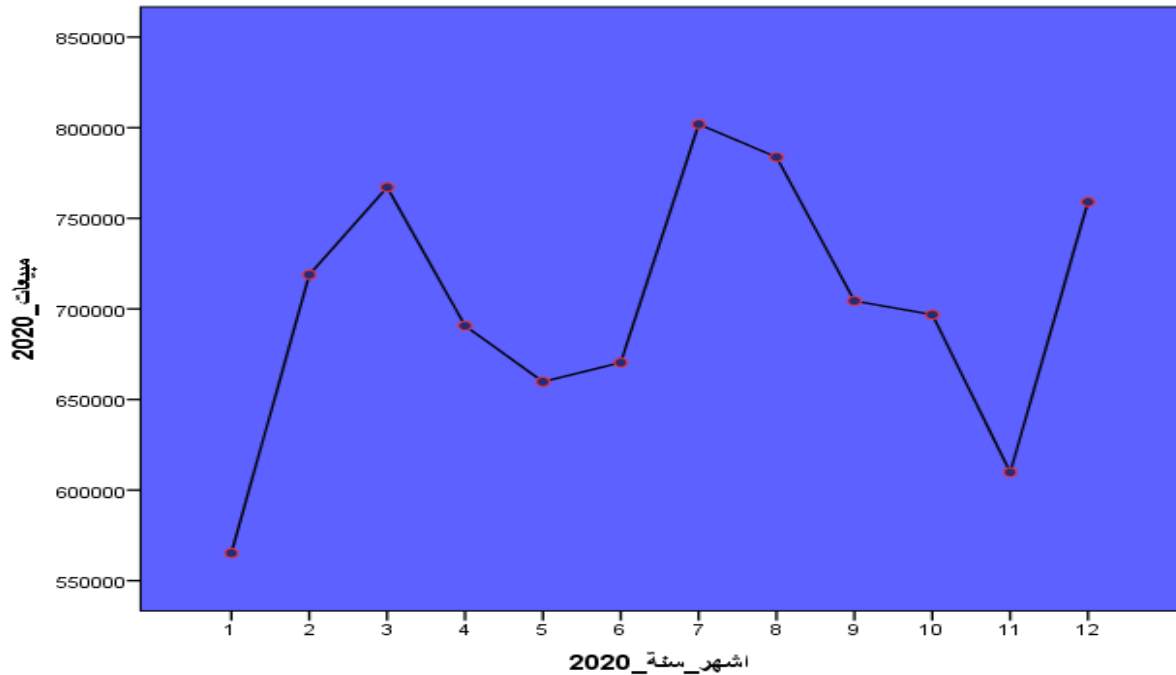
المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لتغيرات الدارسة

لدينا هذه السلسلة الزمنية والتي تمثل كمية المبيعات الشهرية للمؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S. والمحددة ب 36 شهر ممتدة من 2020/01/01 الى غاية 2022/12/31.

الفرع الأول: تمثيل السلسلة الزمنية بيانيا لكمية مبيعات سنة 2020 :

الشكل رقم(06): المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2020 :

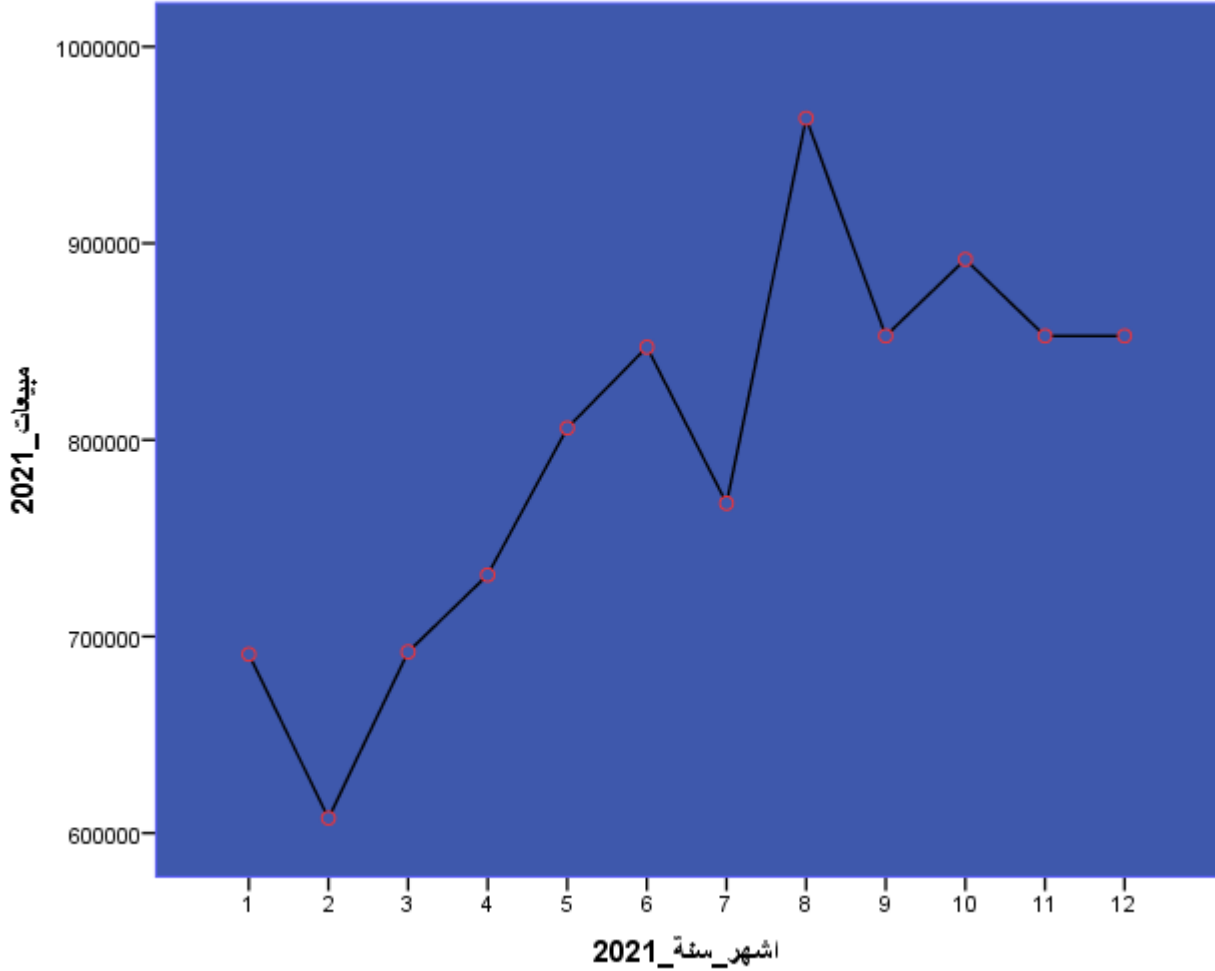


المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة على برنامج spss

يمثل المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2020 بالدينار الجزائري بدلالة الزمن ، حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن قيمة مبيعات سنة 2020 متقلبة نوعا ما وغير منتظمة, كما نلاحظ أن مبيعات المؤسسة عرفت فتارت صعود ونزول اذ بلغت أدنى قيمة لها في شهر نوفمبر 2020 في حين بلغت ذروتها في جويلية 2020

الفرع الثاني : تمثيل السلسلة الزمنية بيانيا لكمية مبيعات سنة 2021 :

الشكل رقم(07): المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2021

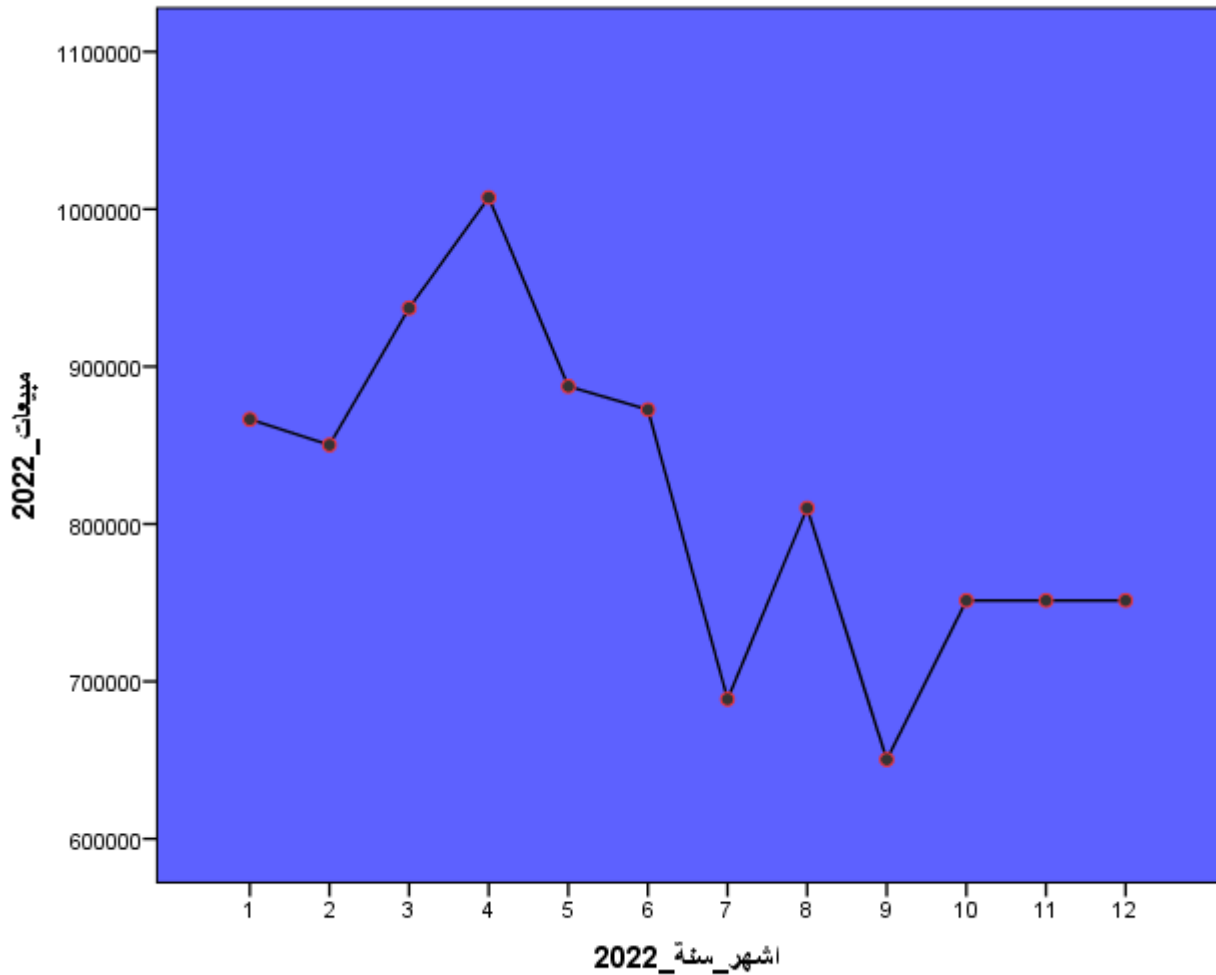


المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة على برنامج spss

يمثل المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2021 بالدينار الجزائري بدلالة الزمن ، حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن قيمة مبيعات سنة 2021 متقلبة نوعا ما غير منتظمة بكل كبير, كما نلاحظ أن المؤسسة في شهر فيفري 2021 كان هناك انخفاض حاد في المبيعات وبعد هذه الفترة شهدت كمية المبيعات ارتفاع محسوس وفي شهر أوت 2021 بلغت ذروتها .

الفرع الثالث : تمثيل السلسلة الزمنية بيانيا لكمية مبيعات سنة 2022 :

الشكل رقم(08): المنحنى البياني لسلسلة مبيعات سنة 2022 :

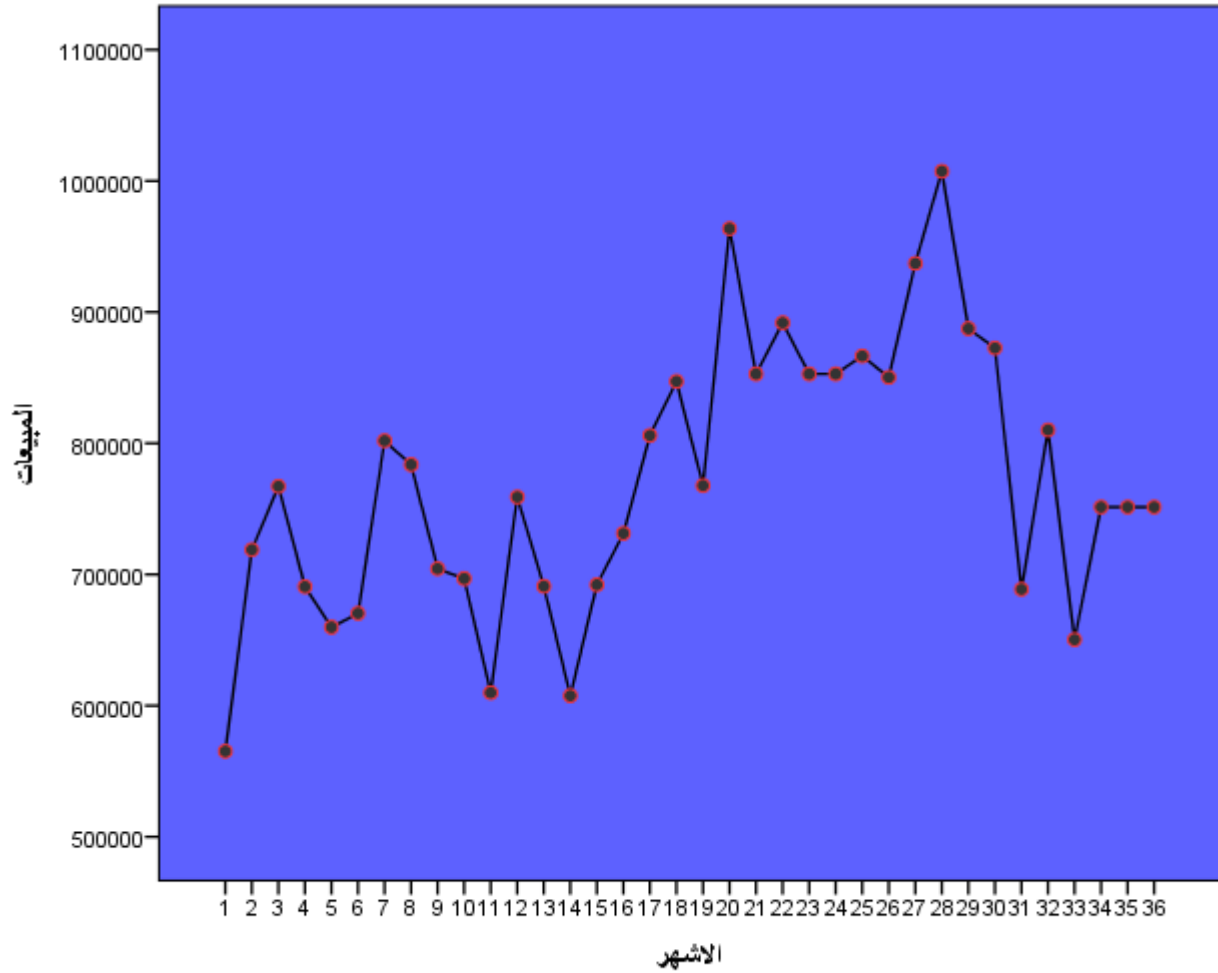


المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة على برنامج spss

يمثل المنحنى البياني سلسلة مبيعات سنة 2022 بالدينار الجزائري بدلالة الزمن ، حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن قيمة مبيعات سنة 2022 غير منتظمة نوعا ما , كما نلاحظ أن المؤسسة في شهر افريل 2022 بلغة فيها المبيعات دروتها و في شهر جويلية و شهر سبتمبر 2022 كان هناك انخفاض ملحوظ جدا في كمية المبيعات وبعد هذه الفترات رجعت كمية المبيعات الى الارتفاع وفي شهر اكتوبر و نوفمبر و ديسمبر من سنة 2022 اصبحت المبيعات مستقرة .

الفرع الرابع : تمثيل السلسلة الزمنية بيانيا لكمية مبيعات 36 شهر كاملة :

الشكل رقم(09): المنحنى البياني لسلسلة مبيعات 36 شهر كاملة :



المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة على برنامج spss

يمثل المنحنى البياني لسلسلة مبيعات 36 شهر كاملة للمؤسسة المنائية سكيكدة E.P.S. بوحدة الدينار الجزائري بدلالة الزمن ، حيث نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن هذه المبيعات عرفت تذبذب طيلة فترة الدراسة حيث من شهر جانفي 2020 الى شهر نوفمبر 2020 شهدت فترات طلوع ونزول في المبيعات أقصاه ما يقارب 800000 دج كاقصى دروة تحققت المبيعات سنة 2020 و اقل ماحققته سنة 2020 هو 600000 دج ثم يليها انخفاض حاد في شهر جانفي 2021 وصل الى 600000 دج و من ثم عرفت تذبذبات في باقي الفترات الى غاية شهر سبتمبر 2021 حيث حققت المبيعات دروتها و قدرة باكثر من 900000 دج وبعدها رجعت المبيعات في الانخفاض و التذبذب و الارتفاع البسيط الى غاية شهر ماي من سنة 2022 حيث وصلت هذه الاخيرة الى دروتها و قدرة اكثر بقليل ممن 1000000 دج , بعدها نلاحظ انخفاض ملحوظ خاصة في شهر جويلية و شهر سبتمبر حيث نزلت المبيعات الى اقل من 700000 دج و بعدها ارتفعت بشكل نسبي و استقرة.

المبحث الرابع: صياغة تقدير وتفسير نتائج الدراسة القياسية

سوف نتطرق في هذا المبحث الى دراسة صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يكون بدوره كنموذج من نماذج السلاسل الزمنية وذلك من أجل التنبؤ بمبيعات المؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S. من خلال المعلومات المتحصل عليها من قسم المبيعات لمدة 36 شهر وذلك من جانفي 2020 الى ديسمبر 2022 فمن خلال هذه الفترة يمكن لنا تطبيق نموذج الانحدار من أجل التنبؤ.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

تتم الدراسة بتصميم نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يقتصر هذا النموذج على صياغة علاقة بين متغيرين فقط Y متغير تابع و X متغير مستقل، يجب أن يستند هذا الأخير إلى مبررات موضوعية قوية، إذ يجب أن يدل التحليل النوعي على أنه يمثل حسيبة تأثير العديد من العوامل غير المباشرة، ويتم تأكيد ذلك إحصائيا عند حساب معامل التحديد حيث يجب أن يدل على أن تغير X يفسر نسبة عالية من تغير Y .¹ بحيث تكون عينة الدراسة لثلاث سنوات للمؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S. المتغير التابع: من خلال هذا النموذج سنعتمد على المبيعات كمتغير تابع.

المتغيرات المستقلة: الأشهر

بحيث :

• مبيعات $\leftarrow Y$

• الأشهر $\leftarrow X$

المطلب الثاني : الدراسة التنبؤية :

معادلة التنبؤ بالمبيعات لسنة 2023

صياغة نموذج خط الانحدار البسيط (معادلة خط الانحدار) على النحو الآتي نفترض أن لدينا K متغير مستقل وكان لدينا متغير واحد تابع (y) فإذا أردنا استخدامها لبناء نموذج انحدار بسيط سيكون النموذج الكامل

$$Y = B_0 + B_1X + U$$

$$Y = B_0 + B_1X + E$$

بعد ادخال البيانات الى البرنامج الإحصائي SPSS تحصلنا على النتائج التالية:

-أولا معالم الانحدار المقدرة , النتائج المبينة في الجدول أدناه:

¹ وجعادة الياس ، محاضرات في مقياس تقنيات التنبؤ مرجع سابق

الجدول رقم(05): مقدرات معامل الانحدار المتعدد :

Coefficients ^a					
النموذج	معاملات الإعملية		معاملات معملية	قيمة (t)	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1	687998,954	31793,804		21,639	,000
(الثابت)					
الاشهر	4567,094	1498,497	,463	3,048	,004

Variable dépendante : المبيعات

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss

يظهر الجدول أن المتغير المستقل كان له تأثير في المتغير التابع حيث بلغت قيمة الاحتمالية لخدمة الاجهزة 0.04 وهي أقل من المستوى المعنوي 0.05 وما يؤكد أيضا أن المبيعات أقوى من حيث درجة التأثير قيمة beta والتي بلغت 463.0 وهي ذات دلالة احصائية عند المستوى 0.05

و بما أن المبيعات لها تأثير معنوي تصبح معادلة خط الانحدار من الشكل

$$Y = B_0 + B_1X$$

$$Y = 687998,954 + 4567,094 (x)$$

بحيث :

Y: هو المتغير التابع (المبيعات)

X: هو المتغير المستقل (الاشهر)

B₀: ثابت الانحدار و يساوي (687998,954)

B₁: معامل الانحدار و يساوي : (4567,094)

و لصياغة نموذج رياضي نمائى لمعادلة الانحدار ارتأينا اتباع الطريقة المتابعة تدرج دخول المتغيرات المستقلة الى معادلة الانحدار و فحص المتغير المستقل أكثر تنبا بمتغير التابع هو المبيعات.

المطلب الثالث: دراسة صالحية النموذج

لدراسة صالحية النموذج في هذه الحالة نركز على معامل التحديد R^2 بالإضافة الى اختبار معنوية المعلمات. الفرع الاول: معامل التحديد R^2 يعتبر معامل التحديد المعامل المفسر للاختلافات الحاصلة في المتغير التابع بسبب التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل وهو نسبة مئوية تتراوح نسبته ما بين 0% و 100% فاذا قلنا ان قيمة معامل التحديد قد بلغت نحو 80% يعني ذلك ان نحو 80% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها المتغير المستقل والباقي 20% تعود الى عوامل او متغيرات أخرى لم تدخل النموذج ويمكن الحصول على صيغته الرياضية والتي بواسطتها نحصل على القيمة التقديرية من الاشتقاق الاتية :

$$Y_i = B_0 + B_1X_i + U_i$$

ولقياس معامل التحديد نقوم بالاعتماد على جدول نتائج تحليل الارتباط المتعدد باستخدام برنامج spss

الجدول رقم (06) : جدول نتائج تحليل الارتباط المتعدد

Récapitulatif des modèles ^b				
النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل (R)	الخطأ المعياري
1	,463 ^a	,215	,191	93400,960

a. Prédicteurs : (Constante),
b. Variable dépendante :

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

يمثل الجدول السابق نتائج تحليل الارتباط المتعدد ومن خلال قراءة للجدول نجد ان هناك علاقة طردية متوسطة بين المتغير التابع والمتغير المستقل حيث بلغ معامل الارتباط ، 0.463 كذلك نجد أن معامل التحديد يساوي 21.5% ومنه نقول ان المتغير المستقل (الاشهر) يفسر المتغير التابع بنسبة 21.5% حيث معامل التحديد يساوي 21.5%

المطلب الرابع: اختبار معنوية المعلمات المقدرة

ان اختيار الفرضيات في الاستدلال الاحصائي والذي ينتج عنه اتخاذ القرار اي القبول او الرفض بالنسبة للفرضية، ويرمز للفرضية الاحصائية بالرمز H.

H0: وتسمى بالفرضية الصفرية.

H1: وتسمى بالفرضية البديلة ومن أجل القيام باختبار الفرضيات نحتاج الى الخطوات الآتية:

1-تحديد الفرضيات بالنسبة للثابت:

الثابت معنوي H0: C ≠ 0

الثابت غير معنوي H1: C = 0

2-معنوية المتغير المستقل:

الثابت معنوي

الثابت غير معنوي H1: C = 0

ولاختبار معنوية المعلمات سنعمد في هذه الحالة على قيمة الاحتمال sig والمستخرجة من جدول التحليل الارتباط الخطي البسيط ونقوم بمقارنتها مع مستوى المعنوية (a=5%).

-اذا كان sig > a نقبل الفرضية H0 ونرفض H1.

-اذا كان sig < a نقبل الفرضية H0 ونرفض H1.

من خلال جدول الارتباط الخطي البسيط نلاحظ أن sig لكل المبيعات أقل من 05.0، ومنه نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1.

والجدول التالي يوضح تحليل التباين المتعدد:

(اختبار المعنوي الاجمالية لنموذج الانحدار الخطي)

الجدول رقم (07) : تحليل التباين المتعدد

ANOVA ^a					
النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	Sig.
1	81034683276,386	1	81034683276,386	9,289	,004 ^b
البواقي	296607134055,253	34	8723739236,919		
المجموع	377641817331,639	35			

a. Variable dépendante :
المبيعات
b. Prédicteurs : (Constante),
الاشهر

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول يتضح لنا ان الانحدار معبر في مجموعته عند مستوى معنوية 5 %

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل، تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط على مبيعات المؤسسة المينائية سكيكدة E.P.S. استنادًا إلى بيانات 36 شهرًا من يناير 2020 إلى ديسمبر 2022 باستخدام برنامج SPSS.

الانحدار الخطي البسيط هو نموذج يتيح التنبؤ بقيمة المتغير الإستجابة (مثل المبيعات) استنادًا إلى قيمة متغير توضيحي واحد (مثل الوقت). في هذا السياق، تم استخدام الوقت كمتغير توضيحي للتنبؤ بالمبيعات.

النتائج النهائية لعملية التنبؤ تشير إلى أن هذا النموذج يمكن أن يكون أداة فعالة للتنبؤ بالمبيعات في المستقبل. ومن هنا، يمكن لأي مؤسسة الاعتماد على هذا النموذج وعلى الطريقة المدروسة التي تم فيها تقديم أفضل طريقة للتنبؤ التي يمكن استخدامها في إجراء التنبؤات لمختلف المبيعات.

باستخدام هذا النموذج، يمكن للمؤسسات تحسين طرق التسيير ورفع مستوى الأداء من خلال التنبؤ بالمبيعات بدقة والتخطيط المالي بناءً على هذه التوقعات يمكن أن يساعد هذا في تحقيق استقرار مالي أكبر وتحسين الأداء العام للمؤسسة.

ومع ذلك، يجب أن نتذكر دائمًا أن النماذج الإحصائية مثل الانحدار الخطي البسيط هي أدوات تقديرية ويمكن أن تكون النتائج مختلفة بناءً على البيانات المستخدمة. لذا، يجب استخدامها كجزء من مجموعة أدوات أكبر للتحليل والتخطيط المالي.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا الموسومة بـ "التنبؤ المالي كأداة لتحسين أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية- المؤسسة المينائية سكيكدة نموذجاً" والتي أبرزنا في الجزء النظري منها، أهم النماذج التنبؤية ودورها في تحسين أداء الإدارة المالية، أما في الجزء التطبيقي، فقد اخترنا تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، الذي يعتبر من أهم النماذج التنبؤية.

لأننا لاحظنا أنه الأنسب ويتوافق مع البيانات المتاحة لدينا للتنبؤ.

وعلى ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نجد أن التنبؤ يتطلب مهارات عالية لضمان دقته وجودته، ولكي يكون موثوقاً به عند تحضير الخطط الاستراتيجية. فإن الأساليب الإحصائية قد حلت مشكلة كبيرة للمشرفين على هذه العملية، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو واحد من أهم نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ.

كما نجد أن التنبؤ هو عملية حيوية في إدارة أي مؤسسة اقتصادية، ويتطلب الكثير والمزيد من الاهتمام من المسيرين والمسؤولين. كونه يتيح رؤية مستقبلية لما تحتاجه المؤسسة لتلبية احتياجاتها والاستمرار في الحفاظ على موقعها المالي واتجاهها التنافسي.

نتائج الدراسة :

نتائج الدراسة على المستوى النظري :

1_ التنبؤ المالي هو عملية عرض لمعلومات مستقبلية باستخدام معلومات مشاهدة ومتابعة خلال فترة زمنية معينة بعد ملاحظتها ودراسة سلوكها في الماضي.

2- لعملية التنبؤ العديد من الأساليب والطرق المستخدمة يمكن تقسيمها إلى أساليب نظامية وغير نظامية

3- يتم اختيار أسلوب عملية التنبؤ على أساس: الخبرة، الدقة، الوقت، البساطة، الأموال المتاحة، توافر البيانات للظاهرة المدروسة.

4- يعد نموذج الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج عملية

التنبؤ عن طريق الإستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر

نتائج الدراسة على المستوى التطبيقي (المؤسسة المينائية سكيكدة):

1- يوجد تطبيق ميداني للتنبؤ المالي بالمؤسسة المينائية سكيكدة بعدة طرق، واستخدام تطبيق رقمي خاص بذلك.

2- التنبؤ المالي يخدم بشكل كبير تسيير المؤسسة المينائية سكيكدة ويمكن تعميم ذلك على مختلف المؤسسات الاقتصادية.

3- توفير الجهد والوقت في استشراف نتائج المعاملات والموارد المالية المتعلقة بالمبيعات في المؤسسة محل الدراسة.

إختبار صحة فرضيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نجد تحقق الفرضية الرئيسية التي تشير إلى أن التنبؤ المالي يحسن أداء الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية - المؤسسة المينائية سكيكدة .

وبالنسبة للفرضية الفرعية الأولى التي مفادها: هل تعتمد المؤسسة المينائية سكيكدة على تقنيات التنبؤ المالي في تحسين إدارتها المالية؟

نعم تعتمد المؤسسة المينائية سكيكدة على تقنيات التنبؤ المالي في تحسين إدارتها المالية؟، ومنه فهي محققة.

أما الفرضية الثانية التي مفادها: لا يؤثر التنبؤ المالي على الإدارة المالية في المؤسسة المينائية سكيكدة ؟

ومن خلال دراستنا الميدانية ننفي هذه الفرضية، حيث أننا وجدنا التنبؤ المالي يؤثر على الإدارة المالية في المؤسسة المنائية سكيكدة أي من خلاله يمكن استشراف النتائج واعداد خطط مالية.

توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا الميدانية يمكن صياغة عدة توصيات

- للتنبؤ أهمية كبيرة في وضع الخطط المالية في المؤسسات الاقتصادية ويجب الإهتمام به أكثر وتعميم استخدامه
- ضرورة تكوين وتطوير المورد البشري في المؤسسات الاقتصادية وتزويده بالخبرات والمعلومات الحديثة في هذا المجال
- تنظيم المعلومات المتعلقة بالتنبؤ وتبويبها بشكل افضل لمساعدة الطلبة والباحثين
- تحسين الخدمات وتطوير هذا الجانب لنع بنعكس بالدرجة الاولى على المؤسسة الاقتصادية
- على المؤسسة الاقتصادية الإهتمام بمختلف الدراسات الجامعية المنجزة على مستواها والاستفادة من نتائجها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية-الشركات المتقدمة-، اليازوري للنشر، الاردن ، 2006.
2. أرشد فؤاد التميمي والنعمي عدنان تايه، التحليل والتخطيط المالي -اتجاهات معاصرة- ، دار اليازوري، العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
3. محمد غياث شيخة، التمويل، روسلان للنشر و التوزيع، سوريا، 2018.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي-تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل- ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
5. نظمي إياب، العزب ناني، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار وائل، 2012 .
6. مصطفى طويطي، دور التحليل النوعي في التنبؤ بفضل المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيلاني ليايس سيدي بلعباس، سنة2013.
7. المعهد العربي لتخطيط -الكويت- ، مقدمة في أساليب التنبؤ، أنظر الموقع الإلكتروني -WWW.ARAB-API.ORG/COURSE، تاريخ الاطلاع 2023/05/23 ، على 09:00.
8. رابح بلعباس، فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14-15 أفريل 2009.
9. عبلة مخرمش، تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2006.
10. بوجعادة الياس ، محاضرات في مقياس تقنيات التنبؤ منشورة على الموقع www.campus virtuel de 1955-l'université 20aout skikda.com في 2024/05/23 ، على الساعة 13:00
11. آمنة بوقديرة ، دور الانحدار الخطي المتعدد في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر فيالعلوم الاقتصادية، تخصص :مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
12. Maddla.G.S, Introduction to econometrics, Mac Millan publishing company, New York, USA, 1988, p128.
13. عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية واداء وتجارب، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2019.
14. محمد الفيومي محمد ،الأميرة إبراهيم عثمان: " المحاسبة الإدارية"، الطبعة الأولى 4001 ،دار الجامعيين للطباعة والتجليد.
15. صالح بسيوني، عبد المنعم فليح عبد الله : " المحاسبة الإدارية"، الطبعة الرابعة 4002،الناشر مركز توزيع الكتب- كلية التجارة - جامعة القاهرة.

16. أحمد عبد السلام بن حديد، الموازنة التقديرية كأداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
17. يامن جميل كلاب، واقع التخطيط المالي في شركات المفعلة في اتحاد المقاولين في قطاع غزة، قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
18. كوثر بوغابة، دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
19. ليندة تدارنت، استخدام طريقة box-jenkins للتنبؤ بالمبيعات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
20. صاحبي ريم، استخدام نماذج في التنبؤ بالطلب على المنتجات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
21. سمير مصطفى الشعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، المركز للنشر العلمي، الطبعة 01، السعودية.
22. محمد محمد كعبور، بحوث العمليات نماذج و تطبيقات، الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة، الطبعة الأولى، 2005.
23. محمد ارتول، بحوث العمليات، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عنكون، الجزائر.
24. عبد السلام فرج يحي، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول، 2015.
25. سعود جايد مشكور العامري، أساسيات لإدارة المالية الحديثة، ص 7 الطبعة لاولى 1440 هـ-2020م جامعة المثني.
26. عبد الستار مصطفى الصباح، أساسيات لإدارة المالية الحديثة، جامعة المثني، الطبعة لالى 2020.
27. جميل احمد توفيق، أساسيات لإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.
28. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، لإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2000.
29. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
30. <https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9>
- 2024_06_06 h11:30
- 2024_06_06 h12:00 <https://www.almrsal.com/post/936094>
- 2024_06_06 15 h : 12 <https://khalidcpa.com/financial-audit/>

33. هيثم محمد الزغبي الإدارة المالية و التحليل المالي، دار الفكر، عمان الأردن 2000.
34. Janet c. Bechman, financial planning, Purdue extension, USA, 2006, P. 22 382
35. مفلح العقل، مقدمة في الإدارة المالية، ط3، دار المستقبل للنشر و التوزيع ،عمان.
36. خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة ،منهج المدير الفعال في تحليل المشكلات و اتخاذ القرارات، ط2، مركز الخبرات المهنية للإدارة ،القاهرة، 3002.
37. <https://www.daftra.com/hub/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A8%D8%A4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
16:00 2024_06_07
38. أحمد محمد العداسي ،التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية_ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2101 عمان .
39. عدنان تابه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن،2118.
40. صخري جمال، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص:مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية،جامعة ورقلة.
41. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2100.
42. عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم افقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2101.
43. علاق فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم إقتصادية،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2101/2102.

الملاحق

COMPTES DE GESTION PRÉVISIONNELS 2020 TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS PRÉVISIONNELS 2020

U : 10⁶ DA

INTITULÉ	Réalisations 2018	Prévisions de clôture 2019	PRÉVISIONS 2020												
			Total 2020	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D
Chiffre d'affaires	9 021 477	8 881 230	8 427 846	565 221	718 888	767 160	690 690	659 783	670 357	801 920	783 745	704 385	696 820	609 821	759 056
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 021 477	8 881 230	8 389 643	547 734	724 607	765 360	696 409	640 813	644 734	807 639	790 146	702 585	702 539	615 540	751 537
Achats consommés	248 018	275 149	272 956	30 186	28 648	28 475	31 266	14 058	21 908	15 429	12 418	19 394	33 881	15 375	
Services extérieurs et autres consommations	1 018 212	879 457	354 886	22 214	25 027	35 310	43 544	23 362	31 662	29 606	29 914	34 292	26 039	28 664	25 252
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)	1 266 230	1 154 606	627 842	52 400	53 675	63 785	65 462	54 628	45 720	51 514	45 343	46 710	45 433	62 545	40 627
Frais de personnel	7 755 247	7 726 624	7 800 004	512 821	665 213	703 375	625 228	605 155	624 637	750 406	738 402	657 675	651 387	547 276	718 429
Impôts, taxes et versements assimilés	3 184 351	4 966 767	4 385 482	322 585	328 185	321 983	321 651	321 289	320 337	354 530	354 486	353 938	353 553	353 553	678 415
IV- EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	221 668	226 996	217 662	11 305	14 378	15 343	14 864	13 196	33 129	16 039	15 689	14 088	13 937	18 039	37 655
Autres produits opérationnels	4 349 228	2 532 861	3 196 860	178 931	322 650	366 049	288 713	270 670	271 171	379 837	368 183	289 101	283 512	175 684	2 359
Autres charges opérationnelles	138 480	64 792	45 480	16	16	27 516	16	17	2 517	17	2 517	17	17	17	12 797
Dotations aux amortis. Aux prov. P. de val	35 732	26 839	15 786	2 528	428	2 669	428	164	2 669	428	164	2 669	542	164	2 933
Reprises sur pertes de valeur et provisions	1 355 148	1 338 313	1 412 314	91 392	91 392	92 192	92 192	94 280	94 365	95 850	97 300	97 300	105 650	112 700	347 701
V- RESULTAT OPERATIONNEL	27 681	7 924	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Produits financiers	3 124 509	1 240 425	1 814 240	85 027	230 846	298 704	196 109	176 243	176 654	283 576	270 736	191 649	177 337	62 837	-335 478
Charges financières	320 450	286 331	265 876	21 340	21 340	20 908	21 117	21 117	40 117	20 333	20 021	20 021	19 854	19 854	19 854
VI- RESULTAT FINANCIER	1 970	1 514	1 200	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS	3 18 480	284 817	264 676	21 240	21 240	20 808	21 017	21 017	40 017	20 233	19 921	19 921	19 754	19 754	19 754
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	3 442 989	1 525 242	2 078 916	106 267	252 086	319 512	217 126	197 260	216 671	303 809	290 657	211 570	197 091	82 591	-315 724
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire	955 380	344 818	482 708	27 643	65 541	83 072	56 451	51 283	56 363	78 989	75 747	55 004	50 908	21 805	-140 098
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	-53 407	51 744	57 980	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	57 980
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	9 508 088	9 240 277	8 739 202	586 577	740 244	815 584	711 823	680 917	712 991	822 270	803 783	726 923	716 691	629 692	791 707
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	6 967 072	8 111 597	7 200 974	507 953	553 699	579 144	551 148	534 940	552 683	597 450	588 873	570 357	570 508	568 906	1 025 313
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	2 541 016	1 128 680	1 538 228	78 624	186 545	236 440	160 675	145 977	160 308	224 820	214 910	156 566	146 183	60 786	-233 606
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	2 541 016	1 128 680	1 538 228	78 624	186 545	236 440	160 675	145 977	160 308	224 820	214 910	156 566	146 183	60 786	-233 606

COMPTES DE GESTION PRÉVISIONNELS 2021
TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PRÉVISIONNELS 2021

U : 10³ DA

INTITULÉ	P R É V I S I O N S 2021												Prévisions de clôture 2020	Réalizations 2019	
	Total 2021	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N			D
		2019	2020	2021	2021	2021	2021	2021	2021	2021	2021	2021			2021
Chiffre d'affaires	8 785 360	9 260 879	9 557 075	690 971	607 573	692 167	731 321	806 027	847 188	767 761	963 623	852 871	891 831	852 871	852 871
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	8 785 360	9 260 879	9 557 075	690 971	607 573	692 167	731 321	806 027	847 188	767 761	963 623	852 871	891 831	852 871	852 871
Achats consommés	274 345	240 121	248 900	14 700	17 200	20 000	14 200	15 400	20 000	18 700	28 600	18 700	31 000	34 600	15 800
Services extérieurs et autres consommations	932 487	373 133	385 100	8 200	11 300	37 300	6 800	21 100	103 900	22 500	5 000	64 100	24 800	54 200	25 900
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	1 206 832	613 254	634 000	22 900	28 500	57 300	21 000	36 500	123 900	41 200	33 600	82 800	55 800	88 800	41 700
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)	7 578 528	8 647 625	8 923 075	668 071	579 073	634 867	710 321	769 527	723 288	726 561	930 023	770 071	836 031	764 071	811 171
Frais de personnel	4 135 652	4 342 029	4 357 700	321 500	308 500	314 200	301 500	407 500	432 900	315 500	310 200	306 600	304 500	354 800	680 000
Impôts, taxes et versements assimilés	220 031	257 944	242 449	12 241	10 765	12 698	14 364	14 299	50 282	13 610	17 077	19 942	18 637	20 951	37 583
IV- EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 222 845	4 047 652	4 322 926	334 330	259 808	307 969	394 457	347 728	240 106	397 451	602 746	443 529	512 894	388 320	93 588
Autres produits opérationnels	84 836	70 092	28 792	5 409	2 747	26	131	566	37	2 086	41	516	4 419	17	12 797
Autres charges opérationnelles	27 107	39 973	42 100	7 300	14 700	300	5 100	3 700	4 100	1 800	-100	600	1 000	300	3 300
Dotations aux amortis. Aux prov. P de val	1 325 258	1 448 959	1 500 300	100 300	100 900	97 500	94 500	98 200	105 100	98 900	98 900	98 900	97 000	112 800	397 300
Reprises sur pertes de valeur et provisions	15 636														
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 970 952	2 628 812	2 809 318	232 139	146 955	210 195	294 988	246 394	130 943	298 837	503 987	344 545	419 313	275 237	-294 215
Produits financiers	294 278	284 651	284 651	182	2 198	2 572	167	0	132 985	0	0	95 147	0	25 700	25 700
Charges financières	1 344	7 224	7 300	0	0	0	0	0	7 000	0	0	100	0	100	100
VI- RESULTAT FINANCIER	292 934	277 427	277 351	182	2 198	2 572	167	0	125 985	0	0	95 047	0	25 600	25 600
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS	2 263 886	2 906 239	3 086 669	232 321	149 153	212 767	295 155	246 394	256 928	298 837	503 987	439 592	419 313	300 837	-268 615
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	647 891	670 994	710 885	53 505	34 351	49 002	67 977	56 747	59 173	68 825	116 072	101 241	96 571	69 285	-61 864
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire	-36 378	63 173	63 173	943	2 878	3 890	0	1 739	53 723	0	0	0	0	0	0
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	9 180 111	9 615 622	9 870 518	696 562	612 518	694 765	731 619	806 593	980 210	769 847	963 664	948 534	896 250	878 588	891 368
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	7 527 737	7 443 550	7 557 907	518 690	500 594	534 890	504 441	618 684	836 177	539 834	575 749	610 184	573 508	647 037	1 098 119
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 652 373	2 172 072	2 312 613	177 872	111 924	159 875	227 178	187 909	144 033	230 013	387 915	338 350	322 742	231 551	-206 751
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE															
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 652 373	2 172 072	2 312 613	177 872	111 924	159 875	227 178	187 909	144 033	230 013	387 915	338 350	322 742	231 551	-206 751



Entreprise Portuaire de Skikda
Budget prévisionnel - Exercice 2022

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS PRÉVISIONNELS 2022

U :10¹ DA

INTITULÉ	Réalisations 2020	Prévisions de clôture 2021	2022
Chiffre d'affaires	9 084 080	9 679 533	9 824 726
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 084 080	9 679 533	9 824 726
Achats consommés	249 902	270 344	270 344
Services extérieurs et autres consommations	410 930	422 646	422 646
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	660 832	692 990	692 990
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)	8 423 248	8 986 543	9 131 736
Frais de personnel	4 104 295	4 364 890	5 019 624
Impôts, taxes et versements assimilés	248 569	227 464	227 854
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	4 070 384	4 394 188	3 884 259
Autres produits opérationnels	82 396	34 062	34 062
Autres charges opérationnelles	54 098	67 201	67 201
Dotations aux amortis, Aux prov. P de val	1 473 717	1 440 145	1 440 145
Reprises sur pertes de valeur et provisions	9 327	0	0
V- RESULTAT OPERATIONNEL	2 634 293	2 920 904	2 410 974
Produits financiers	318 818	445 673	445 673
Charges financières	7 024	55 788	203
VI- RESULTAT FINANCIER	311 794	389 886	445 470
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS	2 946 087	3 310 789	2 856 444
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	811 109	585 824	543 315
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire	-113 584	114 547	83 170
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	9 494 621	10 159 268	10 304 461
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	7 246 059	7 548 850	8 074 502
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	2 248 562	2 610 418	2 231 429
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0	0	0
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 248 562	2 610 418	2 229 960

Entreprise Portuaire de Skikda
Budget prévisionnel - Exercice 2022

2022 :		N° COMPTE : 75 INTITULÉ DU COMPTE : AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS (U : 10 ³ DA)														
INTITULÉ	Réalisations, 2020	Prévisions de clôture 2021	PRÉVISIONS 2022													
			Total 2022	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	
752/ P/L sur sortie actif immobilisé non financier	2 675	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
754/ Quote-part de subvention d'investissement inscrit	9 825	15 881	15 881	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
757/ Produits exceptionnels sur opération gestion	10 180	3 260	3 260	3	1	125	592	3	1 203	0	0	0	0	0	333	0
dont indemnité sur assurances	4 987	2 328	2 328			125	0	0	1 203	0	0	0	0	0	0	0
758/ Autres produits de gestion courante	590 717	14 920	14 920	1 585	35	52	4 628	243	183	571	5 600	126	364	17	1 517	17
-Produits cahiers des charges	543	407	407	19	10	32	67	116	38	4	16	7	68	17	17	17
-indemnité sur pénalités de retards marchés	17 607	8 964	8 964	1 567	25	21	4 552	127	145	567	1 545	119	296	0	0	0
Remboursement rémunération p/CTA-Etat	224	1 500	1 500	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 500
Total compte 75	82 396	34 062	34 062	1 588	36	177	5 220	246	6 987	571	5 600	126	697	17	12 797	17
2022 :																
2022 :		N° COMPTE : 76 INTITULÉ DU COMPTE : PRODUITS FINANCIERS (U : 10 ³ DA)														
INTITULÉ	Réalisations, 2020	Prévisions de clôture 2021	PRÉVISIONS 2022													
			Total 2022	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	
761/ Dividendes reçus des participations	21 729	17 850	17 850	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
762/ Revenus des placements bancaires	296 261	398 705	398 705	5 890	-110 483	6 400	7 691	2 269	274 344	-148 775	7 700	242 648	-210 148	107 500	213 669	0
766/ Gains de changes	828	29 118	29 118	26 838	2 175	0	0	0	105	0	0	0	0	0	0	0
Total compte 76	318 818	445 673	445 673	32 728	-108 308	6 400	7 691	2 269	274 450	-148 775	25 550	242 648	-210 148	107 500	213 669	0
2022 :																
2022 :		N° COMPTE : 78 INTITULÉ DU COMPTE : REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS (U : 10 ³ DA)														
INTITULÉ	Réalisations, 2020	Prévisions de clôture 2021	PRÉVISIONS 2022													
			Total 2022	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	
783/Reprises provisions passif non courant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Dont reprises sur provisions IDR	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Reprises sur autres passif non courant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
785/Reprises perte valeur, actifs courants	9 327	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
786/ Reprises, provisions éléments financiers	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Total compte 78	9 327	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

Entreprise Portuaire de Skhda
Budget prévisionnel - Exercice 2022

Location de chariots élévateurs (relevage)	624 480	509 147	516 784	43 890	45 281	51 165	41 097	54 706	46 188	32 250	39 093	44 355	39 586	39 586
Gardiennage	11 709	6 871	6 974	320	611	812	714	586	498	459	913	402	547	547
Frais OT	231 807	224 733	228 104	17 409	20 110	17 695	14 572	21 627	46 006	18 523	15 421	13 573	14 389	14 389
Autres	122 704	33 594	34 098	0	0	0	0	0	13 067	3 762	5 219	4 474	2 525	2 525
S/Total compte 7064	2 257 165	1 828 419	1 855 845	176 662	161 262	161 757	175 498	189 057	191 219	138 187	145 137	136 690	126 792	126 792
Droits de passage	4 058	5 947	6 037	464	509	531	463	506	515	518	516	501	504	504
S/Total compte 7068	1 292	976	991	57	47	91	154	209	57	91	79	41	55	55
Total compte 706 prestations fournies	8 208 703	8 759 181	8 890 569	781 391	784 707	862 908	909 150	788 426	771 856	623 151	748 263	595 721	674 998	674 998
Redevances portuaires sur le navire	277 783	290 424	294 781	26 789	25 819	30 307	33 089	28 144	24 028	18 664	23 761	18 715	21 822	21 822
Taxes de péages	290 756	306 514	311 112	28 404	25 473	32 108	36 128	29 752	25 000	18 815	26 363	18 979	23 363	23 363
S/Total compte 7080	568 539	596 939	605 893	55 193	51 292	62 415	69 217	57 895	49 028	37 478	50 125	37 694	45 185	45 185
Taxes de séjour navires	9 377	5 638	5 722	1 220	377	445	766	508	325	490	336	306	316	316
S/Total compte 7082	9 377	5 638	5 722	1 220	377	445	766	508	325	490	336	306	316	316
Taxe de transit s/palans	5 483	5 048	5 123	621	239	397	680	583	424	426	223	227	434	434
Taxes de transit terre-plein	17 964	15 349	15 579	1 448	1 670	1 434	1 265	1 474	1 399	1 211	1 242	1 303	1 044	1 044
Taxes transit hangars, magasin	1 083	1 173	1 191	23	211	128	112	176	44	89	25	16	122	122
S/Total compte 7083	24 531	21 569	21 893	2 092	2 120	1 959	2 057	2 234	1 867	1 726	1 491	1 546	1 600	1 600
Parc à conteneurs	84 675	105 316	106 896	3 923	8 170	7 463	5 144	10 097	46 520	4 924	4 436	3 932	4 095	4 095
S/Total compte 7084	84 675	105 316	106 896	3 923	8 170	7 463	5 144	10 097	46 520	4 924	4 436	3 932	4 095	4 095
Redevance d'occupation des plans d'eau	47 953	70 957	72 022	11 661	761	0	11 661	645	0	11 661	647	0	11 661	11 661
Terre-plein	23 006	33 432	33 933	5 789	0	49	5 824	0	14	5 564	0	0	5 564	5 564
Magasins et hangars	245	367	373	62	0	0	62	0	0	62	0	0	62	62
Local à usage commercial	3 095	3 761	3 818	175	497	84	102	497	86	104	518	86	556	556
S/Total compte 7085	74 299	108 517	110 145	17 687	1 258	133	17 649	1 141	100	17 392	1 166	86	17 844	17 844
Sous-sol occupe par des branchements	4 204	5 737	5 823	937	0	0	924	0	13	937	25	0	996	996
S/Total compte 7086	4 204	5 737	5 823	937	0	0	924	0	13	937	25	0	996	996
Taxes de dépôts terres pleins	96 965	64 270	65 234	3 769	1 677	1 248	2 117	20 913	2 195	1 958	3 904	10 806	5 549	5 549
Taxes de dépôt hangars et abris	9 101	11 616	11 790	265	584	514	342	6 122	667	600	339	206	717	717
S/Total compte 7087	106 065	75 886	77 024	4 034	2 261	1 762	2 459	27 036	2 862	2 557	4 243	11 012	6 266	6 266
Taxes d'usage des voies ferrées	548	88	89	11	28	0	0	13	12	0	0	0	8	8
S/Total compte 7088	548	88	89	11	28	0	0	13	12	0	0	0	8	8
Total compte 708 Taxes parafiscales	872 239	919 690	933 485	85 096	65 506	74 178	98 217	98 925	100 728	65 505	61 821	54 576	76 310	76 310
Total Général compte 70	9 084 080	9 679 533	9 824 726	866 487	850 243	937 137	1 007 367	887 427	872 637	688 715	810 123	650 351	751 413	751 413



Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		98 392 687,21		98 392 687,21	98 392 687,21
Immobilisations incorporelles		60 442 519,84	29 667 626,50	30 774 893,34	6 029 008,61
Immobilisations corporelles		22 061 750 689,68	12 384 032 905,31	9 677 717 784,37	10 012 879 115,51
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 977 269 951,90	2 812 066 975,54	2 165 202 976,36	2 354 613 367,57
Autres immobilisations corporelles		14 588 443 356,62	9 486 161 605,12	5 102 281 751,50	5 232 191 893,03
Immobilisations en concession		316 815 968,05	85 804 324,65	231 011 643,40	246 852 441,80
Immobilisations en cours		3 717 103 435,61		3 717 103 435,61	3 612 967 123,84
Immobilisations financières		9 144 161 250,92	17 000 000,00	9 127 161 250,92	8 088 876 856,67
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		569 000 000,00		569 000 000,00	569 000 000,00
Autres titres immobilisés		7 749 000 000,00		7 749 000 000,00	6 749 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 936 964,78	17 000 000,00	2 936 964,78	2 711 300,50
Impôts différés actif		774 224 286,14		774 224 286,14	736 165 556,17
TOTAL ACTIF NON COURANT		35 081 850 583,26	12 430 700 531,81	22 651 150 051,45	21 819 144 791,84
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		710 652 650,17	62 458 169,08	648 194 481,09	597 942 249,55
Créances et emplois assimilés		1 480 078 948,46	49 960 472,41	1 430 118 476,05	1 088 542 038,62
Clients		365 064 733,66	49 960 472,41	315 104 261,25	178 200 053,56
Autres débiteurs		1 078 738 014,13		1 078 738 014,13	290 416 548,99
Impôts et assimilés		36 276 200,67		36 276 200,67	619 925 436,07
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		3 773 094 316,87		3 773 094 316,87	4 540 331 548,76
Placements et autres actifs financiers courants		1 773 083 860,00		1 773 083 860,00	1 000 921 158,00
Trésorerie		2 000 010 456,87		2 000 010 456,87	3 539 410 390,76
TOTAL ACTIF COURANT		5 963 825 915,50	112 418 641,49	5 851 407 274,02	6 226 815 836,93
TOTAL GENERAL ACTIF		41 045 676 498,76	12 543 119 173,30	28 502 557 325,47	28 045 960 628,77

```

REGRESSION
/DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT الاشهر
/METHOD=ENTER المبيعات
/SCATTERPLOT=(*ZRESID ,*ZPRED)
/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID)
/SAVE MAHAL.
    
```

Régression

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
الاشهر	18,50	10,536	36
المبيعات	772490,19	103873,799	36

Corrélations

	الاشهر	المبيعات
Corrélation de Pearson	الاشهر 1,000	,463
	المبيعات ,463	1,000
Sig. (unilatéral)	الاشهر ,002	,002
	المبيعات ,002	,002
N	الاشهر 36	المبيعات 36

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المبيعات ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : الاشهر

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,463 ^a	,215	,191	9,473

a. Prédicteurs : (Constante), المبيعات

b. Variable dépendante : الاشهر

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	833,646	1	833,646	9,289	,004 ^b
	Résidu	3051,354	34	89,746		
	Total	3885,000	35			

a. Variable dépendante : الاشهر

b. Prédicteurs : (Constante), المبيعات

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-17,795	12,013		-1,481	,148
	المبيعات	4,698E-5	,000	,463	3,048	,004

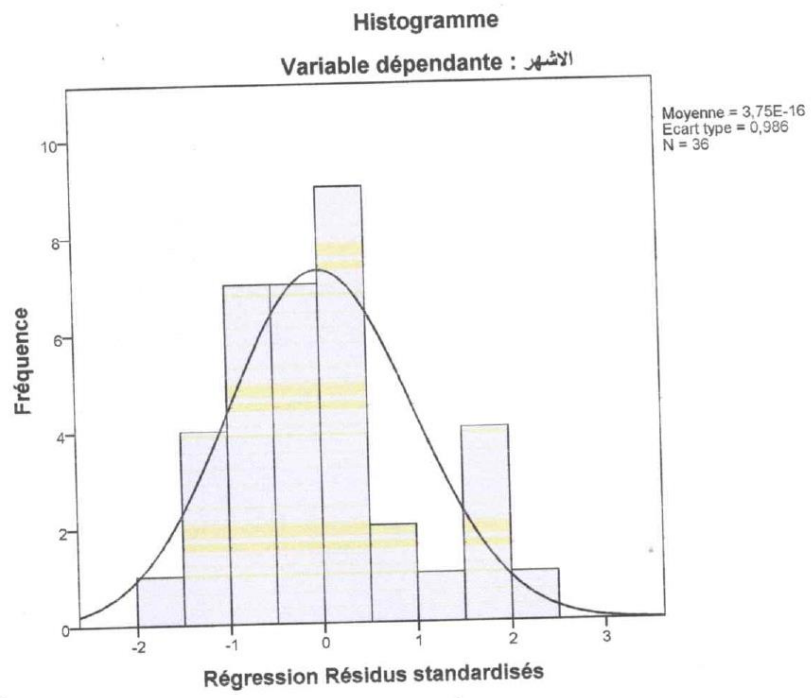
a. Variable dépendante : الاشهر

Statistiques des résidus^a

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Prévision	8,76	29,54	18,50	4,880	36
Prévision standardisée	-1,995	2,261	,000	1,000	36
Erreur standard de la prévision	1,581	3,950	2,154	,597	36
Prévision corrigée	10,04	29,86	18,53	4,919	36
Résidu	-15,250	20,239	,000	9,337	36
Résidu standardisé	-1,610	2,136	,000	,986	36
Résidu studentisé	-1,633	2,212	-,002	1,008	36
Résidu supprimé	-15,686	21,698	-,034	9,771	36
Résidu supprimé studentisé	-1,675	2,355	,008	1,036	36
Distance de Mahalanobis	,002	5,113	,972	1,206	36
Distance de Cook	,000	,176	,023	,034	36
Valeur influente centrée	,000	,146	,028	,034	36

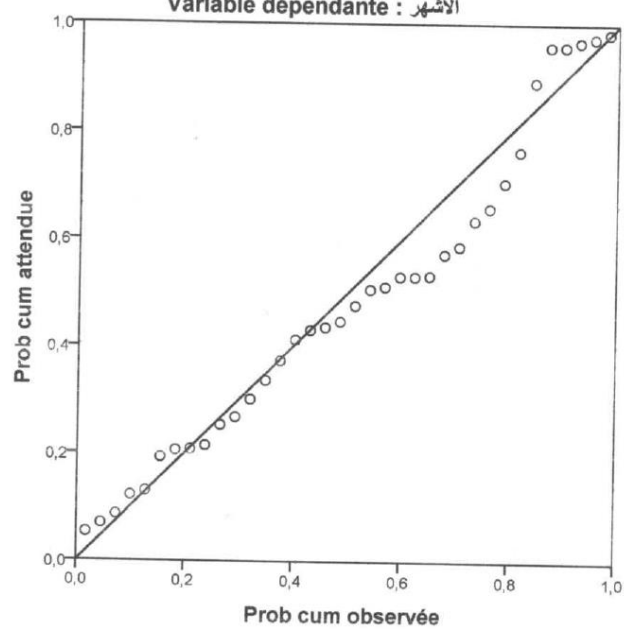
a. Variable dépendante : الاشهر

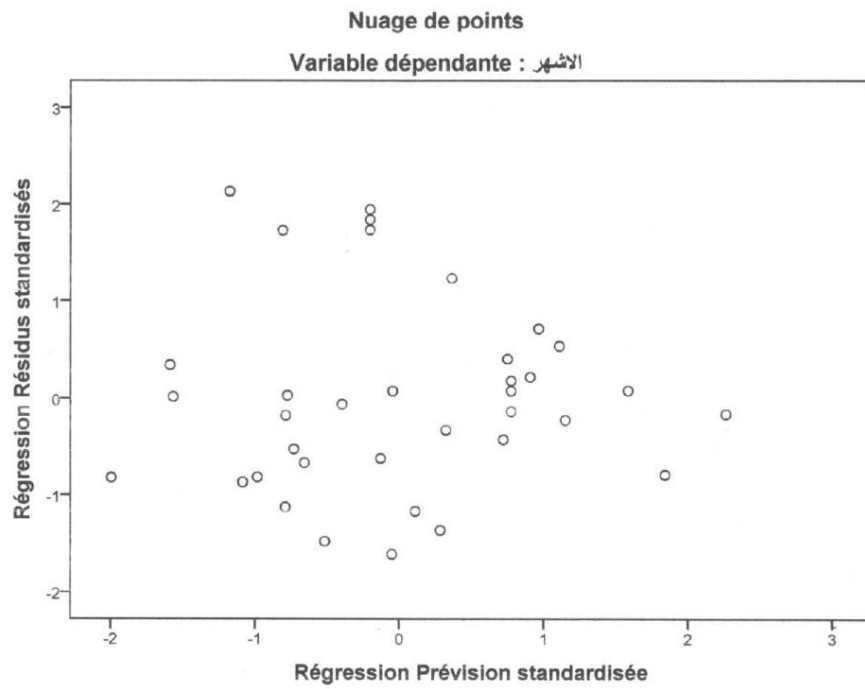
Graphiques



Tracé P-P normal de régression Résidus standardisés

Variable dépendante : الاشهر





COMPTES DE GESTION PRÉVISIONNELS 2021
TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS PRÉVISIONNELS 2021

U : 10- DA

INTITULÉ	Réalisations 2019	Prévisions de clôture 2020	P R É V I S I O N S 2021													
			Total 2021	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	
Chiffre d'affaires	8 785 360	9 260 879	9 557 075	690 971	607 573	692 167	731 321	806 027	847 188	767 761	963 623	852 871	891 831	852 871	852 871	
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	8 785 360	9 260 879	9 557 075	690 971	607 573	692 167	731 321	806 027	847 188	767 761	963 623	852 871	891 831	852 871	852 871	
Adhés consommés	274 345	240 121	248 900	14 700	17 200	20 000	14 200	15 400	20 000	18 700	28 600	18 700	31 000	34 600	15 800	
Services extérieurs et autres consommations	932 487	373 133	385 100	8 200	11 300	37 300	6 800	21 100	103 900	22 500	5 000	64 100	24 800	54 200	25 900	
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	1 206 832	613 254	634 000	22 900	28 500	57 300	21 000	36 500	123 900	41 200	33 600	82 800	55 800	88 800	41 700	
III- VALEUR AJOUTÉE/EXPLOITATION (-/+)	7 578 528	8 647 625	8 923 075	668 071	579 073	634 867	710 321	769 527	723 288	726 561	930 023	770 071	836 031	764 071	811 171	
Frais de personnel	4 135 652	4 342 029	4 357 700	321 500	308 500	314 200	301 500	407 500	432 900	315 500	310 200	306 600	304 500	354 800	680 000	
Impôts, taxes et versements assimilés	220 031	257 944	242 449	12 241	10 765	12 698	14 364	14 299	50 282	13 610	17 077	19 942	18 637	20 951	37 583	
IV- EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 222 845	4 047 652	4 322 926	334 330	259 808	307 969	394 457	347 728	240 106	397 451	602 746	443 529	512 894	388 320	93 588	
Autres produits opérationnels	84 836	70 092	28 792	5 409	2 747	26	131	566	37	2 086	41	516	4 419	17	12 797	
Autres charges opérationnelles	27 107	39 973	42 100	7 300	14 700	300	5 100	3 700	4 100	1 800	-100	600	1 000	300	3 300	
Dotations aux amortis, Aux prov. P de val	1 325 258	1 448 959	1 500 300	100 300	100 900	97 500	94 500	98 200	105 100	98 900	98 900	98 900	98 900	97 000	112 800	397 300
Reprises sur pertes de valeur et provisions	15 636															
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 970 952	2 628 812	2 809 318	232 139	146 955	210 195	294 988	246 394	130 943	298 837	503 987	344 545	419 313	275 237	-294 215	
Produits financiers	294 278	284 651	284 651	182	2 198	2 572	167	0	132 985	0	0	95 147	0	25 700	25 700	
Charges financières	1 344	7 224	7 300	0	0	0	0	0	7 000	0	0	100	0	100	100	
VI- RESULTAT FINANCIER	292 934	277 427	277 351	182	2 198	2 572	167	0	125 985	0	0	95 047	0	25 600	25 600	
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS	2 263 886	2 906 239	3 086 669	232 321	149 153	212 767	295 155	246 394	256 928	298 837	503 987	439 592	419 313	300 837	-268 615	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	647 891	670 994	710 885	53 505	34 351	49 002	67 977	56 747	59 173	68 825	116 072	101 241	96 571	69 285	-61 864	
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire	-36 378	63 173	63 173	943	2 878	3 890	0	1 739	53 723	0	0	0	0	0	0	
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	9 180 111	9 615 622	9 870 518	696 562	612 518	694 765	731 619	806 593	980 210	769 847	963 664	948 534	896 250	878 588	891 368	
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	7 527 727	7 443 550	7 557 907	518 690	500 594	534 890	504 441	618 664	836 177	539 834	575 749	610 184	573 508	647 037	1 098 119	
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 652 373	2 172 072	2 312 613	177 872	111 924	159 875	227 178	187 909	144 033	230 013	387 915	338 350	322 742	231 551	-206 751	
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE																
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 652 373	2 172 072	2 312 613	177 872	111 924	159 875	227 178	187 909	144 033	230 013	387 915	338 350	322 742	231 551	-206 751	



Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		10 199 955 312,82	9 852 975 016,00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 814 703 826,52	2 664 480 296,82
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		22 014 659 139,34	21 517 455 312,82
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		42 395 862,87	41 748 697,14
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		4 764 077 720,65	4 553 331 635,41
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 806 473 583,52	4 595 080 332,55
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		425 633 068,51	336 695 688,47
Impôts		335 912 917,14	301 810 993,83
Autres dettes		1 830 530 277,19	1 751 514 997,80
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 592 076 262,84	2 390 021 680,10
TOTAL GENERAL PASSIF		29 413 208 985,70	28 502 557 325,47
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		98 392 687,21		98 392 687,21	98 392 687,21
Immobilisations incorporelles		60 733 519,84	41 125 805,14	19 607 714,70	30 774 893,34
Immobilisations corporelles		21 885 739 652,07	13 080 178 220,74	8 805 561 431,33	9 677 717 784,37
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 995 253 872,47	3 091 179 910,12	1 904 073 962,35	2 165 202 976,36
Autres immobilisations corporelles		14 394 448 398,44	9 887 353 187,57	4 507 095 210,87	5 102 281 751,50
Immobilisations en concession		316 815 968,05	101 645 123,05	215 170 845,00	231 011 643,40
Immobilisations en cours		3 945 808 994,80		3 945 808 994,80	3 717 103 435,61
Immobilisations financières		9 237 634 453,05	17 000 000,00	9 220 634 453,05	9 127 161 250,92
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		569 000 000,00		569 000 000,00	569 000 000,00
Autres titres immobilisés					7 749 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 768 946 964,78	17 000 000,00	7 751 946 964,78	2 936 964,78
Impôts différés actif		867 687 488,27		867 687 488,27	774 224 286,14
TOTAL ACTIF NON COURANT		35 228 309 306,97	13 138 304 025,88	22 090 005 281,09	22 651 150 051,45
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		787 413 842,04	73 742 187,81	713 671 654,23	648 194 481,09
Créances et emplois assimilés		1 870 296 896,48	49 448 256,94	1 820 848 639,54	1 430 118 476,05
Clients		471 725 780,06	49 448 256,94	422 277 523,12	315 104 261,25
Autres débiteurs		1 345 964 531,56		1 345 964 531,56	1 078 738 014,13
Impôts et assimilés		52 606 584,86		52 606 584,86	36 276 200,67
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		4 788 683 410,83		4 788 683 410,83	3 773 094 316,87
Placements et autres actifs financiers courants		2 000 000 000,00		2 000 000 000,00	1 773 083 860,00
Trésorerie		2 788 683 410,83		2 788 683 410,83	2 000 010 456,87
TOTAL ACTIF COURANT		7 446 394 149,35	123 190 444,75	7 323 203 704,61	5 851 407 274,02
TOTAL GENERAL ACTIF		42 674 703 456,32	13 261 494 470,63	29 413 208 985,70	28 502 557 325,47



Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		10 416 813 791,33	9 752 926 598,75
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		10 416 813 791,33	9 752 926 598,75
Achats consommés		340 725 800,80	289 639 054,14
Services extérieurs et autres consommations		565 590 244,44	410 931 056,61
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		906 316 045,24	700 570 110,75
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		9 510 497 746,09	9 052 356 488,00
Charges de personnel		4 627 441 528,73	4 294 118 796,20
Impôts, taxes et versements assimilés		196 850 702,80	226 534 302,23
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		4 686 205 514,56	4 531 703 389,57
Autres produits opérationnels		103 619 549,07	45 246 236,41
Autres charges opérationnelles		60 755 623,79	75 881 737,81
Dotations aux amortissements et aux provisions		1 640 351 556,05	1 397 666 378,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		512 264,72	328 629,67
V. RESULTAT OPERATIONNEL		3 089 230 148,51	3 103 730 139,49
Produits financiers		527 761 266,45	443 346 498,74
Charges financières		21 596 471,84	55 592 937,26
VI. RESULTAT FINANCIER		506 164 794,61	387 753 561,48
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		3 595 394 943,12	3 491 483 700,97
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		873 507 153,00	854 690 933,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-92 816 036,40	-27 687 528,85
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 048 706 871,57	10 241 847 963,57
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 234 003 045,05	7 577 367 666,75
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 814 703 826,52	2 664 480 296,82
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 814 703 826,52	2 664 480 296,82
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

COMPTES DE GESTION PRÉVISIONNELS 2021
TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTATS PRÉVISIONNELS 2021

INTITULÉ	Réalisations 2019	Prévisions de clôture 2020	PRÉVISIONS 2021												
			Total 2021	J	F	M	A	M	J	J	J	A	S	D	
Chiffre d'affaires	8 785 360	9 260 879	9 557 075	690 971	607 573	692 167	731 321	806 027	847 188	767 761	963 623	852 871	891 831	852 871	852 871
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	8 785 360	9 260 879	9 557 075	690 971	607 573	692 167	731 321	806 027	847 188	767 761	963 623	852 871	891 831	852 871	852 871
Achats consommés	274 345	240 121	248 900	14 700	17 200	20 000	14 200	15 400	20 000	18 700	28 600	18 700	31 000	34 600	15 800
Services extérieurs et autres consommations	932 487	373 133	385 100	8 200	11 300	37 300	6 800	21 100	103 900	22 500	5 000	64 100	24 800	54 200	25 900
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	1 206 832	613 254	634 000	22 900	28 500	57 300	21 000	36 500	123 900	41 200	33 600	82 800	55 800	88 800	41 700
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)	7 578 528	8 647 625	8 923 075	668 071	579 073	634 867	710 321	769 527	723 288	726 561	930 023	770 071	836 031	764 071	811 171
Frais de personnel	4 135 652	4 342 029	4 357 700	321 500	308 500	314 200	301 500	407 500	432 900	315 500	310 200	306 600	304 500	354 800	680 000
Impôts, taxes et versements assimilés	220 031	257 944	242 449	12 241	10 765	12 698	14 364	14 299	50 282	13 610	17 077	19 942	18 637	20 951	37 583
IV- EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 222 845	4 047 652	4 322 926	334 330	259 808	307 969	394 457	347 728	240 106	397 451	602 746	443 529	512 894	388 320	93 588
Autres produits opérationnels	84 836	70 092	28 792	5 409	2 747	26	131	566	37	2 086	41	516	4 419	17	12 797
Autres charges opérationnelles	27 107	39 973	42 100	7 300	14 700	300	5 100	3 700	4 100	1 800	-100	600	1 000	300	3 300
Dotations aux amortis, Aux prov. P de val	1 325 258	1 448 959	1 500 300	100 300	100 900	97 500	94 500	98 200	105 100	98 900	98 900	98 900	97 000	112 800	397 300
Reprises sur pertes de valeur et provisions	15 636														
V- RESULTAT OPERATIONNEL	1 970 952	2 628 812	2 809 318	232 139	146 955	210 195	294 988	246 394	130 943	298 837	503 987	344 545	419 313	275 237	-294 215
Produits financiers	294 278	284 651	284 651	182	2 198	2 572	167	0	132 985	0	0	95 147	0	25 700	25 700
Charges financières	1 344	7 224	7 300	0	0	0	0	0	7 000	0	0	100	0	100	100
VI- RESULTAT FINANCIER	292 934	277 427	277 351	182	2 198	2 572	167	0	125 985	0	0	95 047	0	25 600	25 600
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS	2 263 886	2 906 239	3 086 669	232 321	149 153	212 767	295 155	246 394	256 928	298 837	503 987	439 592	419 313	300 837	-268 615
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	647 891	670 994	710 885	53 505	34 351	49 002	67 977	56 747	59 173	68 825	116 072	101 241	96 571	69 285	-61 864
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire	-36 378	63 173	63 173	943	2 878	3 890	0	1 739	53 723	0	0	0	0	0	0
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	9 180 111	9 615 622	9 870 518	696 562	612 518	694 765	731 619	806 593	980 210	769 847	963 664	948 534	896 250	878 588	891 368
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	7 527 737	7 443 550	7 557 907	518 690	500 594	534 890	504 441	618 684	836 177	539 834	575 749	610 184	573 508	647 037	1 098 119
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 652 373	2 172 072	2 312 613	177 872	111 924	159 875	227 178	187 909	144 033	230 013	387 915	338 350	322 742	231 551	-206 751
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE															
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 652 373	2 172 072	2 312 613	177 872	111 924	159 875	227 178	187 909	144 033	230 013	387 915	338 350	322 742	231 551	-206 751

U : 10° DA



Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		9 852 975 016,00	9 704 996
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 664 480 296,82	2 248 561
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes)			-172 083
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		21 517 455 312,82	20 781 47
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		41 748 697,14	31 37
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		4 553 331 635,41	4 392 79
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 595 080 332,55	4 424 17
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		336 695 688,47	802 30
Impôts		301 810 993,83	1 143 80
Autres dettes		1 751 514 997,80	894 10
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 390 021 680,10	2 840 30
TOTAL GENERAL PASSIF		28 502 557 325,47	28 045 90
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		98 392 687,21		98 392 687,21	98 392 687,21
Immobilisations incorporelles		60 442 519,84	29 667 626,50	30 774 893,34	6 029 008,61
Immobilisations corporelles		22 061 750 689,68	12 384 032 905,31	9 677 717 784,37	10 012 879 115,51
Terrains		2 179 221 413,11		2 179 221 413,11	2 179 221 413,11
Bâtiments		4 977 269 951,90	2 812 066 975,54	2 165 202 976,36	2 354 613 367,57
Autres immobilisations corporelles		14 588 443 356,62	9 486 161 605,12	5 102 281 751,50	5 232 191 893,03
Immobilisations en concession		316 815 968,05	85 804 324,65	231 011 643,40	246 852 441,80
Immobilisations en cours		3 717 103 435,61		3 717 103 435,61	3 612 967 123,84
Immobilisations financières		9 144 161 250,92	17 000 000,00	9 127 161 250,92	8 088 876 856,67
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		569 000 000,00		569 000 000,00	569 000 000,00
Autres titres immobilisés		7 749 000 000,00		7 749 000 000,00	6 749 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 936 964,78	17 000 000,00	2 936 964,78	2 711 300,50
Impôts différés actif		774 224 286,14		774 224 286,14	736 165 556,17
TOTAL ACTIF NON COURANT		35 081 850 583,26	12 430 700 531,81	22 651 150 051,45	21 819 144 791,84
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		710 652 650,17	62 458 169,08	648 194 481,09	597 942 249,55
Créances et emplois assimilés		1 480 078 948,46	49 960 472,41	1 430 118 476,05	1 088 542 038,62
Clients		365 064 733,66	49 960 472,41	315 104 261,25	178 200 053,56
Autres débiteurs		1 078 738 014,13		1 078 738 014,13	290 416 548,99
Impôts et assimilés		36 276 200,67		36 276 200,67	619 925 436,07
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		3 773 094 316,87		3 773 094 316,87	4 540 331 548,76
Placements et autres actifs financiers courants		1 773 083 860,00		1 773 083 860,00	1 000 921 158,00
Trésorerie		2 000 010 456,87		2 000 010 456,87	3 539 410 390,76
TOTAL ACTIF COURANT		5 963 825 915,50	112 418 641,49	5 851 407 274,02	6 226 815 836,91
TOTAL GENERAL ACTIF		41 045 676 498,76	12 543 119 173,30	28 502 557 325,47	28 045 960 628,75



Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		10 578 733 560,10	10 416 813 791,33
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		10 578 733 560,10	10 416 813 791,33
Achats consommés		410 574 581,03	340 725 800,80
Services extérieurs et autres consommations		557 464 383,18	565 590 244,44
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		968 038 964,21	906 316 045,24
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		9 610 694 595,89	9 510 497 746,09
Charges de personnel		6 323 999 326,84	4 627 441 528,73
Impôts, taxes et versements assimilés		190 791 568,72	196 850 702,80
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 095 903 700,33	4 686 205 514,56
Autres produits opérationnels		308 811 137,30	103 619 549,07
Autres charges opérationnelles		65 119 575,81	60 755 623,79
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 233 465 778,10	1 640 351 556,05
Reprise sur pertes de valeur et provisions		10 197 502,57	512 264,72
V. RESULTAT OPERATIONNEL		1 116 326 986,29	3 089 230 148,51
Produits financiers		468 020 222,79	527 761 266,45
Charges financières		7 319 690,46	21 596 471,84
VI. RESULTAT FINANCIER		460 700 532,33	506 164 794,61
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 577 027 518,62	3 595 394 943,12
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		622 443 513,82	873 507 153,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-303 993 676,78	-92 816 036,40
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 365 762 422,76	11 048 706 871,57
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 107 184 741,18	8 234 003 045,05
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 258 577 681,58	2 814 703 826,52
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 258 577 681,58	2 814 703 826,52
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
 Exercice 2021

DATE: 13/05/2024

HEURE: 11:52

PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal : 098221010011151

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		9 000 000 000,00	9 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		9 852 975 016,00	9 704 996 484,57
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 664 480 296,82	2 248 561 685,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau (ajustements changement méthodes			-172 083 154,15
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		21 517 455 312,82	20 781 475 016,00
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		41 748 697,14	31 377 496,02
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 553 331 635,41	4 392 792 946,35
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		4 595 080 332,55	4 424 170 442,37
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		336 695 688,47	802 336 609,14
Impôts		301 810 993,83	1 143 829 072,33
Autres dettes		1 751 514 997,80	894 149 488,93
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 390 021 680,10	2 840 315 170,40
TOTAL GENERAL PASSIF		28 502 557 325,47	28 045 960 628,77
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			